الخروج من واقع الأزمة
وتحرير عقلية التأزيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الخروج من واقع الأزمة
وتحرير عقلية التأزيم

رؤى ومعالجات في
السياسة ـ الثقافة ـ المجتمع ـ التنمية البشرية

السيد محمود الموسوي

بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۞ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۞ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ .

المقدّمة

الحياة هي مجموعة من الأزمات المتوالية، والأيام يداولها ربُّ الناس بين الناس؛ ويبتليهم بتحولات السيادة المتعلقة بالناس وبحب المال والوجاهة والتسلّط، فيتأرجح الإنسان من الهزيمة إلى النصر، ومن القوة إلى الضعف، ومن الفقر إلى الغنى، ومن الحضوة إلى الجفاء، والعكس. وهكذا فلا يبقى حال حياة الإنسان مستقرّاً على وتيرة واحدة، فأيامه متنوعة ومتغايرة، فيوم له ويوم عليه، ويوم يسرّه ويوم يضرّه.

ولم يستثن من هذه المعادلة أحد من الناس، منذ أن بدأ الخلق، ومنذ أن حكى لنا التاريخ سيَره، وملاحمه، ومغامراته، وعجائبه، ومآثره، وكل تحولاته، وحتى أنبياء الله شملتهم هذه السنّة التاريخية، فصار منهم أولي العزم ومنهم دون ذلك، وصار منهم الصفيّ، ومنهم الأوّاه الحليم، ومنهم الكليم، ومنهم الخليل، والحبيب. فتحولات الإنسان في عمره، من الطفولة إلى الصبا إلى الشباب والكهولة والشيخوخة، هي تعبير عن حياته الاعتبارية في أفق المعنى والمادة، فهذه طبيعة الإنسان: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ

ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ ۖ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾. [يس: ٦٨].

وقال عز وجل: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. [آل عمران: ١٤٠].

أمام هذه السنة الالهية في الخلق، أصبح أهم دور يقوم به الإنسان، هو أن يعدّ العدة، ويسعى جاهداً نحو امتلاك القوة، لا لكي يستأسد على الآخرين، ويملك رقاب الناس أو يتحكم في مقدراتهم، بل لكي يتغلب على التحديات ويسخّر الإمكانات في صالح الإنسان. ونتيجة لاختلال الميزان عند الإنسان، فإنه قد يزيد من واقع الأزمة أزمات، لذا كان لا بد لِقوّة الفكر من أن تتحرك في اتجاه معالجة الأزمات، وتحويلها إلى مكتسبات.

قال عز وجل: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢].

وقال جل شأنه: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٥]

إنّ ما يُعرض في هذا الكتاب، هو مواجهة الواقع المأزوم بقوة الفكر، وتفكيك عقلية التأزيم المعشعشة في الأدمغة، وقد اشتمل

على معالجات متنوعة في السياسة وصراعاتها، وفي الثقافة والتباساتها، وفي المجتمع وتلوناته، وفي التنمية وتحدياتها.

وأشيرُ إلى أن كافة المعالجات، وحتى التي تناقش قضية خاصة ببلد ما، حرصنا على أن تكون المعالجة فيها من خلال النظر لأصول الأزمة، ومعالجة جذورها، وبيان تداعياتها، وما يجمع هذه المعالجات سواء الثقافية منها، أو العملية الأدائية، والسلوكية أوغير ذلك، هو المعالجة الفكرية، التي ترجع إلى أصول الأفكار، دون الاستغراق في عالم الأشخاص. وهذه المنهجية قد أشرت لها في هذا الكتاب تحت عنوان (المنظار الثقافي ومشكلات الاجتماع والسياسة)، ويعد هذا الكتاب بمجمله هو عملية تطبيقية لتلك المنهجية، ففي الوقت الذي تناولت فيه بعض المشكلات الحساسة والدقيقة، إلا أن منهجية المعالجة لن تكون بذات الحساسية، لأنها تنظر للمعالجة والخروج من واقع الأزمة، فلابد أن تخدم هذه الغاية، وتعزز روح وإرادة الخير.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقالات قد نُشرت في الصحافة العربية في فترات متباعدة، وأسأل الله التوفيق والسداد.

محمود الموسوي

البحرين/ بني جمرة

٢٠١٠/٣/١٦

١

في الوعي السياسي

أدب الاختلاف السياسي
إساءة الظنّ بالآخر.. مثالاً

خلال تجاذب الآراء في الحراك السياسي العام بين التيارات المختلفة العاملة من أجل الإصلاح والتغيير السياسي، أو التجاذب الحاصل بين الأفراد ضمن الإطار الواحد، تنبثق عدّة قضايا تدور حول أدب التعامل مع الاختلاف السياسي في الرأي أو في الموقف العملي من هذا المشروع أو ذاك، ومما لا بدَّ منه بحسب الواقع أن يوجد المخالف والمعارض من جهة، ويوجد الموآلف والموافق من جهة أخرى، يحدث هذا أمام أي قضية تثار في البعد السياسي، وهذه مسلّمة ينبغي التصديق بها وإقرارها نظراً لتعدد الأفهام بين الناس، ونظراً لتعدد زوايا النظر، وكفالة حق الاجتهاد في القضايا الموضوعية التي تستلزم تشخيصاً من قِبل المجتمع نفسه، أي بغضّ النظر عن الحكم الشرعي أو القانوني تجاه القضايا، فهنالك أحكام عامّة كما هو الحال في الجانب الديني، تترك المساحة في تحديد الموضوع الذي يمكن أن ينطبق عليه هذا الحكم أو ذاك إلى تشخيص المكلّف نفسه، فهو الذي سيواجه هذا الموقف وهو الذي يصبح مسؤولاً عن موقفه، فهذه العملية من التشخيص الموضوعي للأمور تستدعي وجود

الاختلاف في الرأي حتى بين الأقران وبين أصحاب الإطار والمشرب الفكري الواحد.

ومن المشكلات التي يبتلى بها المجتمع، وهذا ما لوحظ بشكل جلي في الواقع أمام تفاعلات المواقف السياسية تجاه الأطروحات الحكومية والنيابية التي تستوجب إبداء الرأي والموقف، إما (مع) وإما (ضدّ)، تبرز مشكلة التعامل مع الرأي المخالف، وأصبح من الضرورات تأسيسُ فهمٍ سليم للوقوف على أساس قوي في أدب التعامل مع الاختلاف السياسي لتفادي المشكلات التي من الممكن أن تنتج عن بعض التصرفات.

فلقد ازدحم الواقع بسلوكيات عدّة ومنها (سوء الظن) بالآخر بمجرّد الاختلاف في الرأي السياسي، وقد نبعت هذه التصرفات من أطراف في كلا المنحيين، المخالف للإطروحات الحكومية والموافق معها، بل حصل ذلك مع أبناء الإطار الواحد أثناء تفاعل المناقشات حول تلك القضايا، وهذا ما يحتاج فعلاً إلى وقفة تأمل وإصلاح في السلوك لكي لا يستفحل الداء.

فسوء الظنّ قد نهى عنه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فسوء الظن أصل لمجموعة من المشكلات الإجتماعية، فهو يجرّ إلى إيجاد حالة التجسّس من أجل

التحقّق مما يظنّه، وبالتالي فهو يجر إلى حالة الغيبة ونقل المساوئ، وهذا مناقض للتقوى، هذا ما تحكيه الآية في الآثار الاجتماعية لعملية سوء الظن، فهنالك سلسلة من التوالدات السلوكية السيئة وذات الآثار السلبية، يعود أصلها إلى سوء الظن وكما في الحديث: **(إذا ظننتم فلا تحقّقوا)**.

كما نهى الدين الإسلامي عن سوء الظنّ بالرأي الصادر عن هذا أو ذاك، حيث يقول الإمام علي عليه السلام: **(لا تظنّن بكلمة خرجت من أحد سوءاً وأنت تجد لها في الخير محتملاً)**، وخصوصاً بين رفقاء الدرب والمشتركين في العمل الإصلاحي الواحد كأخوة، هنا يأتي التوجيه الإسلامي لكي لا يبحث عن أسوأ التبريرات وأسوأ الاحتمالات، بل عليه أن يضع رأي أخيه ضمن أحسن التفسيرات والاحتمالات **(ضع أمر أخيك على أحسنه)** كما يقول الإمام علي عليه السلام.

بشكل عام إن الدعوة لإيجاد حالة حسن الظن في الساحة السياسية، ليست دعوى لموافقة جميع الآراء، وعدم تخطئتها وعدم مناقشتها، كما ذكرنا في البدء إن هنالك حرية في تبنّي الرأي كل حسب تشخيصاته للمواضيع، وهذا يستلزم المناقشة والتداول الفكري لتعيش القناعات في حالة من التجاذبات فيما يصلح وفي ما لا يصلح، ومن حق أي إنسان أن يبدي وجهة نظره في الرأي الآخر حتى على سبيل التخطئة، ملتمساً الأسلوب الأمثل ليكون سيّداً لِلُغة الحوار الدائر، هذا ما يُستلزم إزاء الرأي والموقف، أما تجاه الشخص

والشخصية، فهنا ينبغي الحذر وعدم إطلاق العنان للتأويلات السيئة بمجرد المخالفة.

كما أننا نقف أمام حقيقة أخرى في أدب الاختلاف في الحديث عن سوء الظن والنهي عنه من وجهة نظر الدين، فقد يَصدق ظن الإنسان بأخيه وتكون نواياه بالفعل سيئة، إلا أن موقف الإنسان لا بدَّ أن يكون موقفاً مبدئياً وسليماً في جميع الحالات، لأن احتمال الخطأ موجود، ووجود هذا الاحتمال هو مدعاة لتحرّي الدقة وعدم التسرّع وعم اتهام النوايا التي يصعب الاطلاع عليها من دون إفصاح أو تراكمات جليّة وواضحة.

من جهة أخرى فإن الرؤية الإسلامية للآخر المختلف وإن كان هنالك دلائل تشير إلى وجود السوء في الشخصية، إلا أن ذلك لا يعدّ مبرراً في نشر أو إشاعة ذلك السوء للمنع من إشاعة الفاحشة والسوء من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الدين يوجّه المجتمع إلى سلوك علاجي بالدرجة الأولى، أي أنه ليس بالضرورة أن يكون حسن الظنّ بالناس حقيقياً، ولكن المطلوب أن يتخذ الفرد موقفاً يساهم في العلاج لهذه المشكلة أو السوء المفترض، فإما هو أمام رأي صائب في حسن ظنّه بالآخرين، وهذا يجعل الإنسان في موقف سليم وغير مدان، وإما أن يكون رأيه عندما يحسن الظن خاطئاً، ويكون ذلك عندما يكون الشخص الآخر بالفعل ذا نية سيئة في موقفه أو أنه يتبع مطامع دنيوية أو يرمي إلى الشهرة أو الجاه السياسي وما شابه ذلك، فهو هنا عندما يطبّق التعاليم الدينية بحسن ظنّه سيكون ممارساً

لمعالجة تلك المشكلة أو مخففاً من آثارها والخروج بأقل خسائر ممكنة، فكيف يتم ذلك؟

التوجيه الديني يساهم في تحقيق الواقع الأفضل إما أن يبقي الحال الحسن على ما هو عليه وينمّيه، أو يعالجه ويخفف من آثاره عن طريق توجيه الخطاب لطرفي المسألة، وفي حال الاختلاف السياسي في الرأي والموقف، المطلوب من المستمع والمتلقي للرأي المخالف له والذي يكون ظاهره السوء أن يحسن الظنّ، بل عليه أن يبحث لأخيه عن عذر يلتمسه له، كما في الحديث الشريف عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: **(اطلب لأخيك عذراً فإن لم تجد له عذراً فالتمس له عذراً)**، وعبارة أطلب لأخيك عذراً تشير إلى حالة التواصل بين المختلفين حتى عندما يكون طرف من الأطراف في محل اتهام، وعندما لا تتأتّى هذه الخطوة فإن الحالة العامّة هي أن يحسن الظن ويلتمس له عذراً بشكل عام... وهذه الخطوة المناقبية التي يؤكّد عليها المنهج النبوي الشريف وسيرة أهل البيت الأطهار في العديد من الروايات، تدفع باتجاه خلق حالة من المحبّة والتوادد والائتلاف فـ**(من حَسُن ظنّه بالناس حاز منهم على المحبّة) كما يقول الإمام علي** عليه السلام.

ويوجّه الخطاب الديني للطرف الآخر في الوقت نفسه لكي لا يغفل هذا التوّجه من الناس الذي يحسنون الظن به، حتى لو كان بالفعل على حال سيء، فينبغي له أن يدفع باتجاه تحسين العلاقة وتعديل السلوك، يقول الإمام علي عليه السلام: **(من ظنّ بك خيراً فصدّق ظنّه)**. هذا مع أن الحالة العامّة هي حسن التعامل مع الآخر

والذي يفضي إلى إيجاد حالة من التوافق واحترام الأشخاص، مما يدعو إلى دفع غير مباشر للتخلّي عن السوء.

وقد يفهم البعض الحديث الوارد عن الإمام علي عليه السلام في عدم لوم الآراء التي تسيء الظنَّ بالإنسان عندما يعرّض نفسه للتهمة، فهماً خاطئاً، والحديث هو: **(من وقف نفسه موضع التهمة فلا يلومنّ من أساء به الظن)**، فهذا الحديث يوجّه الدعوة إلى من يضع نفسه مواضع التهمة والريبة، فليس له أن يوجّه اللوم على الآخرين، بل لابد أن يلوم نفسه، وليس المقصود هو أن يقوم الناس بإساءة الظنّ وتوجيه التهم إلى كل أحد يرونه في موقع ريبة، كما أنه لا يبرر لسيء الظنّ ظنّه، ولا يشجّعه عليه، بمعنى أنه إذا أخطأ إنسان بإساءة الظن فيك، فمن الخطأ أن تلومه، ولكن إن لامه الناس فهذه نتيجة فعله.

كل الكلام هنا في العلاقة ما بين أبناء المجتمع الذين يعملون معاً في ركب واحد من أجل غاية واحدة، أما من ثبت سوء نيته، وثبتت عداوته، فإن النهج يختلف في التعامل معه، فسوف يكون الحذر، هو الغالب في التعاطي معه، كما أشارت إلى ذلك روايات عدة.

في نهاية المطاف، نؤكد على أن السلوك العام في العملية السياسية له انعكاسات كبيرة في رسم خارطة العمل السياسي نفسه، فالإهتمام بالمنحى السلوكي هو اهتمام بنوع العمل السياسي المطلوب.

الطائفية بين خطابين
قراءة في التعاطي

إن صفة المراقبة الدائمة من قبل المثقفين والمفكرين لمجريات الواقع الاجتماعي والسياسي، هي صفة مسؤولة تعبّر عن إرادة إصلاح وتغيير في مساره العام، وإن وجدت بعض الأصوات والأقلام ممن لا همّ لهم إلا التعيّش على إسهامات الآخرين، عبر التعليق الصحفي السطحي على الفعل الذي يسير نحو الإنجاز، وعلى الخطاب الذي يهدف مقاصد تغييرية معينة، هي في الأساس مقاصد إصلاحية وتغييرية نحو واقع أفضل، إلا أن ذلك لا يخدش هذا الفعل (فعل المراقبة والتقويم) ولا يحدُّ من فاعليته الحقيقية في المسار العام لأية حركة تروم أهدافاً نبيلة.

نرى في دراسة الخطاب المتّهم بالطائفية، والخطاب الناقد للخطاب الطائفي، الذي أخذ مساحة واسعة من التناول في الفترة الأخيرة في المنطقة العربية، خصوصاً بعد سقوط نظام الطاغية صدام في العراق، والذي خلق واقعاً سجالياً غيابياً، استحوذت عليه لغة الترميز والإشارة... نرى هذا التعاطي بمجمله قد افتقر للكثير من المعطيات المقوّمة، من خلال غض النظر عن أصل المقولة مفهوماً

ودلالة، وإفرازاتها ومآلاتها، تطبيقاً موضوعياً لحركتها في دائرة الواقع الإجتماعي والسياسي المعاش فعلياً في المنطقة العربية، ولذلك فإن كل رأي يمكن أن يتجاهل هذه الجوانب، فإنه بلا أدنى شك سيقع في شرك الإلتباس والتعميم، ومن السهل أن يلبّس أي فعل لا يوافق رأي الراصد قميص (الطائفية) لإلغائه أو تهميشه أو توهينه، وهنا يمكن أن تلعب الأهواء والمصالح لعبتها، فتغيب الموضوعية والإنصاف عن تلك الساحة، الأمر الذي ينذر بوصول كافة الأطراف إلى طريق مقطوع، وبفقدها لُغةً مشتركة من شأنها أن تعيد التقارب.

يمكن أن نضع نقاطاً عدّة كملاحظات خلت منها تناولات الراصدين للخطاب السياسي والاجتماعي المتمثّل في خطاب الأحزاب والجمعيات والعلماء والكتّاب، بشكل عام.

النقطة الأولى: لاحظنا غياب تناول المفهوم بشكل يستوعب كافة جوانبه أو لأقل الجوانب التي يبتلى بها في الواقع، وأصبح الإعتماد الأساس على مفهوم مرتكز في الفهم والعرف الصحافي العام، والذي أخذ منحى إدانة كل تصريفات الطائفية، كالطائفي والطائفة، وما يتلاقى مع معناها كالفرقة والمذهب والجماعة وغيرها، ولذلك فإن أي مقولة تريد مصلحة جهة من الجهات، وإن كانت لا تكنّ العداء لغيرها، فإنها ستكون في قفص الإتهام والمحاسبة.

وتفريعاً على نقطة غياب المفهوم الأشمل، والتعامل الدقيق مع الخطاب الموسوم بالطائفية، انفتقت مشكلات أخرى، كان على رأسها وضع الطائفية في قبالة الوطنية، والإنتماء للوطن كضدّ

ونقيض، واتهام وطنية المواطنين والعاملين في وطنيتهم، بسبب تعاطيهم الطائفي أو مقولاتهم التي تخاطب جهة ومجموعة بعينها، بالرغم من أننا يمكن أن نضع الحروف على نقاطها، ونعطي لكل ذوق كأسه المناسب، وإذا ما قمنا بمعالجة للمفهوم، فسيرى الباحث عندها أن الإهتمام الطائفي في كثير من الأحوال الواقعة لا يناقض المواطنة، وسيرى أن ذلك الإهتمام إذا ما روعي فيه الجانب الحقوقي فإنه يكون متكاملاً مع المواطنة التي تبنى على العدل والمساواة.

النقطة الثانية: لقد أصبح السبيل للتبرئ من الممارسات الطائفية، ولو بمعناها السلبي، هو إما أن يكون بالتصريح العام ودفع التهمة عن الذات وتبرير الأفعال لتأخذ مسارها وفق المسميات السائدة والأعراف الصحافية المتداولة، أو بنقد الخطاب الطائفي ولو من باب (الهجوم أفضل وسيلة للدفاع)، وما من شك أن كلا الفعلين إذا لم يرتبطا بنظرة للجذور والأبعاد، فإنها ستبقى أسيرة الشك، وهذا تماماً ما نلحظه عند نقد البعض لخطاب الجمعيات والعلماء الذين ينفون عن أنفسهم صفة الطائفية، كيف أنه يطالبهم بتطابق الأقوال والأفعال، وتطابق الخطاب العام مع الخطاب الخاص، وتطابق النوايا مع الإدعاءات، فهي إذن دائرة لا يمكن أن تنتهي بتراشقات إعلامية واتهامات بينية في المنتديات والمحافل الكبرى، والسبب كرّرناه وأوضحناه.

وقد رأينا أن من يُتهم بالتورّط في الطائفية السلبية، والذي اشتهر عن منطلقاته في معالجة كافة القضايا السياسية والوطنية من المنظار

الطائفي، وتوظيف النزعة الطائفية لضرب طائفة أخرى وطنياً، رأيناه يكيل اتهامات عنيفة بالطائفية للأطراف المقابلة.

ومن جهة أخرى استدعى الرفض لهذا المبدأ لكي يُخلي الطرف عهدته من أية نزعة طائفية إلى أن يصرّح البعض بمقولات هشّة، معبرة عن هاجس القبول في المعترك السياسي والاجتماعي، فقد استوقفتني مقولة غريبة لأحد علماء الدين، ولا أظنّه مازال متربصاً بها، صرّح للصحافة بمضمون يتنافى مع آرائه التي تجمعه في دائرة واحدة مع طائفته، وقال: أنه ليس هناك فرق عندي في أن يتحوّل الشيعي للمذهب السني، أو العكس، وأردف قائلاً أن باستطاعة الطائفتين أن يرجعا لرسالة عملية واحدة، إشارة للكتاب الذي يحتوي على الأحكام الفقهية في مختلف شؤون الحياة.

ومع تقدير الحسّ السلمي الذي يتمتع به ذلك القائل، إلا أنه وقع في خلط بين مفهوم التعايش، والتعدّد، وبين حق الإنسان باعتقاد أصلحية معتقده، وكلّفه هذا إلى أن جعله ينادي بما لم يناد به أطراف المذهب الواحد بأن تكون الأحكام واحدة، ولا أدري بأي طريقة يمكن تلبية مثل هذا المطلب، هل بإغلاق باب الإجتهاد، أو عبر الاجماع قسراً على فكرة الإجتهاد الجماعي، أو بالسماح لشخص واحد بأن يفتي الناس، أو غير ذلك؟!، علماً بأن هذه جدلية تتجدّد في مؤتمرات التقريب وأندية المؤخاة، إلا أن مقولات التوحيد بهذا المعنى بعيدة كل البعد عن الواقعية.

يمكن للشخص أن يعبّر عن احترامه للطائفة الأخرى بما لا يتنافى مع معتقداته وبما يكون حيّز الإمكان في عصر الإجتهاد.

النقطة الثالثة: فيما نلاحظه في الخطابين، المتّهم ودافع التهمة عن نفسه، هو خلط الأوراق والمفاهيم، فقد يتم استدعاء الحرب الطائفية اللبنانية من الذاكرة والتي استمرت من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٠، واستدعاء ويلاتها وآثارها، تحذيراً من الإنشغال بالبعد الطائفي، أو المطالبة بحقوق طائفة معينة، واقعاً ذلك المستدعي في ملابسات المعنى، فليست الطائفية، رديفة للفتنة الطائفية أو النزاع الطائفي، وليست الطائفية السياسية، رديفة الإنتماء لطائفة ما أو العمل على أن تنال تلك الطائفة حقوقها.

إن خطاب (التهمة) الذي يقوم بتأجيج نار الفتنة باستخدام معول الطائفية أو الإنتماء للطائفة، لأي مصلحة كانت، ونحن وسط مجتمع متعايش ومسالم فيما بينه، هو أيضاً خطاب تحريضي، لما يثيره من هواجس مشكوك في دقتها، مستخدمة بعد التهويل لرسم صورة كاريكاتورية لبعض الممارسات، فكان الأحرى أن تقام ندوات تبحث المسألة الطائفية وفق معطيات الواقعية في سياق خصوصياتها أو خصوصية أي بلد يتم التداول فيها، وأن تتجه الدراسات لتوضيح الملابسات الواقعة بين الخطابين، لتأمين حسّ مشترك في ظل أمن إجتماعي يقوم ديناميكياً برفض الفتن الطائفية، وخطاب التوظيف الطائفي لضرب المصالح الوطنية لأي جهة كانت.

العمل السياسي بين انتماءين:
الطائفة والوطن

إنني لست طائفياً، حينما يُستحضر المعنى السلبي للطائفية، أو حينما يُستدعى المفهوم السياسي للكلمة، ولست وطنياً، حينما يُستدعى المفهوم الحزبي المتحرّك في ساحة السياسة، والذي يُعتمد في قيمه قيم العلمانية أو حينما يحمّل بين طيّاته مفهوماً آخر مناقضاً للدين أو مزاحماً له.

بين مفهوم الطائفة ومفهوم الوطن يوجد تشابه في المنحى الجدلي الذي اكتسباه من أجواء التداول والمناقشة من ناحية ضرورة الإنتساب لهما، من دون المحذورات المترتبة على المعاني الإضافية لهما، ففي ظل الإختلاف في تحديد المفهوم اكتسب المفهومان معان قد تتعارض مع بعضها البعض، وقد يكون أحدهما نقيضاً للأخرى، ولو من جهة من الجهات، لذلك أصبح تحرير المفاهيم في الخطاب المتحرك في ساحة السياسة من أهم الأمور، لكي تتضح الصورة كاملة لبقية الأطراف، بل إن منبع الأهمية إنما هو خوف من الوقوع في اللبس، أو لكي لا يستغل المتربصون بهذا الطرف أو ذاك

الفجوة، مستفيدين من التماهي بين المفهومين، للإيقاع بالآخر في جو التراشق والإتهام، وهذا ما يمكن أن نسميه بخطاب (التهمة).

بعد الفرز المذهبي في الأديان، وبعد أن اختلفت المذاهب والمشارب في فهم الديانات، أصبحت هناك ضرورة لتكوين رؤية واضحة وقوية لفهم الدين بشكل صحيح عن طريق البرهان، وهذا ما أفرز حالة التكوين الطائفي في الأديان، فظهرت المذاهب المتعددة في الديانة المسيحية مثلاً، كالبروستانت والكاثوليك، وتفرّعت منها مذاهب شتى وكلها تزعم أنها صاحبة الفهم الأصح للمسيحية، وهكذا في ظل الإختلاف في الجو الإسلامي برزت المذاهب المتعددة فكان أبرزها المذهب الشيعي والمذهب السني، واللذان ينقسمان بدورهما إلى أقسام عدّة.

وبغض النظر عن الجوانب الجدلية التي دارت بينهما، إلا أن احترام العقول ورفض الإكراه في الدين يحتّم علينا أن نحترم المبدأ القائل بضرورة الإنتماء لطائفة ما على أساس البرهان والدليل.

ومن جهة أخرى حول مفهوم (الوطن) أصبحت هناك ضرورة أخرى هي الإنتماء للوطن، وقد برزت بعد ظهور الدولة الحديثة، وبعد أن اتضحت المعالم الأساسية للسيادة في الدول وللحكومات، ولأن دائرة الوطن هي التي تجمع الطيف المتنوع الذي يتشكّل منه المجتمع، فلا بد من التعامل معه على أساس ضمان العيش المشترك، من خلال كفالة الحقوق وأداء الواجبات.

ومن هذه المنطلقات يظهر خواء الرأي القائل بأن الإنتماء للطائفة

يعني بالضرورة أداء مناقضاً للوطن ولمتطلبات المواطنة، كما ويظهر ضعف الأراء التي تدعو للتخلّي عن أي انتماء غير الانتماء للوطن، كما يظهر لنا من خلال ضرورة الإهتمام والإنتماء الوطني الذي يدعو للمشاركة وتبادل الحقوق المشتركة، أن القائلين بأن التعاطي مع الهمّ الوطني العام هو بالضرورة لابد أن يكون على حساب الإنتماء لأي شيء آخر، ولوكان ذلك الشيء جزءاً من العقيدة.

والإشكالية التي انبثقت من هذه الجدلية هي ازدواج الانتماء للوطن وللطائفة، وأثيرت حولها الهواجس والمخاوف، لذلك فإن هناك الكثير من المشككين في قدرة المنتمي لطائفة ما على الإندماج والمساهمة الصادقة في بناء الأوطان، والإهتمام بكافة التشكلات التي يتكوّن منها المجتمع المتعدد في مشاربه وانتماءاته.

ولا بد أن نشير إلى أن النظرة للوطن متباينة في كيفية إقامته وإدارته، وهو ما تعبّر عنه النظريات المتعددة في هذا الإتجاه، وهذا ليس محل بحثنا، ولكن مختلف الطوائف لا تألو جهداً للمساهمة في المسألة الوطنية التي تكون للصالح العام، ولا تمانع من ناحية فكرية وتأصيلية من التعاطي الإيجابي والصادق مع الحقوق الوطنية والدفع النافع للإنسان بما هو إنسان بغض النظر عن إنتمائه، وإن اختلفت الأشكال والأساليب، وإن اختلف التعاطي قوّة وضعفاً.

إن المشكلة الأساس التي أثير حولها الجدل هي مسألة الإنتماء الطائفي ومدى تناقضه مع التعاطي الوطني، أو هو الإجابة على التساؤل التالي: هل يمكن للمنتمي لطائفة ما أن يساهم في بناء الوطن؟، وهل له الحق في إعلان انتمائه؟

نستطيع القول بفم مليئ أنه نعم، يستطع ذلك، ولكن السؤال الأولى هو: كيف يكون ذلك؟

للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نفصّل في نوع التحرّك الذي ينطلق من الدوافع الطائفية، أو الفكرية التي ترسم إنتماء هذا الشخص أو ذاك، ويمكن أن نجملها في التالي:

١. أصل الإنتماء وما يستتبع ذلك من التزام بمجموعة من الطقوس والشعائر الخاصة التي تمليها العقيدة، ويستلزم ذلك تكوين خطاب خاص موجه لأفراد الطائفة في أي جانب من الجوانب.

٢. القيام بخدمات خاصة للطائفة وإرادة مصلحتها، والتفكير في تنمية قدراتها وكفاءاتها، والعمل من أجل توعية أفرادها أو نيل حقوقها.

٣. الإستفادة والإستئثار بالخدمات والحقوق والصلاحيات لطائفة دون أخرى في العمل الوطني، من خلال منصب سياسي يجيّر لهذه المقاصد.

٤. إقصاء أصحاب إنتماء معيّن من دائرة الفعل الوطني، والمشاركة السياسية في بناء الوطن.

٥. اقتصار التعامل مع طائفة خاصة، وخلق جو عدائي تحريضي تجاه الطوائف الأخرى.

هذه الأبعاد التي يتحرك منها الفاعل في الساحة من خلال التوجيه الفكري للطائفة، أو من منطلق الذود عن الطائفة وحمايتها، أو مبرراً أي فعل لمصلحتها، وفي مناقشة هذه الأدور والأداءات الخمسة وقد

تزيد أو تنقص، فإننا نوعز كل واحدة للجانب الذي يتكفّل بصياغة محدداتها وبيان مساراتها، لمعرفة ما هو مستساغ وجائز، وما هو مرفوض وممقوت.

فالأول والثاني من التحركات، وهما أصل الإنتماء، وتأدية خدمات خاصة لمصلحة الطائفة، فمجالهما هو المجال الحقوقي.

وأما الثالث والرابع، وهما الإستئثار بالصلاحيات، واقصاء الآخرين في المناصب العامّة، فمجالهما السياسي.

وأما الخامس، فمجاله الحراك الاجتماعي.

يمكن من خلال معالجة ثلاثية الأبعاد، حقوقية سياسية اجتماعية، لمسألة الإنتماء للطائفة في ظل العمل الوطني أن تُبدد الهواجس المختلقة لدى كافة الأطراف من أجل الوصول إلى طمأنينة سياسية تكفل للجميع حقوقهم، وتضمن مساراتهم وخصوصياتهم، فإن الشأن الحقوقي من خلال مواثيق حقوق الإنسان الدولية المختلفة، ومن خلال الحرية التي يكفلها الدين، لا يحجر على حرية الإنسان في الإنتماء على أساس فكري أو مذهبي معيّن، وقد أقرت مواثيق حقوق الإنسان بحق الإنسان في أن ينتمي لجماعة ما تربطهم روابط فكرية، وكما أن للمنتمي حقوقاً، فعليه واجبات حقوقية تجاه الآخرين، لإتاحة الفرصة لكي يأخذ الآخرون حريتهم في جو منظّم، وكذلك الحال في أن للفرد الحق في أن يؤدي خدمات معينة لأي طرف سواء كان طائفة خاصة أو مجموعة ما، فيما لا يرتبط بالعمل ذي المصلحة العامة من أصحاب المناصب العامة.

إلا أن المسؤولية العامة في الشأن السياسي الذي يهتم بجميع المواطنين، يستلزم تأدية الأمانة، ومساواة كافة الإنتماءات التي يتشكل منها المجتمع، أي أن ينطلق ذلك الشخص من منطلق وطني مستوعب للتعدد والتنوع المجتمعي، ولا يحق له أن يؤثر طائفة بالإستحقاقات على حساب أخرى، وهكذا فإن الخطاب الموجّه للطائفة وإن اهتم بشؤونها الخاصّة إلا أنه ينبغي أن يخلو من اللغة العدائية التي تهدم أساس السلم المجتمعي الذي يعيشه الأطراف بتنوعها وتعددها، والعمل على أن تكون للحوار سيادة في ظل الإختلافات والتباينات.

وعلى هذا الأساس من التقسيم في نوعية الأداء الذي ينطلق من الوعي الفكري للطائفة، ومن التنوع في المعالجة وأبعادها الثلاثية الآنفة الذكر، فإن الجهة المعنية لتسوية الإشكالية على أساس احترام الإنتمائين من دون التناقض بينهما، هما المجتمع وكيفية توعيته من جهة، وأصحاب المناصب العامة والماسكين بزمام الأمور الوطنية من جهة أخرى، والغريب هو أن الكثير من المعالجات التي ظهرت من مثقفين عرب لحل هذه الأزمة، أعطت حالة التأسيس لعلاقة التنوعات والإنتماءات مع الدولة بعناوين (الوطن والمواطنة) أو (الأهل والدولة) وغيرها، وركّزت على التأسيس الفكري من المبادئ الدينية التي ينتمون إليها لكي يخلقوا وعياً عاماً لدى المجتمع بضرورة المواطنة الصالحة والإسهام في بناء الوطن، غافلين عن توجيه الخطاب إلى أصحاب القرار ورجال السياسة المتربعين على العروش، لكي

يستوعبوا حالة التنوع المجتمعي من جهة، ويتفهّموا أن الإنتماء لطائفة ما ليس مانعاً من الثقة وليس سبباً لسحب الحقوق، فكما أن المطلوب من المجتمع والرعية (الإنصاف وحسن السيرة) فكذلك على الساسة والأمراء (بالعدل والشفقة).

ظاهرة الندوة والوعي الخليجي

إذا أردنا أن نضع مقياساً لمستوى وعي المجتمع، فإننا بلا شك سنتطلّع إلى مقدار الحراك الذي يدبّ بين أفراده من خلال الأجواء التداولية، ومن خلال طبيعة التعامل مع المشكلات والأزمات، والعقبات، من جهة، ومن خلال التعاطي مع التطلّعات والغايات من جهة أخرى، فإذا سادت الأجواء الجادّة وارتقت طريقة التناول، ليتحوّل إلى تناول معرفي، تكون المعرفة وأدواتها هي الحاكمة فيه، وهي الموجّهة والمحفّزة لتحقيق مراميه، عندئذ يمكننا أن نرصد درجة لمستوى الوعي.

وبلا شك فإنّ مستوى الوعي الفردي أو المحدود بأفراد قلائل في المجتمع لا يشكّل علامة ومؤشراً يضاف لرصيد الوعي المجتمعي، كأن تكون الأجواء التداولية للثقافة محصورة في النخبة أو الصالونات الثقافية الخاصة، أو المتمثّلة في نخب استعلائية منفصلة، هيئة وهمّاً عن الهيئة والهمّ المجتمعي، فما نريد أن نوصّفه هو الوعي المجتمعي، المرتبط بالمجتمع كتركيبة حقيقية معبرة عن كينونته، ولكي يكون كذلك فلابد أن ننظر للوعي كصفة جماهيرية سائدة نسبياً في أنحاء المجتمع الخليجي الذي ظلَّ متراجعاً في هذا

المجال بنسبة ملحوظة عن أمثاله في الدول الأخرى من الوطن العربي، وخصوصاً دول المغرب العربي، فلم نشهد كثافة في انتاج الثقافة، أو إنتاج المفكرين، كنتاج لحالة وعي سائد، بل كان هنالك ضمور في هذا الجانب، وخصوصاً ماقبل التسعينات من القرن المنصرم، إلا أننا يمكن أن نلحظ حالة تفاعل يمكنها أن تفضي لحراك عام في الخليج بعد ذلك التاريخ.

فإذا نظرنا للأسباب، فهي متعددة، نالت ظاهرة الندوة نصيباً كبيراً فيها. وما نقصده من هذه الظاهرة هو ظهور أسلوب العطاء الثقافي المتمثل في البرامج الحوارية التي انطلقت بعد انطلاق الفضائيات العربية معتمدة أسلوب التعاكس وجمع المختلف وبحث المسكوت عنه، والحديث في المثير من الموضوعات، وقد تنافست الفضائيات بتقديم الحواريات الجاذبة للمتلقّي، حتى وصلت البرامج الحوارية في بعض القنوات إلى سبعة برامج اسبوعياً، أي بمعدّل برنامج واحد في اليوم.

لقد أضيفت ظاهرة الندوة لوسائل التلقّي في مجتمعنا، بعد أن كانت الحركات والأحزاب والرموز، والعطاء الرسمي عبر المؤسسات التعليمية والتربوية، هي الجهات التي تمتلك زمام التأثير في وعي المجتمع، وهي التي تساهم في تشكيل رؤاه ومتبنياته حول مختلف القضايا التي يعيشها في واقعه المتغيّر، وبالتالي ينعكس ذلك المتبنّى في الواقع الخارجي المعاش فعلياً إلى موقف متحرّك تجاه الأشياء والأفكار.

أما الآن فإن هذه الحقيقة باتت محل نظر، خصوصاً في إلباسها صفة الإطلاق والتعميم، بعد أن هطل بث القنوات التلفزيونية المباشر من الفضاء على الناس من كل اتجاه، وأصبح الجلوس حول الشاشة الفضية من لوازم العوائل والديوانيات.

الأسباب التي دعت إلى أن تتبوء ظاهرة الندوة هذه المكانة، بعضها راجع إلى أسباب ذاتية، متمثلة في طبيعة الندوة كأسلوب له خصوصياته في تناول القضايا، وبعضها راجع إلى أسباب عرضية، متمثلة في الوضع السياسي والإجتماعي العام الذي يعيشه الناس.

أما الأسباب التي ترتبط بالندوة ذاتياً، فهي أن هذا الأسلوب له خاصية يتصف بها وهي التشويق والجاذبية، لأنه يعتمد الجانب التفاعلي في مداولة الأفكار والرؤى، وفي مناقشة القضايا المختلفة، فتارة يكون التفاعل بين الأشخاص المتحاورين أو المنتدين، وتارة يشترك معهم المتلقّي، وهو المشاهد في ما نحن بصدده (أي ظاهرة الندوة في القنوات الفضائية)، وهذا الأسلوب، اتخذه القرآن الكريم منهجاً في عرض مقاصد الدين، وفي عرض القضايا المختلفة المرتبطة بالإنسان دنيا وآخرة في كثير من المواقع القرآنية، فقد كان الأسلوب الحواري مصاحباً لتطوّر بعث الرسل واستخلاف الإنسان على الأرض، كحوار الله عزّ وجل مع الملائكة ومع إبليس، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وكان أيضاً هذا الأسلوب

في عرض قصص الأنبياء وحواراتهم مع أقوامهم كما في حوارات نوح عليه السلام، حيث قال لقومه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ * قَالَ وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ * إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوۡ تَشۡعُرُونَ * وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٠ ـ ١١٤]، وكذلك في حوارات أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، كما في قصةّ أصحاب الجنتين، في قول الله جلّ شأنه: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلٗا﴾ [الكهف: ٣٧].

هذه الحوارات التي يزدحم بها القرآن الكريم، فضلاً عن أنها تأسيس لمبدأ الحوار مع الآخر، إلا أننا ننظر لها من جانب آخر، يرتبط بموضوع التلقّي والتفاعل، فالقرآن الكريم يعرض تلك الحوارات وهي محمّلة بمضامين يريد إيصالها لقارئ القرآن وللمتدبّر في القرآن، هي مضامين الشريعة وشؤون الحياة، وكأن القارئ يقف أمام ندوة بين طرفين، وقد يكون هو الطرف الثالث، عندما يحاكي القرآن الكريم ويتفاعل معه، لذلك فإن الأحاديث الشريفة جاءت لتؤكد هذه الحقيقة وهي الجانب التفاعلي، كما في الحديث عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا أحب أحدكم أن يحدّث ربه فليقرأ القرآن)، وتعبيراً عن الأنس الذي يعطيه القرآن لقارئه، يقول الإمام علي عليه السلام: (من أنسَ بتلاوة القرآن لم توحشه مفارقة الأخوان)، لما يراه من تشويق وتفاعل، يحاكي تساؤلاته.

أما الأسباب العرضية التي جعلت لظاهرة الندوة في الخليج العربي

خصوصاً تأثيراً وجاذبية، فهي الأجواء السياسية التي كانت سائدة، والأوضاع الأمنية، وممارسة الدكتاتورية الفكرية، والإستئثار بالمعرفة، ومنع نزولها إلى الشارع، سواء عن قصد أو عن غير قصد. فقد عاش المجتمع الخليجي أجواء سياسية وإجتماعية ودينية ضيّقة الأفق، لا تسمح له بالتداول الحر للمعرفة ولا مناقشة قضاياه السياسية الملحة التي يعاني منها، وقد كانت هنالك سدود منيعة أمام العقل المفكر وأمام الإبداع والإصلاح، منها كانت إكراهاً ومنعاً مباشراً، ومنها ما كان عن طريق الإكراه الأجوائي، كل ذلك جعل من الفضائيات فعلاً فوق كل تلك الإرادات، يحلق فوقها من دون أن تستطيع منعه، فاستطاعت القوى المختلفة والتيارات الفكرية والسياسية أن تبدي وجهة نظرها بصراحة ومن دون قيود نسبية، مستفيدة من قدرة الفضائيات على الوصول للمجتمع.

ورغم السلبيات التي رافقت هذه الظاهرة المتمثلة في انحياز الفضائيات، واستخدام هذا الفعل سياسياً تارة، ووصولها لحد الإستفزاز تارة أخرى، وما شابه ذلك، إلا أنها أدّت إلى اتساع رقعة الحراكات المختلفة في المجتمع الخليجي، وظهرت أصواتٌ لم تكن ظاهرة من ذي قبل، وتعرّف المجتمع الخليجي على وجوه أخرى من سائر الوطن العربي وغير العربي.

وفي القراءة للحراك الثقافي فإنه يمكن أن نقول أن ظاهرة الندوة الفضائية أفضت بعد ذلك إلى ظاهرة الندوة الجماهيرية التي يشارك فيها الناس على الأرض، والتي يناقشون فيها آراءهم ومتبنياتهم،

ويعالجون قضاياهم من خلالها، وهذا هو الحراك الذي يحتاج إلى شروط تختلف عن شروط الظاهرة الأولى، لكونها فعل يشترك فيه الإجتماعي مع الثقافي مع السياسي، على حد سواء، لعلنا نتمّكن مع تناولها في مقال مستقلّ.

التقييم على أساس
مبدأ العلاقة مع الآخر

من الأبعاد الأساسية التي تساهم في بناء مسار الإنسان بوجه عام هو بعد العلاقة مع الآخر أو مع الطرف المقابل، وهذه قاعدة عامة يوليها أصحاب الإدارة والتجارة والصناعة وغيرها أهمية كبرى باعتبار أن حركته وميدانه الذي يخوضه هو ميدان تفاعلي، يقوم بشكل أساس على العلاقات والتفاعلات بين الأفراد بما يقومون به من أدوار ومهام، أو أصناف وأقسام.

وهذه القاعدة تنطبق تماماً على الأطراف المتحركة سياسياً واجتماعياً وثقافياً في أي ساحة من الساحات، بل قد تكون هذه المسألة (العلاقات) هي أهم الأبعاد التي تشكل الصورة الحقيقية لأي حركة من الحركات أو جهة من الجهات، وذلك لأن ميدان العمل السياسي والاجتماعي والثقافي يفترض به أن يكون ميداناً قيمياً، يسعى من خلال ما يتبناه وما يراه لإقامة مجموعة من القيم، والإنطاق من مجموعة من القيم التي تصبّ في منحى الخير للجميع، وعلى هذا الأساس فهو يبلّغ لها ويحشد باتجاهها، ويبني تصوّراته على

أسسها، لذلك فإنه سيحتاج إلى قيم أخرى تحكم تفاعلاته وتعاملاته مع الآخر، والتي بدورها تعطي لوناً خاصاً له في عيون الآخرين.

قد نستطيع أن نقيّم ونحكم على فئة من الفئات أو على اتجاه فكري أو سياسي ما من خلال المنظومة الفكرية التي يتبناها، إلا أننا في الحقيقة لا يمكن أن نقيّم أصحاب الاتجاه أوالمتبنين له بنفس المنهج الذي نقيّم به منظومة الفكر، بل لابد أن نسعى لتكوين تصوّر عن أداء أصحاب الفكرة من خلال تفاعلاتهم التي يقومون بها على أرض الواقع، وعبر مسير أدائهم، وإنَّ أجلّ طريق هو البحث عن الدائرة التي تجمع بين أولئك مع الآخرين من المختلفين، لنرى بأي كيفية تتم العلاقات، وإلى أي مدى يعطى هذا الجانب من الجهد، خصوصاً في الميادين التي ذكرناها، وهي السياسة والمجتمع والثقافة، وذلك لسببين:

السبب الأول: بالنظر لطبيعة هذه الأدوار والمهام، فمن يشتغل بها لابد أن يكون صاحب رسالة وأهداف يريد أن يحققها، وهذه الرسالة لايمكن أن تكون متناقضة مع التعامل الحسن مع الآخرين، فما هو مقطوع به ومؤكّد أن جميع التيارات العاملة في مختلف الساحات تتبنّى مبدأ العلاقات الخيرة بين بني البشر، إلا الشواذّ من بعض المجتمعات، كالذين يدعون إلى الفوضى، وغالباً ما تكون مثل هذه الحركات، حركات سرية بل عصابات إجرامية، ليست هي محل حديثنا، فالجو العام لجميع الحركات والتيارات السوية هو دعمها للعلاقات السليمة والخيرة بين بني البشر، وإنَّ أي تقصير أو إساءة

للآخرين من غير تبرير منطقي، يعد هتكاً وتناقضاً مع ذات القيم التي ينطلق منها.

السبب الثاني: أن أهداف العاملين في السياسة والاجتماع والثقافة، بل وحتى الاقتصاد، وكثير من الميادين التنموية البشرية، هي أهداف جاءت لتؤثر في المجتمع الذي يتمثّل في عموم الناس المحيطين، بغض النظر عن تلوناتهم الفكرية وانتماءاتهم المختلفة، فليست السياسة للسياسة، وليست الثقافة للثقافة، بمعنى إلغاء الهدفية والقصدية من تلك التحركات والاهتمامات، فذلك سيعدّ عبثاً ولهواً واضحاً.

وتأسيساً على ذلك فإن جميع هذه التحركات المتباينة إنما هي تريد أن تؤدّي شيئاً للمجتمع، وتريد أن تؤثر فيه بما تراه وما تتبناه، بغض النظر عن صلاحيته من عدمها، فالجميع محتاجون للإجتماع، فهو سيتمثل بعناوين مختلفة إلا أنه مجتمع واحد يتحد في الإنسانية والبشرية، فهو سيكون (المستهلك) بالنسبة لمن يعمل اقتصادياً وتجارياً، وسيسمّى بـ(الرعية والقاعدة) بالنسبة للحاكم والسياسي، وهو أيضاً (المتلقّي) بالنسبة للعالم والمفكر، فهو يختلف من حيث المسمّى نظراً للإعتبار والجهة التي يُنظر له من خلالها، إلا أنه متفق ومتّحد في ماهيته، فهم الأفراد ذاتهم الذين يعيشون في مكان واحد وزمان واحد.

وعلى هذا الأساس فإن الحاجة إلى البعد العلاقاتي، يكون من أهم الأبعاد باعتبار أن كل تلك التحركات إنما تريد التأثير في

المجتمع، ولا يمكن التأثير فيه إلا من خلال الإعتماد على أساس متين من التعامل الحسن، وسيكون النظر للبعد العلاقاتي في نهج ذلك التيار أو الجماعة ذا أهمية بالغة، ستكشف عن مدى الإنسجام بين المتبنيات وبين الواقع، وستكشف الوسائل المعتمدة في الوصول إلى الغايات والأهداف، وهذه الحقيقة هي ما خالفتها المقولة الشهيرة لميكافيللي في كتابه الأمير بأن (الغاية تبرر الوسيلة)، وهو ما رفضه الجميع بعد ذلك، لما رأوا أن هذه المقولة هي تجسيد للإستغلال والدكتاتورية والمصلحية الذاتية، وهي طريق إلتوائي غير محبب، ولا مجاز بأي حال من الأحوال.

وقد جاء الدين الإسلامي ليؤكّد هذه الحقيقية من خلال مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، فقد قال الله عز وجل مقرراً حقيقية عامة هي تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان على أساس الإنسانية في ظل التنوّع والإختلاف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣]، فالخطاب كان موجهاً للناس كافّة بغضّ النظر عن انتماءاتهم، دعوة لكي يستفيدوا من هذا التنوّع، ويعملوا على بعد التعارف والتقارب والتآلف، وهذا المعنى ما أشار إليه الإمام علي عليه السلام في حديثه لمالك عندما ولاه مصر بأن يعامل كافة الناس على هذا الأساس الإنساني في قوله: **(يا مالك.. ولا تكونّن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم فإنهم صنفان إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)**.

وقد أعطى الله عز وجل هذه القاعدة للرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم لكي

تكون أساساً لتحركه النبوي، وقد أبان الله جلّ وعلا أن الإلتزام بها يولّد قوة جاذبة للناس لتحقيق الإنجازات، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وكذلك يبيّن الله عز وجل أن السيرة الحسنة ومبدأ العلاقات الطيبة، والإحسان إلى الناس هي كفيلة بأن تبدّل أحوال الناس إلى الأفضل ليؤسّسوا علاقات جديدة، كما في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۞ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٣، ٣٤]، وهناك من الروايات المؤكدة على هذا المعنى الكثير إلا أننا نكتفي بذكر اثنتين منها: قال رسول الله ﷺ: **(أفضل العمل الصلاة على ميقاتها، ثم البر للوالدين، ثم أن يسلم الناس من لسانك)**، وقال ﷺ أيضاً: **(ثلاث من لم تكن فيه لم يقم له عمل: ورع يحجزه عن معاصي الله عزّ وجلّ، وخلق يداري به الناس، وحلم يردّ به جهل الجاهل)**.

فالنظر لدائرة العلاقات وكيفية إدارتها بالنسبة للحركات والجماعات الفاعلة في المجتمع هو أساس تقييمي، يظهر مدى انسجامها مع مبادئها من جهة، ومدى انسجامها مع التنوعات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تعيش معها في محيط واحد من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس بنيت فكرة ومبدأ الحوار بين المختلفين

وسيادته للحالة الحركية، بل وسيادته في الأزمات التي تقع بين تلك الجهات والتنوعات، وأصبح مبدأ العنف والغلظة، وسوء الخلق والقطيعة مع الآخر هو في مصافّ عوامل السقوط والتقهقر لأي جهة تتبناها، لذا فإنه يجب أن ننظر للواقع الذي نعيشه من خلال تقيم المسيرة التي تدعم حالة التواصل والحوار، فكلما تأصلت واستمرت وتوسعت ثقافة الحوار والتواصل سيمكن تخطّي الكثير من الأزمات، وبلوغ الكثير من الغايات بشكل أسرع، فكيف سارت مسيرة الحوار مع الآخر في الساحات الإسلامية والعربية؟

إن الإجابة على هذا التساؤل كفيلة بمعرفة مصداقية الجهة المتحركة.

ومن المشاهدات السلبية التي تعبر عن هذه الحقيقة بشكل عميق، هو ما نجده من تقريب للبعيد جداً، في قبال القطيعة مع الأقرب، كمن يسعى للتقارب مع المختلف معه في الدين، ولا يتقارب مع أصحاب الدين الواحد، أو يتقارب مع المذاهب الأخرى، ويتنافر مع أهل المذهب الواحد، فهذا السلوك يمكن أن نقيّم من خلاله كافة الأطراف.

إطلالة على التيار الشيرازي في البحرين في الذكرى الثالثة لرحيل المرجع الشيرازي

هنالك بعض الرجال يتعدّى تأثيرهم دائرتهم الشخصية لينتقل إلى دائرة واسعة ذات أبعاد وأفق اجتماعية أو سياسية أو فكرية، وقد نشهد بعض المؤثّرين ممن برعوا في جانب واحد من الجوانب المذكورة، إلا أن المتابع بسعة إطلاعية وشمول لشخصية المرجع الديني الكبير الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في شهر شوّال من العام ١٤٢٢ للهجرة، السيد محمد الحسيني الشيرازي، سيجده منفرداً في الكثير من الصفات، كما يجتمع مع غيره في صفات أخرى، ومن تلك الصفات التي اختص بها أنه كان صاحب تأثير على مستوى تكوين مدرسة نوعية داخل التفكير الديني، هذه المدرسة لم تقتصر على المنحى العلمي في الدرس الفقهي أو الإصولي، ولم تكن مختصرة في أبعاد سياسية، أو اجتماعية وحسب، وإنما كانت مدرسة شمولية في علميتها، وسياسيتها واجتماعيتها وثقافيتها، وذات سمات متكاملة في كل تلك الأبعاد، أي إن تلك المدرسة الشيرازية لها سمات عامّة تلحظها في مختلف الأبعاد التي تحرّكت خلالها.

أمّا نصيب السعة والتأثير، فقد أخذت مداها وانتشرت هذه

المدرسة في الكثير من البلدان وتأسّست مجموعة كبيرة من المراكز والجمعيات والأحزاب والمدارس وغيرها، لتعمل من خلالها الكوادر التي تبنّت الفكر الشيرازي، وقد عملت كافّة المؤسسات بكل جهد للعمل وفق معطيات هذه المدرسة، رغم التحديات والصعوبات التي واجهتها من أطراف عدّة، توزّعت بين التحديات التي أملتها الحكومات المختلفة من ضغوط عامّة بطبيعة النفس الديكتاتوري السائد، والتحديات المجتمعية التي قادتها فئات حزبية اعتمدت روحية الحسد أو الإنفراد والسيطرة وإلغاء الآخر، ورغم كل ما واجهه تيار المدرسة الشيرازية من صعوبات إلا أن هذا الفكر أخذ في الإنطلاق والتوسع، ومن المناطق المهمّة والتي ظهرت فيها سمات هذه المدرسة هي الساحة البحرينية، وكانت متزامنة في ذلك مع الدول الخليجية الأخرى كالكويت والمملكة العربية السعودية، لذلك نجد أنه بمجرد حلول شهر شوال من كل عام تنطلق الفعاليات المختلفة في دول كثيرة عربية وغربية وخليجية للتأبين ولإحياء ذكرى وفاته، عبر الإحتفالات والمهرجانات والمؤتمرات والندوات وإصدار الكتب، وتخصيص الملفات في المجلاّت وما إلى ذلك، والبحرين كانت من الدول السبّاقة في هذا الإهتمام حيث تعقد الندوات والمهرجانات في مناطق مختلفة، كما شهدت البحرين إصدار مجموعة من الكتب التي تحدّثت عن سيرة الإمام الشيرازي وفكره.

الحراك العام

لقد تأصّل تيّار المدرسة الشيرازية في البحرين بشكل ملحوظ، وقد ساهم أبناء هذا التيار في خلق الحراك السياسي والثقافي

والاجتماعي، بل وقد كان له السبق في تبني رؤى سياسية ومسؤوليات حقوقية كأول جماعة إسلامية، في الأوقات التي يقتصر فيها العمل السياسي على التيارت القومية والشيوعية وغير الدينية بشكل عام، ولا يمكن لأي منصف من الباحثين والمؤرخين أن يتجاهل الدور الذي قام به التيار الرسالي المنتمي للمدرسة الشيرازية في البحرين، لأن ذلك سيعد نقصاً وخللاً في البحث، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة وملحوظة، فنورد من الكتب التي تناولت المشهد البحريني وسجّلت اسهامات المدرسة الشيرازية في البحرين في مستويات شتى،وعلى سبيل المثال: كتاب (سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدّية للإنفجار) من تأليف (لورانت شابري وآنّي شابري) ومن ترجمة الدكتور ذوقان قرقوط، وكذلك كتاب (ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، لمؤلفه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، وكتاب من تأليف الأستاذ عباس ميرزا المرشد (ضخامة التراث ووعي المفارقة: التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين)، والكثير من الكتب التي تحدّثت عن الحركات الإسلامية والعربية.

ومن ارهاصات تلك الحركة في البحرين، تفتّقت مجموعة من علماء الدين والباحثين والناشطين في مجالات سياسية وحقوقية واجتماعية وثقافية وخيرية، ورصدت الحركة الفكرية على مدى أكثر من ثلاثة عقود مجموعة من المؤلفات في ميادين مختلفة لكوادر المدرسة الشيرازية، كما شهدت البلاد تأسيس الكثير من المؤسسات

الدينية والثقافية والسياسية والخيرية، والتي تعمل جنباً إلى جنب مع مثيلاتها في دعم الحركة الدينية والسياسية العامة، مما ساهم في خلق ساحة اجتماعية واسعة لهذه المدرسة، وأصبحت ذات ثقل في مستويات شتّى ضمن الحراك العام الذي تعيشه البلاد.

البدايات

لقد كانت بدايات العلاقة مع الإمام الشيرازي في البحرين كمرجعية دينية يرجع إليها في التقليد وأخذ الأحكام الشرعية، وكمفكر وصاحب رؤى في مختلف مناحي الحياة، قبل أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، عندما كان الإمام الشيرازي يسكن كربلاء المقدّسة محل عمله الأول، وكان الناس يتوافدون إلى مدينة كربلاء لزيارة الإمام الحسين عليه السلام فتعرّف عليه مجموعة من المثقفين ورجالات البلاد، فتكوّنت أولى حلقات العلاقة الفكرية والإرتباط الشرعي، بإعتبار أن المرجع الديني هو النائب العام للإمام الحجة المنتظر (عجل الله فرجه)، ولأن نظرة الإمام الشيرازي في التقليد والإجتهاد كانت شمولية بحيث يرجع المكلّف إلى المجتهد في كافة أموره، حتى السياسية والإجتماعية وغيرها، فقد أصبحت العلاقة أكثر من كونها علاقة محدودة يحكمها أخذ الفتوى في الجوانب العبادية الخاصّة، ثم توافد العلماء الممثلون لمرجعيته إلى البلاد ليقوموا بالإرشاد الديني والتوعية والتثقف، وكان أبرزهم آية الله السيد هادي المدرّسي وهو أبن أخت المرجع الشيرازي ووكيله، وهو في ذات الوقت وكيل لمراجع آخرين، كان أبرزهم الإمام الخميني (قدّس

سره)، ولقد كان للسيد المدرّسي الفضل في تنشئة جيل عريض من أبناء البلاد، وخلق واقع جديد في الساحة البحرينية لم تألفه من قبل، وهو المتمثّل في الرؤية الرسالية للإسلام ودوره في واقع الحياة مختلفة الأبعاد.

وبسبب الدور الريادي والمؤّثر الذي قام به السيد هادي المدرسي، حظي بقبول شريحة واسعة من الشباب وكان له الفضل في تحوّلهم إلى التديّن، وخلق جو فاعل في الحراك الثقافي والإعلام العام، حيث كانت له محاضراته الجماهيرية المنتظمة في مختلف مناطق البحرين، ومحاضرات أخرى تبثّ عبر الإذاعة والتلفزيون البحريني، ومقالاته التي تنشر في الصحافة والمجلات المحلية، حتى حصل على الجنسية البحرينية، والتي سحبت منه فيما بعد على إثر الأحداث السياسية العاصفة في الحقبة السبيعينية من القرن المنصرم.

من أبرز سمات الفكر

إن للفكر الشيرازي سمات شتّى والتي توزّعت في أكثر من ١٣٥٠ كتاباً وكتيباً، هي عدد ما ألّفه الإمام الشيرازي طوال حياته، ويعدُّ بها نادرة التأليف وأعجوبته، ومن أبرز هذه السمات، التنوّع والإستيعاب، الذي شمل العديد من العلوم والاهتمامات، وكان منها مناحي تجديدية بإعتبار صلتها بالفقه الإسلامي وتأصيل رؤيتها من منابع الدين، كالقانون والبيئة والحقوق والدولة والإدارة والإقتصاد، ومن أبرز الأفكار العامّة هي نظرية الشورى في الحكم، ومنظومة القيم الحركية للحركات الإسلامية في ثلاثة كتب أساسية هي:

(الصياغة الجديدة) و(السبيل إلى إنهاض المسلمين)، و(ممارسة التغيير)، ومن رؤاه، نظرية اللاعنف، والتنظيم، والتعديدية، وضرورة التجديد والتصدّي الدائم من المراجع والعلماء لقضايا الأمة، والإهتمام بالقضايا المعاصرة والمستحدثات على المستوى الفكري والسياسي وحاجات المجتمع والأمة الإسلامية.

إن الحديث عن السمات الفكرية للمدرسة الشيرازية يحتاج إلى توسّع كبير، لأن رائدها ترك للأمة الإسلامية تراثاً فكرياً ضخماً ومتنوّعاً في آن واحد، فقد صدرت العديد من الكتب والمجلّدات التي تتحدّث عن جوانب من فكر سماحته لأكاديميين في جامعات غربية وعربية، ولعلماء ومفكرين، ومازالت تتوالى إلى يومنا هذا، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على أن هنالك صفات ذات أبعاد مستقبلية في الفكر الشيرازي.

٢

قراءات في الحدث السياسي

الرسوم المسيئة للرسول ﷺ
ومؤشرات الوعي

(كل إناء بالذي فيه ينضح)، مثل يعبّر عن إنتاجات الوعي لدى الإنسان، ولا شك أن الإناء الذي يحتوي على الخمر لن يسكب لنا لبناً، ولا الذي يحتوي على اللبن سيسكب لنا خمراً. . فالثقافة كذلك تُنتج للخارج ما يحويه الوعي في الداخل، وبناء على هذا التنظير لابد أن نتساءل من أين جاءت الإساءة لنبينا الأعظم ﷺ برسم كاريكاتوري في صحيفة دانماركية؟

والإجابة واضحة تماماً، إنها من إفرازات الوعي المسكون في عقول وأدمغة هؤلاء الناس، ولكن هل السؤال الأهم هو: من هو المسؤول عن هذه الرسومات السخيفة؟ أم من هو المسؤول عن هذه الإساءة الفضّة؟

كثير منّا تحدّث وأسهب في حديثه عن الرسوم وما عبّرت عنه من استخفاف واستهزاء بأعظم رجل في العالم وهو رسول الله ﷺ، وحمّلنا المسؤولية فيها على الرّسامين ثم على الصحيفة الناشرة، ثم على الحكومة التي تؤويهم، وطالبناهم بالإعتذار الصريح طريقاً

لمعالجة المشكلة، والسكوت عن ما مضى والعفو عن ما سلف، والله يحب المحسنين.. وهذا الموقف لاشك أنه صحيح ولا بدَّ أن يعرف كل أولئك الذين جرت الإساءة على صحفهم الصفراء أن ما اقترفوه سبّب لنا نحن المسلمون والمؤمنون بالرسول الأعظم ﷺ غضباً وانزعاجاً كبيراً، إلى درجة النفور منهم ومن تصرفاتهم غير الإنسانية تجاه الثقافات الأخرى.. ولكن!

هذه الـ(لكن) هي موضع الأهمية التي ينبغي أن نعالجها أيضاً لكي تكون معالجتنا جذرية وذات أثر أعمق، فنسأل السؤال الأهم، وهو، من هو المسؤول عن الإساءة؟ والفرق بين الإساءة وبين الرسوم في موضع السؤال، هو أن كلمة الإساءة تشير إلى مفردة تدخل في تشكيل الوعي لما تتصف به من التعميم لأي نوع من الإساءة، ولأنها تعبّر عن سلوك معتمد على وعي داخلي مسكون في ثقافة الكثير من الغربيين، فهذه الرسوم كشفت لنا بما لا يدع مجالاً للشك، بأن صورتنا في الغرب ما زالت تشكو من عدم الوضوح، بل التشويه، فالتصوّر المشاع لديهم عبّرت عنه مجموعة رسومات كاريكاتورية، أفرغت التصور الذهني إلى تصور كتبي واضح للعيان.

عندما سمعت لأول مرة بخبر الرسوم المسيئة، كان ذلك في أكتوبر ٢٠٠٥م، وكانت قد نُشرت في سبتمر من العام نفسه في صحيفة (جيلاندر بوستن) الدانماركية، لجأت سريعاً للإطلاع على حقيقة ذلك من المجلة الأصل، وكان دافعي هو قراءة العقلية الدانماركية وتصوراتها عن الرسول الأعظم ﷺ والتي تعبّر

بالضرورة عن تصور للدين الإسلامي بشكل عام من خلال تلك الصور، ولا شك أن الفن بالريشة، وخصوصاً الرسم الكاريكاتوري يعبّر بوضوح كبير عن الفكرة المرادة بإعتباره يلجأ إلى المبالغة في موضع الحاجة من الرسم، أي أن الرسالة المطلوب توصيلها تكون جلية جدّاً، وتفوق في كثير من الأحيان المقال المكتوب أو الخطاب الملفوظ، لأن المكتوب والملفوظ غالباً ما يأوّل ويُلف عليه أو يدار.

ما توصلت إليه في حينها من خلال نظرة تحليلية للرسوم المسيئة، هو أن هنالك من ساهم في هذا الخطأ من داخل المجتمع الإسلامي نفسه، وهي نتيجة لما تقوم به الجماعات الإرهابية والعنفية في مواجهة الآخر، التي تقوم بقطع الرؤوس وتفجير الأبرياء حتى من المسلمين في الطرقات والأسواق والبيوت وحتى دور العبادة، وكل ذلك بمرأى من العالم ومسمع، ألا يعني هذا أن هؤلاء قد ساهموا في تشكيل وعي الإساءة وهم يتحملون جزءاً منها بلا أدنى ريب؟، وقد كتبتُ كثيراً حول ذلك، وكان أبرزها مقال تحت عنوان (الإساءة إلى الإسلام المهمة المنجزة في أحداث العراق) والذي نشر في شهر سبتمر من العام ٢٠٠٤م في صحيفة الميثاق (البحرينية)، أي قبل عام من الإساءة، وقد عبّرت الرسوم عن صحة استنتاجنا في ذلك الحين، كما حمّلت المسؤولية حينها لوسائل الإعلام العربية التي كانت تساهم في نشر تلك الصورة المشوّهة للدين عبر الفضاء للمشاهدين في كل العالم.

ولم تكن الإساءة نتيجة ذلك فحسب، بل هي نتيجة مساهمة لما يقوم به الإعلام الغربي من تشويه لصورة الإسلام في عقول المجتمع الغربي أيضاً، فمن خلال الرسوم تتضح صورة ذهنية مسكونة فيهم

عن الإسلام، كالتخلّف والرجعية وانتهاك حقوق المرأة وما شابه ذلك، مما يُبشّر به من خلال حركة الإعلام الغربية في السينما، والتلفزيون وكثير من الأعمال الثقافية، فتلك الصورة التي يراد رسمها في عقليات المجتمع الغربي هي نزعة معادية للدين الإسلامي من الصهاينة ومثيري ثقافة الصدام بين الحضارات والثقافات، أي أن جزءاً آخر من أسباب تشكيل ثقافة الإساءة هو من الغرب نفسه.

هذا الواقع يفرض علينا أن نفكّر في أسلوب ناجح للتعامل مع هذه المشكلة، وذلك عبر تحويل المشكلة إلى سلّم للنجاح، وكما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦] وكما يقال (ربّ ضارة نافعة)، فنحن بحاجة للتواصل مع الآخر وتبليغ الدين من أجل هداية كل الناس لهذا الدين العظيم، ومن أجل التعارف بين الشعوب وبيان الصورة الناصعة للإسلام ولنبينا الأعظم ﷺ، ورغم الجهود المبذولة، إلا أنها لا تفي بالغرض ولا ترقى لحجم المتطلبات في هذا العصر، فهذه المشكلة لم تهزّ العالم الإسلامي فحسب، بل هزّت العالم بأجمعه، فالمسيرات تجوب الكثير من الدول، والمقاطعة أصبحت أكثر سعة، مما يعني أن أي فعل نقوم به فهو مرصود وبيّن، لذا فنحن بحاجة إلى مبادرات سلمية تغتنم الفرصة لإيصال رسالة للمجتمات الغربية تعبّر عن روح الدين الإسلامي ونقائه، وعن رحمة الرسول الإعظم ﷺ وحبه للبشرية وللخير بمختلف أصنافه.

فهنالك الكثير من الأثر الإيجابي الذي حصل في هذه المشكلة رغم ما شابها من تصرفات متسرعة من البعض، فقد رأينا أن وزيراً إيطالياً يستقيل نتيجة ضغط رئيس الوزراء بسبب تحديه لمشاعر المسلمين عندما لبس قميصاً مطبوعاً عليه الرسوم المسئية، ودوبلماسيين غربيين دانماركيين وغيرهم يجوبون بلاد الإسلام لتبليغ الأسف والإعتذار، وقد عبّر أحد الدوبلماسيين الدانماركيين السابقين بأننا نشعر بالحرج لكوننا من الدانمارك، بل وقد قام الكثير من الشباب الدانماركي بتبليغ أسفه ورفضه لهذا النوع من التعبير عن الرأي على مواقع الإنترنت التي خصّصت لذلك، وحتى الصحيفة التي بدأت الإساءة على صفحاتها، قد أبدلت صيغة اعتذارها الذي كان مموّهاً ومتذرعاً بحجة اختبار حرية الرأي، وكان موجّهاً للسعوديين فقط لما حصل من خسائر نتيجة المقاطعة، أبدلته بصيغة أخرى نشرتها في صحيفتها، ووجّهت فيه الإعتذار للمسلمين كافة وتخلّت عن صيغتها التمويهية.

نحن أمام مشهد يمكن أن نستفيد منه لصالح الإسلام، وهو أن نقوم بإيصال رسالة واضحة معبّرة عن حقيقة ديننا الحنيف، وخطاب يرفض التطرّف وقطع الروؤس، وأن نؤسس لإحترام أبدي للديانات عبر المطالبة بتقنين هذا الأمر، وخلق جو عام بأننا لا يمكن أن نرضى بإهانة رسولنا الأكرم.

أمّا المقاطعة للبضائع الدانماركية، فهي جزء من الشعور العام نتيجة السخط والأذى النفسي الذي سببته هذه الإساءة، فيمكن أن

نسميه بالإمتناع والعزوف عن شراء تلك البضائع، وهذه نتيجة طبيعية يمكن أن تزول عندما يشعر المسلمون بأنه قد ردّ إليهم اعتبارهم، فكما لا ينبغي أن نصل إلى قرار دائم بالمقاطعة، فكذلك فلا يمكن أن نعيب هذا الإمتناع المبّرر، فمن الطبيعي أن يفضّل المشتري محلاً على آخر نتيجة سوء خلق صاحب المحل، وكما قال المثل الصيني القديم: (إن الرجل الذي لا يعرف كيف يبتسم، لا ينبغي أن يفتح متجراً).

الحريات وأزمة الإساءة

إن المشكلة التي حدثت مؤخّراً بشأن التعدّي على أحد مراجع الدين برسم كاريكاتوري، أثارت الكثير من الذين ينتهجون منهج المرجعية الدينية بشكل عام، ولا يقتصر ذلك بالطبع على الذين يرجعون في التقليد إلى المرجع المساء إليه وحسب، وهو الذي كان المقصود بريشة الرسام البحريني المعروف، بل هي مسألة تختصّ بمقام المرجعية العام، وتهم جميع من ينتهجون منهج علماء ومراجع الدين، سواء في النجف الأشرف أو كربلاء أو قمّ المقدستين؛ لأن ذلك يعدّ انتهاكاً وتعدّياً على مقام المرجعية، ومن غير شك أن هذا التصرف بحاجة إلى إدانة ورفض من قبل الناس.

ولعل البعض أصبح متخوفاً من ان تتفاقم الأزمة فتصل إلى أبعاد مناقضة لمبدأ الحرية ومسيرة الاصلاح التي تسير باتجاهها البلاد وتؤدي تشويشاً على مطالبها الحقوقية، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الوقوف موقف الإدانة للعمل الكاريكاتوري الذي تعدّى على أحد مراجع الدين، بأسلوب سلمي توضّح فيه المآخذ بشكل صريح، وتسرد فيه المطالب بوضوح.

إن أهم ما ينبغي أن نلتفت إليه هو التدخّل في هذه الأزمة وإبداء

الموقف الذي يعمل على معالجتها بمعية الرفض والإستنكار، أي أن نضع في حساباتنا نية المعالجة، لا زيادة الأزمة، فعندما تكون المطالب محددة بوضوح فهذا سيمكننا من قطع نصف الطريق وصولاً للمعالجة، وهنا يمكن أن نشير إلى أن نظام المقاطعة الذي ينتهجه الناس في الكثير من الأحيان، وهو هنا صادر عن المجلس العلمائي الذي يقوده أحد علماء الدين الكبار، لا تتصف ـ المقاطعة ـ بصفة الوجوب الشرعي الذي يستدعي من البعض أن يتعامل معه على هذا الأساس وربما يقوم باتخاذ موقف سلبي من غير المستجيبين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن تحديد مدّة المقاطعة بثلاثة أشهر حسب البيان، يعد خطوة نحو الأمام في خطوات المقاطعة التي حفلت بها البلاد منذ ما يقارب الخمس عشرة سنة الماضية، حيث أن التحديد له جانبان إيجابيان، الأول أنه يترك مساحة للمقاطَع، وهو هنا الصحيفة التي نشر فيها الرسم المذكور، بأن تقوّم نهجها وطريقتها وتبادر في التقدّم خطوة إلى الأمام، لكي تثبت للقرّاء الذين سيعودون إليها بأنها تهتم بهم وتراعي مشاعرهم، والجانب الايجابي الآخر، هو عدم التأبيد في المواقف التي تحفل بالمتغيرات، فالمتغيرات بل والاختلافات في وجهات النظر تقتضي إعادة النظر في المواقف من جديد بين فينة وأخرى لمعرفة الجدوى، هذا فضلاً عن أن المجتمع سينجز شيئاً عند إتمام موقفه في إنهاء المدّة المقررة، بخلاف الفترة المفتوحة والمؤبّدة التي تميع في النهاية وتضعف الخطوة على أساسها.

إن المنصف لا يمكنه أن يعتبر ما حدث إلاّ إهانة وليس ضمن حدود حرية إبداء الرأي، ولا يؤخذ التوضيح الذي صدر عن الرسام بأنه توضيح للفكرة والهدف من لوحته، وبالتالي ينبغي اعتمادها، كما هي فكرة إحدى الجمعيات السياسية في بيانها، فأننا نرى أن المسألة لا تتمثل فقط في المقصود من الرسم، بل إنّ التصوير بريشة كاريكاتورية لأحد مراجع الدين بهذه الصورة هو بحد ذاته ليس مناسباً، فمن المعروف أن فن الكاريكاتير يعتمد على المبالغة في الأوصاف والأشكال، ويعتمد في بعض الأحيان على السخرية، وهذا بحد ذاته أمر مرفوض، وينبغي عدم تعريض مراجع الدين لذلك.

إن فكرة تقديم الإعتذار من جهة الرسّام فكرة جيدة، وهي بدورها لا تكلّفه شيئاً، خصوصاً أنه أبدى احترامه لمراجع الدين في التصريح الذي أصدره لاحقاً، لكي لا تكون الإساءة سنّة متبعة.

قراءة موجزة
في كلمة آية اللّه السيد هادي المدرّسي

إن الخطاب الذي ألقاه سماحة آية الله السيد هادي المدرسي في جمعية المهندسين في البحرين، ضمن الإحتفال بتكريم الأخوة الثلاثة والسبعين الذي أقامته جمعية العمل الإسلامي بالتعاون مع اللجنة الثقافية بالماحوز، في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٥م، يحتل أهمية بالغة لكونه صادراً عن أحد المفكرين الإسلاميين البارزين من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار أن سماحته يمثل القيادة الدينية والفكرية لجمعية العمل الإسلامي، والتيار الرسالي بالبحرين، حيث أنه المؤسس لهذا التيار منذ ما يقارب الثلاثين عاماً.

كما أن قراءة الخطاب قراءة متأنية من شأنها أن توضّح الملابسات التي حصلت بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين جمعية العمل الإسلامي، التي أُغلقت من قبل الوزارة لمدة خمسة وأربعين يوماً، فقد ذُكر في الصحافة أن هذا الخطاب هو أحد الأسباب لقرار الغلق، إلا أنني لا أقرّب هذا الإحتمال لبعده عن المدّعى الذي ساقته وزيرة الشؤون الاجتماعية.

أتصوّر أن الخطاب كان بالغ الأهمية لما يحتويه من طرح جديد مواكب لمتغيرات الواقع الراهن، عبر توجيهاته وتأسيساته التي بدت واضحة وصريحة، كما أن سماحة السيد حفظه الله تعالى وضع يده على مواضع مبتلى بها في الحركات الإسلامية، وعالجها بروح القيم الدينية الأصيلة، ولا يملك كل من يستمع للخطاب إلا أن يبدي إعجاباً للطرح المتقدّم والمواكب للمتغيرات، كيف لا وقد صدر عن خبير ومفكّر كبير، لطالما نظّر للحركة الإسلامية وعمل بها على أكثر من صعيد، وجدير بالذكر أن لآية الله المدرّسي كتاباً بعنوان (رؤى في مسيرة الحركة الإسلامية) صدر في أوائل التسعينات من القرن المنصرم ضمن حركة المراجعة في فكر الحركات الإسلامية وفق المتغيرات الإقليمية، كما أن لسماحته كتاباً تأسيسياً هو (أَخلاقيات أمير المؤمنين عليه السلام) في ستمائة صفحة من القطع الكبير، هو عبارة عن بلورة لأخلاقيات (الحاكم) وأخلاقيات (المعارضة) وأخلاقيات (المؤمن) من خلال سيرة الإمام علي عليه السلام، التي يعتبرها سماحته مشروعاً كاملاً للحركات الإسلامية.

ابتدأ سماحته خطابه بالحديث الشريف **(خصلتان ليس فوقهما شئ من البر: الإيمان بالله والنفع لعباد الله)**، وهذا يعطي دلالة واضحة عن النهج الذي سيتبعه في الخطاب، وهو الإنطلاق من الإيمان بالله عز وجل وصولاً إلى عباد الله تعالى بالنفع لهم، أي أن يكون الإنسان أداة لتطبيق إرادة الله تعالى في الخلق، ولكي يلج الإنسان في هذا المضمار وهو (البر) لا بدَّ أن يفقه أساس الصراع

القائم بين البشر ومنشأه، وهنا يوضّح في الخطاب على أن **الصراع في الدنيا بأنواعه المختلفة يتلخّص في الصراع بين القيم وبين المصالح**، فأي صراع كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، هو في الأصل راجع إلى حقيقة واحدة هي صراع بين القيم وبين المبادئ، وكل تلك النوعيات المختلفة هي وجوه وألوان لهذه الحقيقة، يستثنى من ذلك ما هو صراع بين المصالح نفسها باعتباره خارج دائرة المقصود، ولذلك فإن على الإنسان أن يتوخّى الحذر وعليه أن يختار طريق القيم، أمّا عن كيفية ذلك، فهذا راجع إلى أين يصنّف الإنسان نفسه، فإن الناس ينقسمون إلى نوعين، نوع أناني يعمل لنفسه ولراحة نفسه وحسب، ونوع آخر يعمل للآخرين، فهذا النوع **هو الذي يضحي براحته لراحة الآخرين، وبصحته لصحة الآخرين، وبأمنه لأمن الآخرين**، فعندما يصنّف الإنسان نفسه في اتجاه الذين يعملون للآخرين وهذا هو المطلوب، إذ هو تحقيق لـ(والنفع لعباد الله) كما في الحديث المذكور، فإنه بالقطع واليقين لن يكون إلا في جانب القيم.

انطلاقاً من هذا التأسيس يمكن أن نفهم معنى التكريم لمجموعة من الناس الذين جاهدوا في سبيل الحرية والأمن، فليس التكريم لخلق حالة احتفالية تشريفية وافتخارية، **وإنما التكريم بمعنى صنع النموذج؛ النموذج الذي يتلخص في رجال يؤمنون ويدفعون الثمن في سبيل هذا الإيمان؛ يضحون بمصالحهم لمصالح الناس؛ بأمنهم لأمن الناس؛ بحريتهم لحرية الناس**، وهذه فلسفة معرفة الرجال وعظمتهم

وهم أحياء، لكي يتخذهم الناس أنموذجاً حيّاً وشاخصاً أمامهم، لذلك كان هذا هو الفرق بين الأمة الحية والأمة الميتة التي تكرّم عظمائها بعد أن يرحلوا عن الدنيا.

إذاً القيمة الحقيقية للإنسان هي في سعيه لتحويل إيمانه إلى عمل ليتجلّى في مسيرة نفعية للآخرين، وإلا فلن يكون هنالك فرق بين الإنسان وبين المخلوقات الآخرى، إذاً ما هو الفرق؟ **الفرق هو أن الحيوان محوره مصلحته؛ محوره بطنه؛ محوره فرجه؛ محوره راحته؛ محوره وجوده؛ ولكن الإنسان يختلف.. فمن حيث الشكل جسم الإنسان لا يختلف.. والإنسان ليس أجمل ما خلق الله فالطاؤوس أجمل؛ وليس أطول ما خلق الله فالزرافة أطول، وليس أثقل ما خلق الله فالفيل أثقل، ولا أقوى ما خلق الله فالأسد والحيوانات الكاسرة أقوى. لكن الفكر.. التكامل.. العطاء.. الإيمان.. القيم.. هذه هي التي تغير وتجعل للإنسان قيمة أخرى مختلفة عن قيمة بقية الحيوانات.**

ثم يوجّه سماحته بخطابه نحو الواقع الراهن من حيث تناسبه مع عمل الإنسان وحركته، ويشير إلى إشكالية طالما وقع فيها الكثير من أبناء الحركات الإسلامية وغيرها، ممن كانوا يطالبون بالحرية، ثم إذا حصلت التحولات في الواقع وحصلوا على قدر منها، لم يحسنوا التعامل مع الواقع الجديد، كما هو المثال الذي طرحه سماحته في قوله: **الذي يجاهد البعض من أجلها ثم إذا حصل عليها ضيّعها،** سواء أكان ذلك بسبب النمط الذي اعتادوا عليه، أو لقصور في الرؤية

المستقبلية أو غير ذلك، فيدعو سماحته منتسبي الحركات الإسلامية أن يتكيّفوا مع الواقع ويتبّصروا احتياجاته ومتطلباته الجديدة، لذلك يقول أن «**اليوم هو يوم البناء.. هو يوم العطاء**» إشارة إلى التحوّل في نوعية العمل بناء على المتطلبات الجديدة للواقع، فالواقع يحتاج إلى أن يبذل الإنسان جهده في سبيل البناء، بأي عمل وبأي جهد يستطيع أن يقوم به، ويفنّد النظرية التي تقول أننا لابد أن نكون في مكان عظيم أو منصب رفيع، لكي نعمل العمل العظيم، كما هي الرؤية التي تقول لابد من الإصلاح السياسي التام أولاً، ثم يأتي دور التنمية، فهنا يضع سماحته رؤيته التي يدعو من خلالها لأن تكون التنمية (العطاء والبناء) مع العمل السياسي في خطوط متوازية، حيث يقول: «**أنا أقول لا تحتاج إلى أن تكون في موقع عظيم، إنما العظيم هو عظيم لأنه يعمل العمل العظيم**» فالقاعدة التي أطلقها سماحته للعاملين الإسلاميين هي: **كل إنسان في موقعه يؤدّي أفضل ما يستطيع**.

ولابد أن نشير إلى سماحة آية الله السيد هادي المدرسي كان في خطابه هذا دائم الدفع باتجاه الفاعلية والإنجاز، والعمل الدؤوب في أي عمل يصبّ قي مصلحة الآخرين، كما وجّه تقديره لجميع العاملين في هذا المضمار، ودعا الجميع أن يقدّروا جهود الآخرين في ذلك، سواء أكانوا من الأخوة الثلاثة والسبعين أو غيرهم.

صناعة الشياطين
ودعاوى الحكمة

في بادرة شجاعة من الكاتب والباحث السعودي جمال خاشقجي، كتب رأياً مندداً بقاطعي الرؤوس ومفجري المساجد والحسينيات وقاتلي المصلين في أحداث العراق، وقد نشر ذلك في صحيفة أردنية وكويتية، وبرغم أن الرأي الذي ساقه لا يشكل أي عجب في رأي العقلاء والأسوياء، فلا يمكن أن نصفه بصفة الشجاعة فيما لو كنّا نعيش مجتمع الإسلام، الذي أراده الله تعالى أن يكون مسالماً ومتوادّاً ومتراحماً ومتعاوناً مع بعضه البعض، حيث قال الله عزّ وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

إلا أننا ومع كثير أسف نعيش حالات الكراهية والبغضاء، في مجتمع عمل فيه صنّاع الكراهية بكل حرية وأُفسح لهم المجال ليزقّوا حقدهم الطائفي لمريديهم زقّاً. ولنجد أنفسنا تنتابنا حالة التعجّب من قول الحق، ومن الإنصاف، ومن العدل، فمن المسؤول عن ما أنتجه خطاب الكراهية والتكفير والتعنيف والإكراه والتسلّط، من

المسؤول عن المشهد المأساوي الذي نشاهده في مجتمعنا من المشجعين على القتل والإكراه، أو الساكت عليه والراضي به؟

المشهد العراقي الذي يغلب عليه اللون الأحمر القاني من دماء المواطنين والآمنين في مساجدهم ومشاعرهم، يستوجب منّا التوقف والمراجعة للخطاب السائد والمدعوم، ومراجعة أخرى لحالات السكوت المطبق من قبل آخرين، المتفرجين على مشاهد القتل دونما حراك في الفعل واللسان، فماذا لو أن المقتولين بالحزم والمجموعات ليسوا من الشيعة، هل سيبقى صنّاع الكراهية مكتوفي الأيدي والألسن؟ بالطبع لا، فالحسّ الطائفي سينفجر عويلاً، فنحن أمام مشهد آخر عكسته مرآة المشهد العراقي الدموي، مشهد في الجانب البارد في بلداننا الخليجية والعربية، فقد فضحت تلك الدماء السائلات إنسانية هذا الإنسان المصنوعة من الوهم، وأصبحنا نستجدي التنديد بعمليات القتل من علماء ومثقفين وقادة سياسيين، أليس هذا مدعاة للسخرية؟!

هذا الخطاب الضغائني هو الذي جعل كاتباً مثل جمال خاشقجي يتوقع ردود أفعال غاضبة ومتعجّبة من رأيه، الذي يفترض أن يكون عادّياً في مجتمع الأسوياء، حيث يقول في مقاله: أعلم أن دعوتي هذه ستثير غضب وتعجب كثير من القراء، ذلك أننا في حالة استقطاب طائفي، بعدما جررنا في غفلة، إلى مستنقع كراهية ضد الشيعة، بفضل ثقافة غريبة طارئة تسربت إلى إسلامنا السمح. وتفوح رائحة هذه الكراهية صريحة من وراء أسماء مستعارة في كثير من

مواقع الحوار العربية على الإنترنت، وتحديدا للآسف تلك المحسوبة على الإسلام. أو تتسرب هذه الكراهية ضمنا في مقالات وتعليقات في بعض الصحف والفضائيات، عندما لا يتورع كاتب أو معلق عن قذف جمل من نوع «إن الشيعة متحالفون مع الاحتلال، وكأن التاريخ يعيد نفسه» أو «ها هو ابن العلقمي يطل علينا برأسه من جديد».

أعتقد أن النقطة المضيئة التي أثارها الكاتب في مقاله، هي أن على علماء السنة أن يلاحظوا مسألة مهمة، وهي أن الشيعي لم يقابل تفجير المساجد بمثيلها، حيث قال: فمثلما يستطيع الجهادي المتحالف مع البعثي وضع سيارة مفخخة أمام مسجد للشيعة، يستطيع الشيعي أن يفعل الأمر نفسه أمام مسجد للسنة في يوم جمعة أراده الله لجمع المؤمنين، فجعلوه يوما للقتل والتفريق. ومثلما يستطيع الأول جز الرقاب، فإن الثاني قادر على أن يجز مزيداً منها. لكنهم لو فعلوا لدخلوا جميعاً في دائرة دم حمراء قانية، لا يخرجون منها أبداً، فما أكثر الرقاب البريئة والمساجد والمتفجرات! لكن الشيعي لم يفعل ذلك».

وهذه الإدارة للإزمة من قبل الشيعة ومن قبل قادتهم مراجع الدين، هي ما ينبغي أن نقف لها إجلالاً وتقديراً، وبالفعل إنها تستحق مبادرة من قبل علماء السنة على أوسع مستويات الطائفة الدينية والسياسية لتقدير هذه الحكمة ودعمها والوقوف بجانبها، لتتغلّب قوى السلم والسلام على قوى الكراهية والعنف، وهذه الدعوى ليست نابعة من إحساس طائفي كما قد يتصور البعض، أو كما يريد البعض

أن يصورها، بل هي دعوى نابعة من روح الإنصاف والإحساس بالمسؤولية تجاه الدماء البريئة وقتل النفس التي حرّم الله، وإن كنت قد كتبت في مقال أو أكثر في السابق مثل هذا المحتوى، إلا أنه اليوم يأتي من طرف لا ينتمي للطائفة الشيعية، ليسد الأبواب في وجوه صائدي الحروف والكلمات والجمل، ومجيّري المعاني والدلالات لمصالح طائفية مقيتة.

كتب ذلك الكاتب والباحث المعروف في صحيفة الغد الإردنية وصرّح به، وقاله بأكثر من صورة، ومما جاء في مقاله: هل لاحظتم هذا يا علماءنا وقادتنا؟ وبالتالي، ألا يستحق علماء الشيعة في العراق مبادرة من علماء السنة ترد على حكمتهم بحكمة مماثلة، وتقول لهم أحسنتم، نؤيدكم في فعلكم، ونشجب معكم فعل هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى أهل السنة والجماعة والسلف الصالح ظلما وبهتانا؟ لو فعلوا ذلك فإنهم ينصرون أولا إخوانهم من سنة العراق، الذين اختطفت قضيتهم، وحرموا من حقهم التاريخي عندما زين لهم أكثر من شيطان أن يقاطعوا الانتخابات، فضيعوا فرصتهم الطبيعية لأن تكون لهم كلمة في صنع دستور وطنهم من خلال الجمعية الوطنية الحالية. وإن بقي لهم دور فيها، فإنهم يحصلون عليه تفضلاً وتكرماً من إخوانهم الشيعة والأكراد(. كما نشرت المقال صحيفة الوطن الكويتية في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٣ مايو ٢٠٠٥م العدد (١٦٧٧).

ورغم أن المقال لا يخلو من ملاحظات ومآخذ معلوماتية،

خصوصاً لكاتب معروف ومستشار إعلامي مثل الخاشقجي، إلا أن دعواه وشجبه وصراحته في إدانة القتل على الهوية والطائفة، وعدم سكوته عن الحق، هو ما يشكر عليه، ونتمناه من كافّة العلماء، لكي لا يستمر خطاب الكراهية في صناعة الشياطين من الأنس، وهم أولئك الذين لا يقبلون دعوة الله تعالى بأن يدخلوا في السلم كافة، وأن لا يتبعوا خطوات الشيطان، وكذلك لكي لا يستمر ذلك الخطاب في صناعة الشياطين الخرس الساكتين عن الحق كما في الروايات الشريفة، وهذه الشياطين التي نقصدها ليست كناية أو استعارة، أو مجازاً، بل هي على نحو الحقيقة، فكما أن في الجن شياطين، فإن في الإنس شياطين، حيث يقول الله عزّ وجل في كتابه الكريم: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وصناعة الشياطين هي صناعة الثقافة التي تدعو إلى الكراهية والبغضاء للإنسان كجسد وروح، وتشجّع الإعتداء عليه بالنار والحديد، وهي ما يعبّر عنها القرآن الكريم بزخرف القول، ذلك اللبس الذي وقع فيه الكثيرون ممن لم يفقهوا قراءة روح الدين وقيمه الحقّه، التي تدعو إلى كراهية أعمال الإنسان الخاطئة لا كراهية الإنسان ذاته، فإن الله يقول: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]،

فالرشد والحكمة هما أن يوجّه الإنسان كرهه للكفر والفسوق والعصيان، كأفعال ليست في صالح الإنسان، وإذا التزم الإنسان هذا المسار من التفكير، فإنه سيحب الإنسان، وسيعمل على سيادة الحوار البنّاء لإيصال الفكرة التي يعتقد أنها صائبة، وسيبتعد عن الإكراه الذي هو خارج عن الدين.

حادثة جسر الأئمة
رؤى ومواقف

حادثة جسر الأئمة المؤلمة التي راح ضحيتها ما يقارب الألف شخص من الشيعة، وهم يهمّون نحو إحياء ذكرى استشهاد الإمام موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام في بغداد يوم ٣٠/٨/ ٢٠٠٥م، ليست هي الوحيدة من نوعها، وإنما هذه الحادثة تسببت في ضحايا أكثر وبطريقة مأساوية وواضحة، ولا شك أن أي عاقل يمتلك قلباً سوياً وإحساساً سليماً، سيتفطّر قلبه لهذه المأساة، وسيتألم لما وصلت إليه عقول البعض من عنجهية وتجبّر وقساوة تفوق قساوة الحجارة، لأن من الحجارة ما يتفجّر منه الأنهار، كما قال القرآن الكريم، ومثل هذه القلوب الغليظة لا يمكن أن يتفجّر منها إلا الحقد وثقافة الكراهية، هذه هي الحقيقة التي سيسجلها التاريخ بحروف عميقة لا يمكن أن تمحى من ذاكرته، فضلاً عن المستقبل الأعظم، وهو اليوم الآخر يوم يحاسب الناس بما اقترفت أيديهم من ظلم عظيم لينالوا عقابهم أمام الأشهاد، وحسب كل مؤمن وعاقل ذلك اليوم ونعم الحكم الله والخصيم عباد الله.

لقد احتوت حادثة جسر الأئمة الأليمة على ذات الأدوات الثقافية

التي استخدمت في حوادث ممثالة سابقة، كحادثة تفجير النجف الأشرف عند ضريح الإمام علي عليه السلام التي راح ضحيتها سماحة السيد محمد باقر الحكيم مع ثلة من المؤمنين عند تأديتهم لصلاة الجمعة، وهي ذاتها التي استخدمت في كربلاء عند تأدية الشعائر الحسينية عندما انهالت مجموعة من الصواريخ على رؤوس الآمنين، وهكذا في الحلّة أيضاً، إضافة إلى الحوادث المتفرّقة هنا وهناك والتي يروح ضحيتها العراقيون الشيعة، ومن الأدوات كان نوع الهدف الذي يمارس عليه القتل وهم الشيعة الموالون لأهل البيت عليهم السلام، وعلى الخصوص الآمنين الذي يمارسون شعائرهم الدينية بروح مسالمة، والأداة الأخرى هي مجموعة من الفتية المغرّر بهم عبر خطاب تكفيري يبشّر بثقافة الكراهية لكل بني الإنسان، فهم الذين يقومون بترجمة الخطاب التكفيري الظلامي إلى واقع ناري تشتعل فيه أجساد المؤمنين.

ومن الجلي أن هنالك أهدافاً كبرى وراء هذه الأحداث الدامية، وهي تكشف عن قوى متحالفة لتنفيذها، وهم مجموعة من فلول النظام الصدّامي البائد ومجموعة من أصحاب الفكر التكفيري، والهدف الأول هو ضرب الأكثرية من الشعب العراقي وإنهاكها، والثاني عدم هدوء العراق بخلق فتنة طائفية عمياء لا تبقي ولا تذر، ومن المعلوم أن القتنة الطائفية إذا اشتعلت فلن تهدأ بسهولة، وسوف تكون نتائجها وخيمة على المجتمع العراقي وعلى السياسة العراقية، لأن الصراع حينئذ سيتخذ منحى دينياً عقيدياً، وكل فئة ستستقر في

ذهنهما فكرة الجهاد ضد الآخر، بعنوان الكافر والمعتدي، وتحت عنوان الدفاع عن الهوية العقيدية وما شابه ذلك، والنتيجة النهائية هي الفشل والإخفاق في تحقيق أدنى استحقاق سياسي أمام المحتل الأمريكي، وصراع طائفي مستمر ينخر في جسد المجتمع ليفقد الأمن الإجتماعي، وتسود حالات التوتر والتآمر وعدم الثقة.

لسنا في صدد مناقشة الخطاب التكفيري لأنه في اعتقادنا واضح الإنحراف عن مقاصد الشريعة وتعاليم الدين الإسلامي العظيم، وإن استخدم أدوات دينية (ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) إلا أن مآلاته هي محاربة الدين بإسمه.

الأمر الذي يستدعي الملاحظة والإكبار في جانب رد الفعل من العلماء والمراجع الشيعة الذين لم ينخدعوا بأحابيل هؤلاء، فهم حذروا من وقوع فتنة طائفية، ودعوا إلى التحقيق ومعاقبة الجناة الفعليين ومن يقف وراءهم بصورة عقلائية حكيمة غير منفعلة بالحدث، حيث لم تتهم طائفة ضد طائفة أخرى، وهذا هو عين الصواب، لأنه لا يمكن لعاقل أن يتهم طائفة برمتها بعمل كهذا، فهذا العمل من صنع مجموعة ذات تفكير عدواني منحرف وإن كانت تنتمي لأحد المذاهب الإسلامية أو تدّعي بذلك، إلا أن الأمر المهم في هذا الجانب هو أنه لابد من القيام بحملة واسعة من إدانة قتل الشيعة والاعتداء عليهم بشكل مطلق وصريح من قبل علماء السنة في مختلف مناطق العالم، كخطوة تناسب الحدث الذي لم يكن الأخير ولن يكون، لأن خطاب الإدانة هو رفض لمثل هذه الثقافة المنحرفة

وبالتالي هي تغذية ثقافية للشباب في مختلف الدول لكي لا ينخدعوا بالخطاب التكفيري، والسكوت عن ذلك قد يستفيد منه البعض في التجيير لحقائق عنفيّة يبشّر بها لتخدم أهدافه، وفي اعتقادي لقد آن الأوان لمثل هذه الخطوة وأي سكون من أي جهة مسؤولة أو متنفّذة فإنه غير مبرر، ويتحمل بدوره جزءاً من المسؤولية، وهذا المطلب طالب به كذلك المرجع الديني السيد صادق الشيرازي في بيان صدر عن مكتبه حول هذه الحادثة، وقد جاء فيه: طالب سماحته علماء المسلمين باستنكار الحادث وإصدار فتاوى تحرّم قتل شيعة أهل البيت عليهم السلام.

وفي جانب آخر كانت الدعوات العقلانية لمراجع الدين بالمطالبة بتحقيق في الموضوع، ومعاقبة الجناة الفعليين، كما دعى إلى ذلك المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم، والمرجع الديني السيد محمد تقي المدرسي حيث طالب حكومة الجعفري بملاحقة المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة، وشدّد المرجع الديني الشيخ إسحاق الفيّاض على ضرورة ملاحقة المسؤولين ولو بإعلان حالة الطوارئ ومعاقبتهم بأقصى العقوبة، حيث جاء في بيانه: نطالب الحكومة وبقوة وضع حد لهذه الاعمال الاجرامية البشعة، وأن تعمل بكل طاقاتها وإمكانياتها، وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة لقطع دابرهم، وإنزال أقصى العقوبات بهم أمام الملأ حتى تكون عبرة للاخرين ولا تأخذكم في هؤلاء القتلة التكفيريين المفسدين في الارض رأفة ولا رحمة، فإنهم قد اعترفوا بقتل الابرياء بالعشرات،

وقطع الرؤوس وخطف النساء، وزرع العبوات الناسفة وتفخيخ السيارات وتفجيرها، وقصف الابرياء والبيوت الامنة بالصواريخ وإشاعة الخوف والارهاب بينهم ـ كما حدث في فاجعة جسر الائمة، فإنه إرهاب بثوب آخر ـ فهل تحتاج الحكومة بعد هذه الاعترافات إلى أدلة اخرى ـ ألا تكفي تلك الاعترافات لادانتهم».

وقد صرّح إمام جمعة الحرم الحسيني في كربلاء ووكيل المرجع السيستاني الشيخ عبد المهدي الكربلائي بقوله: «بإمكاننا أن نرد ولكننا لا نريد أن ننجرّ إلى حرب طائفية»، لأن الحرب الطائفية لن تكون في صالح أي طرف، والعراق اليوم بل والعالم كله بحاجة إلى أن يعي ثقافة التعايش السلمي بين الشعوب المختلفة في الأديان وفي المذاهب، وأن الاختلافات العقائدية والفكرية فيما بينها حقيقة واقعة ولا يمكن أن تدعو إلى حرب طائفية أو مواجهة بالقوة، فإن كان ولا بدَّ فإن لغة الحوار هي لغة القرآن وهي المنطق الذي يعتمد عليه الدعاة، فإنه (لا إكراه في الدين)، وقال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، فالحكمة والموعظة الحسنة خير بضاعة يمكن أن يتثاقف بها الإنسان السوي، ولغة الحوار تقطع الطريق أمام أي نوايا عدوانية من شأنها أن تحلّل الدماء وتهتك الحرمات.

ضريح العسكريين وثوب الحسين

جريمة تلو الجريمة، بل حمق تلو الحمق.. قد يظنّ السفّاكون والمفسدون في الأرض أتباع يزيد والحجاج وكل طغاة التاريخ، أن اعتداء بالقذائف على ضريح الإمامين العسكريين عليهما السلام قد يمحو ما يعبران عنه من الحق، أو قد يوهنوا حبهم أو ذكرهم في قلوب محبيهم ومواليهم، إلا أن ذلك الظن إنما هو جرم وحمق كبيران..

هو جرم لأنه اعتداء على أبسط الحقوق المشروعة للإنسان ومعتقداته، وهذا الجرم عبّر عن مدى تلك النفس الشيطانية التي تسكن تلك القلوب، التي غلفها الشيطان بغلاف الحقد والرذيلة، ألا أنهم في سكر قد لا يفيقون منه إلا في عالم الآخرة عندما يأمل الواحد منهم أن ينال جنة عرضها السموات والأرض، وإذا به يفاجئ بجهنّم يصلاها وبئس المصير.. هذه العاقبة نعتبرها من البديهيات، لكل من يعادي نور أهل بيت العصمة والطهارة، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً..

إلا أن ما ينبغي أن نعرفه كحقيقة واقعية أن قبر الإمامين العسكرين عليهما السلام كان حافظاً للناس من شر طوارق الليل والنهار ومن آثار الفتن، وهذه الحقيقة قد لا يستوعبها من لا إيمان له بأهل

البيت عليهم السلام وولايتهم، إلا أننا بنظر بصير يمكن أن ندرك ذلك، فأهل البيت عليهم السلام بعمومهم هم **أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء**، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كدلالة كونية على آثار وجودهم المقدّس في الدنيا، بل وحتى لوجود قبورهم بيننا، فهذا الامام الحسن العسكري عليه السلام يصرّح بهذه الحقيقة قائلاً: **قبري بسر من رأى أمان لأهل الجانبين**، فقبره عليه السلام الذي اعتدي عليه مرتين، هو أمان للناس، ولعل تعبيره بأهل الجانبين هما الطائفتان، ممن والى أهل البيت عليهم السلام ومن لم يوالهم..

لذلك فإن الإعتداء على القبر الطاهر، إضافة إلى أنه جريمة عظمى بحق صاحب القبر عليه السلام، هو أيضاً اعتداء على أمان الناس.. وإن الإعتداء عليه لا يمكن أن يضعف من قدسيته، بل يزيده إشراقاً في قلوب المحبين، ويزيد في عذاب المعتدين في الدنيا قبل الآخرة.

لقد ظنّ من قبلهم الذين قتلوا الإمام الحسين عليه السلام وسلبوه ثوبه ومزّقوه أنهم بذلك يجهزون على الحق المتمثل بالإمام، وأنهم يمزقون الحقيقة بتمزيقهم ثوب الإمام، وضربه بالسيوف وقطع رأسه الشريف.. إلا أنهم رأوا رأي عين كيف أن دولة بني أمية لم يستقر لها حال بعد هذه الجريمة النكراء، وقد عاشوا في بحور الدم وصراعات الحكم والإقتتال، حتى آل بهم الأمر إلى سقوط دولتهم الجائرة.. فعندما نرى المشهد عن بعد، فإننا سنخلص إلى حقيقة هامّة، هي أن الإمام الحسين عليه السلام بثورته المباركة، قد حطّم عروش الطغيان في بني أمية وأسقط دولتهم..

وهكذا هي حال أتباعهم المنحرفين اليوم، يظنون أنهم بتفجيرهم للقبر الشريف، سيضعفون من الحق ومن نور الحق، **ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون والمنافقون**. . وهكذا شاهد الناس أجمعين، كيف أن الاعتداء الأول على القبر الشريف، قد رفع بسببه الأمان، وسالت أنهر الدم بغزارة، وعاش الناس في خوف ورعب، جرّاء الإقتتال الطائفي. .

ولن يتوقف الأمر عند ذلك الحد، فإن الإعتداء الثاني، عبَّر عن حقد دفين وطغيان كبير، مما سيعود أثره على الفاعلين بشكل مباشر، وذلك بما كسبت أيديهم، وبما لجّوا في طغيانهم. . وستتهاوى عروش الكبر التي أحاطوا أنفسهم بها وسيخيب سعيهم وتبطل جهودهم الحاقدة، وسيدمغ الباطل ويولي زاهقاً. .

وطالما بقي الضريح الشريف مهدماً، فإن جزءاً كبيراً من الأمان سيبقى مرتفعاً. . وهذه حقيقة من صلب قول الإمام العسكري عليه السلام: **(قبري بسر من رأى أمان لأهل الجانبين)**، وهذه الحقيقة لا يعيها إلا أولوا الأبصار.

الإساءة إلى الإسلام
المهمة المنجزة في أحداث العراق

هنالك الكثير من المهام معطّلة وغير منجزة رغم أهميتها في الواقع الإسلامي والعربي، ولكن كما يبدو أن المهمات المنجزة أيضاً كثيرة جداً، إلا أنها تصبّ في المسار السلبي المسبب للأذى والتراجع للمقاصد الخيرة التي يقصدها الدين الإسلامي، ومن هذه المقاصد المنجزة، بل أعظمها إنجازاً واحكاماً، هي الإساءة للدين الإسلامي بيدِ بعض مريديه أو منتسبيه، كما هو الحال في التحدّث باسم الاسلام في كل الحديث، والفعل باسم الإسلام في كل الفعل بالنسبة لؤلئك.

ويمكن أن نستكشف مسألة ايجابية في كل ذلك السوء، ألا وهي مدى الفاعلية لأولئك النفر من الناس، إلا أنهم يفتقدون أهم موجه لأي فاعلية وهي الحكمة.

من المؤسف أن نلجأ إلى نقد تصرف مجموعة من المنتسبين للدين الإسلامي في ظل وجود دكتاتوريات كبرى، تسعى جاهدة لاستغلال المسلمين واستغلال ثرواتهم الطبيعية، وفي أجواء يتحيّنها

أولئك لإستئصال الفكر الإسلامي بذرائع متنوّعة، كتحرير المرأة، وإطلاق الحريات الشخصية، والتشريعية التي تتناقض مع الدين وتروّج للرذيلة بشتّى أنواعها تحت لواء الحريات، هذا التوجه العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياسات الاستعباد ولغة القوة والعنف حيناً، وعبر السياسات الإعلامية والثقافية حيناً آخر، لهو أمر يحتاج منا إلى عدم ادخار أي جهد لمواجهة هذه التحديات بأساليبها المشروعة، ويجعل مهمة النقد تتحرّك في دائرة حسّاسة، قد يظنها البعض وقوفاً بجانب أعداء الدين، إلا أننا نضطر إلى أن نوجّه نقداً إلى أولئك الذين يحملون راية الإسلام، ويتحركون باسمه، ويرفعون شعار الدفاع عنه والجهاد في سبيله، لأن الطعن من الداخل هو أكثر ألماً من الطعن من الخارج، وليس هذا فحسب، بل إن كل تلك الممارسات التي تسيئ إلى الدين الإسلامي، هي بالضرورة تصبّ في خدمة كل من يريد النيل من الإسلام كفكر وكمنهج حياة، بل هي تسيء وتعرقل خطوات الحركات والأحزاب الإسلامية التي تنظر إلى الإسلام بشكل صحيح ومعتدل.

فسياسة قطع الرؤوس التي طفحت على السطح الإعلامي وتصدّرت أفعال مجموعة من الملثمين الذين ينسبون أنفسهم للدين الإسلامي، هي إحدى أجلّى هذه الظواهر، حيث تخلق الرعب في نفوس الناس بمختلف مستويات تفكيرهم من الإسلام، وتنفّر كل الطباع الإنسانية الفطرية من مسمّى الإسلام، وكذلك التمثيل بالقتلى وسحبهم في الشوارع ليتعرّضوا للفرجة من كافة الناس، حتى

أصبحت عملية يروّج لها الإعلام العربي، الذي يعرض مقاطع من الأشرطة التي يرسلها لهم أولئك القتلة، متبعين سياسة نشر ما يثير الناس وما يجتذبهم للشاشة وللقناة، من غير النظر للعواقب، وفي الحقيقة إن ما تقوم به القنوات الفضائية هو دعم واضح، ومساهمة كبيرة في هذا المجال، لأن أفراد تلك المجموعات الملثمة عندما لا يجدون من يبثّ لهم تهديداتهم المشفوعة برأس رهينة أو أسير، فإنهم سيعتبرون هذا الأسلوب ضعيفاً في التأثير على المحتل أو العدو الذي يجابهونه، ثمّ إنّ ما يزيد من ضخامة هذه الأعمال هو كونها مادة إعلامية تأخذ بعداً عالمياً وصدى واسعاً يشترك فيه الجميع، ولعل الذرائع التي تذرّع بها أصحاب الإعلام هي أنهم يقومون بنقل الحقيقة للناس كاملة، تمر على عقول البعض، إلا أن نقل الخبر شيء، ووضع الخبر في إطار تصويري بخلفيات دينية وبتلطيخ لفظ الجلالة عندما يهمّون بجز الرأس، وكأنهم يذبحون على الطريقة الشرعية بعض الأبقار والأغنام، كما تهكّم بعض الكتّاب، فهذا ليس مبرراً لنقله وبثّه، خصوصاً إذا اعتبر ذلك إعانة على الفعل نفسه.

من المسلّم به أن الإسلام يرفض هذه الأساليب البشعة التي يمارسها أولئك الملثمون، وقد عبّر البعض من العلماء عن رفضهم لها، وتاريخنا الإسلامي نراه ناصعاً من هذا الجانب، حيث أن الدين الإسلامي وعبر تاريخه الذي صاحبته الحروب والإعتداءات من قبل جهات متعددة، جاء ناهياً عن المثلة ولو بالكلب العقور، فما بالك بالإنسان، وجاء ناهياً عن التدمير البيئي، والحقوق العامّة، وقتل

الأبرياء أو الإعتداء عليهم، كل هذه حقائق امتاز بها التاريخ الإسلامي، وعمل على تثبيت مجموعة من الأخلاقيات في كل جانب، ومن ضمنها الحروب والصراعات.

إلا أننا ورغم ما سمعناه من بعض العلماء في إدانة هذه الممارسات التي تسيء إلى الدين الإسلامي قبل غيره، لم نر أن هنالك ما يوازي ذلك من إدانة وتعريض أو حتى توجيه لمثل هذه الممارسات، بل إن البعض قد يتجاوزها، ويبرر لها أفعالها، عبر تبرير ساذج، ينظر إلى جرائم الطرف المقابل الذي عذّب الأبرياء وقتل الناس تحت التعذيب، وقصف بيوت الآمنين واحتل أرض المسلمين، كل هذا صحيح، ولكن: هل يبرر كلّ ذلك أن تكون الضحية ظالمة أيضاً، بل مذنبة، ومخالفة لمبادئ دينها؟

هذا إذا قمنا بغض الطرف عن مجموعة من التساؤلات التي تفرز حقائق أخرى، تساؤلات مهمة، كالبحث عن سبب السكوت عن جرائم دكتاتور الزمان الرئيس المخلوع صدّام؟ الذي ملأ العراق بالمقابر الجماعية التي وصلت إلى ٢٦٢ مقبرة حسب تصريح وزير حقوق الإنسان العراقي بختيار أمين، لحدِّ هذه اللحظة، وكدّس الناس الأبرياء في السجون حتى تعفّنوا، والذي هجّر ملايين من المواطنين، وانتهك حرمات الدين والمقدسات، ونكّل بعلماء الدين والمفكرين؟ عندما لا نجد إجابة واضحة عن ذلك، فهل نصّدق بصدق افتعال مقولة المقاومة بأساليب غير مشروعة؟ التساؤلات في هذا المجال كثيرة ومن ضمنها الإستهدافات الطائفية التي تقع على الكفاءات

الشيعية يوماً بعد يوم، كالعلماء والمفكرين والسياسيين من أصحاب الكفاءات العالية، عبر مسلسل الإغتيالات، وكأن هناك من يريد تصفية الساحة العراقية من جميع الكفاءات الشيعية؟ أليست هذه من سنخ أعمال الطاغية صدّام ومن جنس مآربه؟، وتساؤلات أخرى لن ندخلها في حديثنا لكثرة الشوك فيها..

المسألة لم تقف عند هذا الحد، وإنما تصاعدت وتيرتها لتسيء إلى الإسلام، ليس باسم المقاومة المسلّحة ضد المحتلّ، بل باسم الحرب الفكرية التي يشنّها الغرب على الإسلام والمسلمين المقيمين في بلاد الغرب، فلجأوا لخطف رهينتين أخريين، ولكن هذه المرة من دولة لم تشارك في الحرب ضد العراق، وإنما تسنّ قوانين تضايق المسلمين بها وهي فرنسا، فيطالبونها بإلغاء قانون حضر الحجاب.

ونحن هنا إذ ندين هذا التوجّه الفرنسي الذي يناقض الدعاوى التي تطلقها فرنسا مدعية أنها بلد الحريات، في الوقت الذي تقيّد فيه حريات المسلمين في ارتداء ما يشاؤون، نقر أيضاً أن هذه المواجهة ينبغي على المسلمين أن يعدّوا لها العدّة، ولكن عدتها تختلف عن عدّة القتال، فهي عدّة فكرية وقانونية ينبغي أن يتسلّح بها المواجهون، فحينئذ يمكن أن نسمي ذلك جهاداً ودفاعاً عن الإسلام، أمّا رفع السيف وفصل الروؤس عن الأجساد فهو عمل العاجز، بل المسيئ للدين ومقاصد الدين.

فالصراع والتجاذب الفكري بين الغرب لا بدَّ أن يبقى ضمن إطار الفكر ولا يتعدّاه إلى لغة العنف، فالحكمة هي ضالّة المجموعات

المسلحة في العراق، وقد أكّد على تلك الحقيقة مشخصاً الوضع العراقي، سماحة آية الله السيد هادي المدرّسي وأطلق **حاءات ثلاث يرى أنها منظومة قيمية ينبغي أن يمتلكها المتحرّكون في العراق، حيث قال في أكثر من فضائية وصحيفة وموقع: (إننا في العراق نملك «حائين» هما الحرية والحماس وعلينا ان نكللهما بالحكمة)**، فافتقاد الحكمة أساء إلى سمعة الإسلام، باعتبار أن تلك العمليات تؤّدى بإسمه، وقد طالعتنا الأحداث بما جرى في النيبال عندما جزّت رؤوس ١٢ نيبالياً، فقد اندلعت أعمال عنف كردة فعل نالت مجموعة من المراكز الدينية والعربية من بينها خمسة مساجد، كان أحدها أكبر مسجد في النيبال، وفي فرنسا يضطرّ العلماء المسلمون لبذل جهد مضاعف لتحسين صورة الدين الإسلامي وتبرئته من هذه الأفعال، وكذلك في إيطاليا وغيرها من الدول، وهو الأمر الذي ترغب فيه مجموعات إعلامية غربية لتمارس أسلوب التضخيم وجرّ الأحداث لصالح مآربها.

جدليات المجالس العلمائية
والمسار الجديد

عندما تظهر الإختلافات العلمائية حول التكتلات والتشكيلات الرامية لتنظيم واقعها على السطح، فهذا مؤشّر إيجابي للحركة العلمائية، بإعتبار أن هذه الإختلافات تنبئ عن فاعلية بدأت تدبّ في المجتمع، وحراكاً يلامس الحركة العلمائية حيث يسير في سياقات البلورة والتنظيم وتأسيس العلاقات على أسس واضحة، لكي تتفاعل مع الحراك الكلّي الذي تعيشه البلاد.

فلقد كانت حركة العلماء في السابق تفتقر إلى التنظيم من جهة، ومن جهة أخرى تفتقر إلى النهج الواضح في تأسيس العلاقات وفي التحرك لتحقيق الأهداف، وإلى وضوح الأهداف ذاتها، على الأقل بالنسبة للمجتمع وللمراقبين، فعندما ينتقل العمل العلمائي إلى عمل يتناغم مع المسار المؤسساتي، الذي يتكوّن من أبعاد مختلفة أبرزها الروح التعاونية والتنظيمية، فهذا يعتبر نقلة نوعية للمسار العلمائي.

أمّا الجدالات والخلافات التي رافقت هذه المشروعات فليست دليلاً على أن المسار يتجه نحو السلب أو أنه سيكتب له الفشل، بل

هو دليل حيوية، ودليل أهمية لمثل هذه المشاريع، فينبغي أن لا تأخذنا الحساسية تجاهها، ولا تجاه من يناقشها بروح مسؤولة تتمنى أن يتأسس الأفضل، أو تتمنى التكامل الأخوي بشكل صحيح.

فإن هذه النتائج الأخيرة التي تطالعنا من التشكيل العلمائي في البحرين، قد مرّت بمخاض عسير، ابتدأه الشيخ عبد العظيم المهتدي عندما كان قادماً من المهجر إلى بلده البحرين في أغسطس ٢٠٠١م، حيث قام بزيارات منتظمة لتسعة من الشخصيات العلمائية ذات التأثير في المجتمع، وهو حاملٌ بين يديه ورقة مشروعِه لتشكيل مجلس علماء الطائفة الشيعية، لإصلاح البيت الداخلي من التشنجات ولمنع النزاعات، وتوحيد الكلمة في القضايا العامّة، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، رغم تفاؤل الشيخ الواضح الذي أبداه في عدة جلسات وندوات حول هذا المشروع، عندها كانت البداية التي حرّكت المياه الراكدة نحو أمنية لطالما حلم بها الناس صغيرهم وكبيرهم، ولطالما عبّر عنها الشارع، كل بأسلوبه، فتارة ترى الحانق الغاضب، وتارة ترى الذي يوعز عدم مبالاته بالشأن الديني للفرقة الحاصلة في أبسط الأشياء بين العلماء، وتارة أخرى تجد الأمنية محبوسة في صدور الكاتمين والمحبين، ولا أحد ينكر أن تأسيس مجلس علمائي أو أي تشكيل يجمع العلماء في القضايا المتفق عليها والتي لا تدخل ضمن دائرة الإنتماءات السياسية، لتوحيد كلمتهم باتجاهها، هو أمر ضروري نظراً للتحدّيات الراهنة التي لا يستطيع الجهد الفردي أن يراهن على مواجهتها.

ثم بعد ذلك، وقبل عام من الآن، تقريباً جاءت محاولة أخرى ضمّت مجموعة من العلماء أبرزهم الشيخ محمد علي المحفوظ والشيخ عبد الحميد المبارك والسيد كامل الهاشمي، لتأسيس مجلس بعيداً عن التشنجات وعن الإنتماءات، وقد خرجت هذه المحاولة من دائرة الفكرة والتمنّي إلى دائرة الفعل في خطوات تأسيسية عبر عدّة اجتماعات في مناطق مختلفة، دعوا خلالها جميع الأطياف والشخصيات المؤثرة وذات النفوذ الإجتماعي، ولم يكن حظ هذه المحاولة بأفضل من سابقتها، فلم يلاقِ هذا المشروع الدعم من كافّة الأطياف ووئد في مهده، والرؤية التي كانت تحرّك هذا المشروع من خلال ما صرّح به الشيخ محمد علي المحفوظ في عدّة محطات، هي إرادة توحيد الجهود في القضايا التي ينبغي أن تكون خارج الحسابات السياسية، والتي تمسّ القدر المشترك بينها وهي كثيرة.

وقد طالعنا الشيخ عيسى قاسم مع السيد عبد الله الغريفي وآخرون بتأسيس مجلس علمائي يدفع باتجاه بلورة فكرة التشيكل والتكتّل في العمل العلمائي، وهي خطوّة جيدة في الإتجاه الصحيح، ولأن هذا المجلس قد انطلق بالفعل وأعلن عنه وعن أهدافه وتشكيله، فقد أثيرت عليه بعض الإشكالات إلا أن ذلك لا ينبغي أن يضرّ بأصل الفكرة وجدوائيتها، والأمر الذي يبعث على التفاؤل، التصريحات التي صرّح بها السيد عبد الله الغريفي لصحيفة الوسط بخصوص رؤية المجلس لعملية النقد وكيفية النظر للمختلفين مع المجلس وأهدافه أو

آليته، وشدّد على ذلك بقوله: «بل إن مسؤوليتنا الشرعية تفرض أن نمارس نقداً ذاتياً من أجل حماية المشروع، ومن أجل اكتشاف النواقص والثغرات، وحتى لا تتراكم الأخطاء، فلسنا معصومين، ولا يصح أن نقدس نقاط ضعفنا، إذا كنا مخلصين لأهدافنا، صادقين مع أنفسنا».

من الإشكاليات التي أثيرت حول المجلس في أول انطلاقة إليه، هي معارضته مع العمل الوطني باعتباره تكريساً للطائفية، إلا أن هذه الاشكالية لا يمكن لها أن تصمد عند التداول والمحاورة، فإن لكل إنسان الحرية في أن يعمل بمعل منظّم، يهدف منه رسالة معينة يحددها لنفسه، ويعمل مع من يتوافق معهم في الرؤية، بشرطين إثنين: **أولهما** عدم التعدّي على حقوق الآخرين المختلفين من الطوائف الأخرى، **والثاني** هو أن لا يكون هذا العمل بدعوى العمل الوطني العام من خلال منصب رسمي أو غير رسمي، مما يفترض أن يعود بفائدته المباشرة على الجميع، لأن المناصب الادارية العامّة هي التي ينبغي أن لا تحدد أهدافها بطائفة بعينها، لأنها تعبّر عن حقوق متأصلة للمواطن دون استثناء، كما هي إشكالية التمييز في الوظائف أو غير ذلك، وهذان الشرطان متوفران في المجلس العلمائي المؤسس من قبل الشيخ عيسى قاسم ومعاضديه، وقد ذكر نائب الرئيس في المجلس السيد عبد الله الغريفي أنه لا يمكن لأحد أن يعترض على أي شخص يقصد ترتيب بيته الداخلي، لتخطّي المشكلات الداخلية، وحالات التشظّي والإحتقان الداخلي.

أمّا ما حصل من استثناءات، سواء أكان من أصل الدخول في المجلس، أو الإستثناء من حضور مناقشة اللائحة الداخلية التي تحدد الأهداف والآليات والمسارات التي يعتمدها المجلس، فهذه لا يمكن أن نعتبرها من السلبيات إلا إذا اعتبرنا المجلس العلمائي مجلساً بصفة وصائية على المجتمع بأكمله أو على الطائفة الشيعية بأكملها، وهذا ما لم نره في تصريحات العلماء الذين انتموا إلى هذا المجلس، بل إن البعض ينفي أن يكون المجلس قد وُضع ليكون أبا ووصياً على الجميع، وإنما هو ممثلٌ لمن تتوفّر لديهم القناعة بأهداف المجلس وبآلياته وشخصياته، عند هذا الفهم لا يمكن أن يؤخذ على التيار الرسالي أو المدرسة الشيرازية، بأنهم لم ينضّموا إلى هذا المشروع، بإعتباره متبايناً مع الطموح الذي يصبوا إليه من إيجاد مجلس علمائي يلملم كافة أطراف الطائفة الشيعية دون استثناء.

ومن منطلق ترتيب البيت الداخلي الذي أبداه السيد عبد الله الغريفي للدفاع عن المجلس العلمائي، الأمر الذي وضع المجلس في اتجاهه الصحيح، لكيلا يظن البعض بوجود متناقضات اجتماعية أو غيرها، كذلك ينبغي أن يفهم المجلس التشاوري الذي يضمّ علماء التيار الرسالي بكلا مرجعيتيه، المرجع الديني السيد صادق الشيرازي، والمرجع الديني السيد محمد تقي المدرّسي، فالفهم المتوازن والبعيد عن التشنجات والحساسيات لمسار هذا المجلس، هو عبارة عن ترتيب البيت الداخلي للتيار الرسالي، برغم أن مساره متعثر، وكما ذكرنا فهذا لا ينافي عمل المجلس العلمائي الآخر، لأنه لا يصطدم

معه في أهدافه، بل ينبغي أن يتوفر لدينا مزيد من الوعي بأن نستوعب وجود أكثر من مجلس علمائي، ولو كان ذلك بنفس الأهداف، طالما لم يتوصّل أصحاب السماحة إلى قناعة واحدة لتشكيل إطار يضمّهم جميعاً، علينا أن نفكّر في خيارات التوازي، في قبالة التضاد والتقاطع، فالأشكال الهندسية للخطوط والمسارات مختلفة، وتعرّفنا بأن التعدد فيها لا يعني أن النتيجة هي التضاد بالضرورة، بل هنالك حالة التوازي التي تسير فيها الخطوط معاً في اتجاه واحد. ثم أن مبدأ التعاون المتأصل عند كل الأطراف سيكون مدخلاً إيجابياً يدفع باتجاه رسم لوحة مستقبلة متعاونة بين تلك التكتلات جميعاً.

ويبقى أن سعي علماء الدين إلى خيار التشيكل وتكوين الأطر ذات الأهداف والآليات والمسارات الواضحة للمجتمع الذي تعمّه تحركاتهم، هو خيار عاقل، وينقل الحركة العلمائية إلى طور آخر، يمكّن الناس من المتابعة والرجوع والمراجعة والنقد والتقويم، ويحقّق قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

عولمة المعايير في الأحوال الشخصية خطر على المجتمع

لعل أول مشهد اجتماعي متمثل في شريحة محسوسة وبأسلوب صريح يسير نحو انبجاسات العولمة في جانبها الثقافي، هو الصرخة التي دوّتها لجنة العريضة النسائية، وسط البهو الخارجي لمبنى وزارة العدل والشئون الإسلامية، في يوم الاثنين ١٤أكتوبر ٢٠٠٢م.

ومع أنني على ثقة تامّة بأن إلغاء المحاكم الشرعية في البحرين يعدّ من المستحيلات بحسب المعطيات السياسية والتركيبة الاجتماعية، والسائد الديني في وعي المجتمع، إلا أن دعوى إقرار قانون للأحوال الشخصية (وفقاً للمعايير الدولية) يعد سابقة خطيرة استعجلت لجنة العريضة النسائية في طرحها توقيتاً وهيئة.

تعد هذه الخطوة من أولى الخطوات للعمل النسائي المنقول للشارع، وللجنة العريضة على الخصوص، المتناغم مع التطورات الأخيرة في البحرين، والتي من المفترض أن تعطي انطباعاً سلمياً تجاه الآخر، والمتمثل في القضاة والمحاكم الشرعية (الشيعية والسنية) في هذا التحرك، وكان ينبغي أن تبدي حسن النواياً في إرادة

الإصلاح والتقويم لا إرادة الإلغاء عبر التراشق الإعلامي اللامدروس، والتعميمات التي تطال من يؤدّون مهمتهم بإخلاص، فهذا السلوك منافٍ ولا شك للنهج الديني والحضاري. انتظرنا أن تكون اللجنة وهي تعبر عن صوت نسائي، أكثر رحمة من الرجل على المجتمع، وإذا بها تعطي انطباعاً بأنها لا تختلف عن السائد بل أشد قسوة.

وحسناً فعل المجلس الأعلى للمرأة باستنكاره لهذه التصرفات التي علّلها بأنها تنعكس سلباً على مواقف المرأة البحرينية وشقيقها الرجل. أما الهيئة التي أبدت بها اللجنة اعتراضها ومطالباتها فلم تكن متناغمة مع ما تطالب به من تغيير في قوانيين قامت على الشريعة الإسلامية السمحاء أو قل على اجتهادات معتبرة من ذوي التخصص والاجتهاد الإسلامي، الأمر الذي يدعو كلّ مطالب بالتغيير، ومن حقه ذلك، أن يتوسل بذات المنهج، ويتلخص الخطأ في هيئة الطرح في نقطتين:

الأولى: اللبس الواضح الذي وقعت فيه لجنة العريضة بين القانون كمادة مستنبطة من الشريعة الإسلامية التي يدين بها شعب البحرين، وبين التصرفات والتجاوزات التي تحصل في أروقة المحاكم من سوء معاملة للمرأة عبر استغلال البعض للوظيفة، وهو أمر واقع كما صرّح بذلك القاضي في المحكمة الجعفرية الشيخ محسن العصفور في لقاء صحفي معه.

فكان الأجدر بعضوات لجنة العريضة أن يدققن في خطابهن وفي هدفيته، لينصبّ في جدول إصلاح الخلل وتعديل الانحراف، بدل التعميم ومهاجمة القوانين والأحكام الشرعية.

الثانية: القفز على تعاليم الدين الإسلامي وتجاهل أحكامه بصورة بهلوانية، وذلك عندما طالبن بتطبيق (المعايير الدولية) في مجال قانون الأحوال الشخصية، والذي لا تخفى مخالفته لكثير من التشريعات الدولية التي جاءت متناسبة مع أوضاع الأسرة الغربية ومخالفتها لكثير من ثوابت الدين الإسلامي.

وإنني لأستغرب أن يطالبن اللحوق بركب مسيرة المجتمع الغربي في أسوأ ما عنده، وفي نقاط ضعفه التي ابتلي بها وهي مجال الأسرة، والذي باتت مظاهرها واضحة للعيان من التفكك والانحلال الخلقي، فحري بنا أن نستفيد وننهل من التجارب الناجحة في مجال العطاء المتنوع للمرأة، والبحث عن أسرارها وفاعليتها في تنمية المجتمع، بل والنهوض بمستواها الثقافي بقيامها بحمل نفسها وبمعاونة الرجل لذلك المنحى، وليس مطالبة الرجل وانتظاره لينتشلها مما هي فيه، فإن الرجل مطالب في ذات الوقت بالنهوض بمستواه وبتطوير كفاءته لخدمة التنمية الاجتماعية والثقافية. إن مطالبة كهذه من لجنة العريضة تعدّ عولمة للخصوصيات من المجتماعت الغربية للمجتمعات الإسلامية بيد أصحابها، وتسييرها بهذه الصورة من التظاهر الأجوف والتراشق الإعلامي الخاوي يعدّ سطحية تفتقر للعمق، إذ تحتاج عملية بهذا المستوى إلى أن تقدّم اللجنة مشروعاً فكرياً يستوعب جميع الأبعاد وناظراً لكافة المناحي الاجتماعية، وهذا ما نظر إليه الدين الإسلامي وأنزله في تشريعاته لتنظيم حياة الناس.

البحرين واتهام العولمة

لقد صدر في يوم الأربعاء الخامس من شهر يونية ٢٠٠٢م، في الولايات المتحدة الأمريكية، تقريراً حول الاتجار البشري والاستغلال الجنسي للبشر، جاء فيه أسماء عدة دول من ضمنها دول عربية وخليجية وإسلامية، كانت البحرين في صفها.

يأتي هذا التقرير في سياق التقارير التي تمخضت عن سياسات العولمة الأمريكية، التي تسعى للهيمنة الكاملة على الدول والشعوب، حيث وضع التقرير مقاييس يرفضها القانون الدولي ويدينها القانون الأمريكي، وهي مسألة: الاتجار البشري، واستغلال العمالة في قضايا الجنس وحسب، دون النظر لقضايا الفساد الجنسي والإباحية بمعناها العام، خصوصاً أن التقرير يشير إلى أن هذه الحالة أدّت إلى كثير من الأمراض والفيروسات، ومنها الإيدز، وهذه مغالطة فاضحة لحصر أسباب تلك الأمراض في مسألة الاتجار، حيث أن الأمراض والأوبئة التي عمّت العالم إنما هي نتاج غربي أمريكي، حيث الممارسات الشاذة والتفسخ الأخلاقي والعلاقات المحرمة خارج العلاقة الزوجية، وحوادث الاغتصاب وما شابهها، والتي تعج بها أمريكا نفسها بنسب لا يمكن مقارنتها ببلدان أخرى، فضلاً عن الدول

الإسلامية والعربية، مما أدى لنقل تلك المشكلات إلى البلدان الفقيرة وتناميها فيها جرّاء سياسة التجاهل لتلك المناطق لعدم وفرتها بالمصالح الأمريكية الداعية للدعم والمساندة.

فإن الصحف الأمريكية تذكر أرقاماً كبيرة في بداية التسعينات، حيث جاء في مجلة تايم أنّ: «في الولايات المتحدة أكثر من تسعة ملايين من الشواذ، وفي الجيش الأمريكي وحده يوجد حوالي ٢٠٠,٠٠٠ شاذ وشاذّة». ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية في بداية التسعينات إلى أن ٢٠٪ من فتيات أمريكا يتعرضن لاعتداءات جنسية مرة واحدة على الأقل في سن الطفولة، هذا من الجانب الاجتماعي، أما من جهة الدولة فهي تسمح لدور الدعارة وأندية العراة بالمزاولة لأعمالها بكل حرية، بل وتقوم الدولة في هذه الفترة من القرن الجديد بتشجيع الجمعيات على صياغة ثقافة جنسية للشعب الأمريكي من فئة القصّر والمراهقين، حيث يتم تعليمهم كيفية ممارسة الجنس دون التوصل للحمل، وإدخال الحبوب المانعة إلى صيدليات المدارس.. وحدّث ولا حرج في هذا الجانب الذي لا تعتبره أمريكا من الفساد والاستغلال، وهو في الواقع عين الفساد والمولّد الأساسي للاستغلال الجنسي.

هذا ونحن نشك حتى في صحة المقاييس المتبعة في التقرير، من خلال إدراج مجموعة من الدول الإسلامية أو المعادية للولايات المتحدة في القائمة مثل السودان وحكومة طالبان، وإيران.. فضلاً

عن الإشارة في التقرير بكل صراحة إلى المقاييس المصلحية وهي: أن الرئيس الأمريكي بإمكانه أن يقرر الدول التي ستطالها العقوبات وفقاً للمصالح الوطنية الأمريكية، مما يعزز السياسة المصلحية التي تنتهجها أمريكا للهيمنة على العالم.

ولكن لا ينبغي لنا أن نغض الطرف عن الفساد الجنسي في البحرين، في مستواه الرسمي والشعبي، فالبحرين اليوم متهمة من قبل مواطنيها والواعين منهم قبل الآخرين، بأنها في طريقها لتصبح موطناً مدّراً لمافيا الجنس، ومرتعاً وفيراً لطالبي الهوى، ولا يخفى أن سياسة العولمة الجديدة تعمل جاهدة لتغيير النظم الإجتماعية والذوقية والمعايير الثقافية لدى المجتمعات، مما يسهل الوصول إلى هذا الطريق.

ظاهرة الفساد والإباحية في البحرين إنما تأخذ بعدين: بعد يقع ضمن مسؤولية الحكومة وهي المشكلة التي ذكرها التقرير الأمريكي، حيث أن الحكومة لا تقابل مشكلة دور الدعارة واستغلال السياحة والفنادق بالجدية اللازمة لتقليصها وإزالتها، والبعد الآخر هو المشكلة في جانبها الشعبي والاجتماعي حيث نرى بعض بوادر الميوعة والتحلل الأخلاقي لدى الشباب والشابات فيه، وتقع مسؤوليتها بالدرجة الأولى على عاتق الواعين من علماء الدين والمثقفين والجمعيات المهتمة عبر برامج التوعية والتثقيف.

وإذا لم يألُ الجهاز الحكومي جهداً في معالجة هذه الظاهرة بشكل

عاجل، فإن الجمعيات السياسية والشخصيات العاملة ينبغي أن تتحرك في هذا السبيل، من أجل الرقي بالمجتمع إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، التي تدعو إلى نظافة العلاقات البشرية ببعضها، وتقدّم أفضل الحلول للمشكلات الجنسية، وترفض الفساد بكافة أنواعه.

مفارقات مؤتمر الإسلام والديمقراطية

لقد جاء مؤتمر الاسلام والديمقراطية ـ تجربة البحرين ـ، الذي نظمه مركز دراسات الإسلام والديمقراطية في واشنطن وصحيفة الوسط بإدارة من شركة غولد مارك للعلاقات العامة على مدى يومين في فندق «نوفوتيل الدانة»، في السادس والسابع من شهر ديسمبر ٢٠٠٤م، ليعبِّر عن إرادة عامّة لطرد شبح الظلم والإضطهاد وسوء توزيع الثروات، وإلى أهمية المشاركة في صناعة القرار. . . إلا أن هذه الرغبة الجامحة والتي يشترك فيها الأعم الأغلب من الناس، وخصوصاً في بلداننا العربية، لم تأت إلى هذه المشكلات من أبوابها، فالمؤتمر يناقش موضوع الإسلام والديمقراطية أمام عدّة تناقضات واقعية وموضوعية، أولها أنه يناقش الديمقراطية من منظور إسلامي كمقاربة فكرية نحو دعم مفهوم الديمقراطية وتعزيزه، وفي الحقيقة هذه العملية جرت كما لاحظنا من أروقة المؤتمر على خلاف ذلك حيث أن الاتجاه لم يكن ناظراً للديمقراطية من منظورها الإسلامي، بل كان ناظراً للاسلام بالمنظور الديمقراطي، فقد كانت هنالك إرادة قوية أشبه بالتسليم بأن الديمقراطية لم تكن بحاجة إلى تفكيك معرفي ومقايستها وموازنتها وفقاً للموازين الإسلامية عبر

منظومة القيم الدينية، فالديمقراطية أصبحت في المؤتمر مقياساً لمفاهيم الدين وليس العكس، ورغم مشاركة مجموعة من علماء الدين إلا أنهم أغفلوا هذا الجانب الدقيق والذي يدعم شيئاً فشيئاً مسيرة التسليم المطلق بالمفاهيم الغربية، هذا على مستوى المعالجة المفهومية.

وفي مفارقة أخرى على المستوى الواقعي، أو هي مفارقة أملاها الفعل الآمريكي في المنطقة، كان مدى التناقض الكبير بين إدعاء الديمقراطية كمفهوم وأسس عملية ومنهج سياسي يبتغي العدل والإنصاف، وبين ممارسة الديمقراطية من قبل رافعة رايتها (الولايات المتحدة الأمريكية) وخصوصاً ممارساتها في المنطقة والتي اتسمت بروح الهيمنة والقسوة وروح الطمع، حيث جسّدت مقولة الثقافة النفعية في أجلى صورها، الأمر الذي يستدعي منّا اشتغالات أوسع من مناقشة سطحية بمفهوم استباقي للديمقراطية من دون النظر إلى مآلات الأمور في مساراتها الفعلية.

عادة ما يقع العلمانيون ويتبعهم بعض المتأثرين في فعل يكشف مدى الإرتباط بالغرب، في مقابل إدانة الإسلام والنظام الإسلامي بأي ذريعة، فعندما يسيء بعض المنتسبين للإسلام إلى المنهج الإسلامي عبر ممارساتهم، نراهم يرفعون أصواتهم بالنقد لأصل الثقافة الموجّهة وأساس القيم التي اعتمدوها، فما يكون من البعض إلا الرفض المطلق بسذاجة مفضوحة للإسلام كمنهج، في مقابل القبول المطلق بالثقافة الغربية، فلماذا لا يتم تقييم الديمقراطية كمفهوم وكممارسة على أرض الواقع لنرى أي الفريقين أهدى سبيلا؟

هذا ناهيك عن التوصيفات المعمّمة والتي جاءت في وقائع المؤتمر لتوافقات الإسلام مع الديمقراطية، رغم أن هنالك خلافاً واضحاً على مستوى المفهوم والفلسفة التي تقوم عليها الديمقراطية التي تجعل الإنسان هو مصدر الحكم، فالإسلام الذي يجعل الله هو مصدر الحكم، فرق بين هذا المفهوم وبين الجانب الآلي للديمقراطية، والتي يتوافق معها الدين وهي مسألة التعدد واحترام الرأي والحقوق، وحرية الإختيار ومبدأ الشورى، فليست هنالك توافقات تطابقية بين مفهوم الشورى ومفهوم الديمقراطية، إلا في الآليات التي تعزّز الحريات واحترام حقوق الإنسان وإرادته، أمّا أساس الحكم المستمد من القيم فهو يختصّ بالله تعالى كما قال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

أول الغيث معرفة بأحوال الناس

حقاً (**ما أكثر العِبَر وأقل الاعتبار**). .

قد يحتاج إلإنسان إلى منظومة فكرية وحسابية لكي يصل إلى استنتاج واضح في أمر ما، وقد يُجهد نفسه في سبيل الوصول إلى سلم أولويات، يحدد أولى خطواتها وثانيها وثالثها، وبالطبع فهذا هو الطريق السليم للبدء في أي عمل، وهو الولوج فيه عن طريق المعرفة، إلا أن هنالك بعض الحوادث الكونية تأتي لتدلي بدلوها في المضمار الذي يزحدم بالآراء المتباينة، وما المفاجئة التي داهمت البلاد في ثاني يوم عيد الفطر المبارك من هطول الأمطار على بعض المناطق بغزارة وصاحبتها بعض العواصف والبرد، إلاّ إحدى هذه الظواهر الكونية التي ينبغي أن يتفكّر فيها الإنسان وينظر إلى ما تبرقه من رسائل عاجلة تهمّ الوضع القائم.

وهذا الإدعاء ليس ضرباً من الوهم كما قد يتصوّر البعض، إنما هو مستلّ من عموميات السنن الإلهية التي تدعو إلى التفكّر في أمر الكون وفي الحوادث الواقعة، وإلى الإعتبار من كل شيء يحيط بالإنسان ليطوّعه لصالحه، وليستفيد منه في واقعه، كالسنبلة التي يستفيد منها الإنسان في تواضعه وهي النبتة التي كلما حملت ثمراً

أكثر انحنت وتواضعت أكثر، والمطر ينزله الله تعالى بحكمته بقدر مقدور ضمن معادلة كونية متكاملة، فلا شك أننا يمكن أن نستفيد منه بعض الرسائل المهمّة.

يقول تعالى في تكاملية خلق الكون: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، فالماء هو أحد عناصر تكوّن الأرض وتهيئتها لتكون فراشاً وثيراً للإنسان، وهطول المطر من العوامل التي تساهم في إحياء الأرض وإعمارها بعد موتها وخرابها، كما يقول عز وجل: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، بل وله أثر مباشر على حياة الإنسان أيضاً كما قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾، فالأمطار التي تهطل من السماء على الأرض محسوبة بدقة حكيم خبير، فكل قطرة لها رسالتها ولها مكانها المخصّص لها، كما تقول الآية الكريمة: ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾.

بالإضافة إلى الفوائد الكثيرة الظاهرية للماء وللأمطار التي تحسّن الجو وتقلل نسبة الحرارة وتنبت الزرع الذي منه الثمار ومنه جمال الطبيعة وتهيئة الأرض وما إلى ذلك، فإن هطول المطر قد يكون له فوائد أخرى، هي عبارة عن رسائل، وخصوصاً أول الغيث الذي ينبئ ببداية فصل جديد، لابد أن يعرف الناس منه أنهم دخلوا طوراً جديداً من أطوار العام، فنرى الناس يتوافدون إلى الأسواق لإتقاء البرد بشراء

الملابس المناسبة، ويسعون لتهيئة منازلهم لتتحمّل السيول القادمة، وكل يأخذ احتياطاته في الشأن الذي يعنيه، فهنا يكون بداية المطر إشارة للناس لكي يرتّبوا أولوياتهم لتتناسب مع الظروف الجديدة.

وقد يكون المطر مقياساً للكثير من الأعمال، أي أنها تعطي تقريراً عن الجودة، كما هي حال المباني الجديدة، وكما هي حال الشوارع التي رصفت حديثاً، فهل يغطيها الماء وتتوقف عجلة السير؟ لنرى جدارة المهندس الذي عمل على هذه الأعمال، تماماً كما هو حال بعض الأنفاق الصغيرة التي تربط بعض القرى ببعضها، فعندما يتساقط المطر، على الناس أن يبحثوا عن طريق آخر لسيلكوه؛ لأنه بكل بساطة سيمتلئ بشكل كبير لعدم وجود منفذ ولموقعه المتدنّي، ليكون مصبّاً للسيول من كل جهة، كما يخبرنا المطر عبر تقارير كثيرة عن شوارع البحرين القديمة مثلاً، وعن القرى المهملة منذ زمن بعيد منتظرة أصحاب الشأن لسيتنقذوها من عمق الكلالة والملالة.

ولعل من أهم الأمور التي يفضحها تقرير الأمطار ونحن على أعتاب الدخول للعام الخامس في الإلفية الثالثة، وفي ظروف ارتفاع عائدات النفط، وازدهار البلاد، مماجعلها محطاً إقتصادياً وسياحياً، حيث تمتلئ فنادق الخمس نجوم بمقدار خمسة وثمانيين بالمائة، وتسجل مطاعمها نسبة المائة بالمائة من المرتادين في أيام العيد، هي مسألة البيوت الآيلة للسقوط وقد أصبحت بأعداد كثيرة جداً، بحيث أن مشاريع وخطط وزارة الإسكان لا تفي بحاجة الناس فيها، وهذا ما أثبتته لنا، بالدليل الواضح الذي لا يقبل الجدل، الأمطار التي هطلت

على البلاد في ثاني أيام عيد الفطر المبارك، وقد شاهد الجميع محنة الكثير من الناس الذين تضرروا بسبب قدم بيوتهم التي لا تتحمل قطرات يسيرة من المطر فضلاً عن غزارته، هذا المشهد يرتسم أمام معطيات بطيئة للخطط التي وضعتها وزارة الإسكان في مشروع ترميم البيوت الآيلة للسقوط، حيث يشمل خطة مستعجلة لعدد محدود من المساكن، والخطة طويلة الأمد ستسير إذا قيض لها السير بسرعة السلحفاة، حيث تشمل أربعين قرية في المنطقة الشمالية، بمعدّل قرية لكل عام، وهذا يعني أننا نحتاج إلى أربعين عاماً لإتمام هذا المشروع، كما صرّح بذلك رئيس المجلس البلدي بالمحافظة الشمالية.

فقد جاءت الأمطار لتقول لنا أن المشروع الإسكاني ترميماً وبناء لابد أن يكون ضمن أولويات وزراة الإسكان وفق خطة طوارئ دائمة، تستنهض الكفاءات وتحدد لها الميزانيات المناسبة لتفي بمتطلبات الشعب، وأن الخمس والعشرين وحدة سكنية التي تم البدء بها فعلياً، لا تلبّي الطموح، فأين هذه الخطط والمشاريع من تلك الأسرة البحرينية المكوّنة من ثمانية أشخاص، والتي باتت تعيش في غرفة واحدة تجمع فيها كافة أغراض المنزل المكوّن من غرفتين، وجميع أفراد الأسرة الثمانية؟ المنزل الذي فاض بالمياه، وبدل أن يعيش أهله فرحة العيد عاشوا لحظات طوارئ مأساوية في بيت قديم يعود عمره حسب الصحافة إلى أكثر من مائة عام!

فالعبرة من هذه الأمطار هي أنها تكشف حال الفقراء وتعرّف

بأحوال الناس الحقيقية، وتعرّي بعض المشاريع ويبين ضعفها، ولكي يكون المطر رحمة، وهو كذلك، ينبغي أن يعتبر من هذه المشاهد أصحاب الشأن، لتتحوّل الأرض الموات والبيوت الميتة إلى أرض حية مزدهرة تكون للإنسان فراشاً وحياة، فالمطر هنا سيكون حياة للمتضررين، وتطهيراً للمسؤولين، ولن يجديهم كثرة التصريحات والإثباتات على أوراق الصحافة نفعاً، لأن المطر بالمرصاد.

أين المثقفون من قانون التجمعات؟

لاحظنا الكثير من التعليقات حول مشروع قانون التجمعات الجديد وقد حملت هذه التعليقات همّ المواصلة في التقدّم بالإنفتاح نحو الأمام، وقد طالبت برفع سقف الحريات في البلاد ليستوعب الجميع في حرية الكلمة والتجمّع والعمل من أجل المصلحة العامّة دون أغلال، فقد ناقش القانون بشكل أو بآخر الكثير من الشرائح في المجتمع كبعض الكتّاب المهتمين بالشأن الداخلي في الصحافة المحلية، وكبعض النوّاب، وأئمة الجماعة والجمعة، إلا أن المشهد بات ناقصاً حيث أننا لم نشهد بشكل واضح مناقشة قانون التجمعات من قبل المثقفين البحرينيين الذين يفترض بهم أن يكونوا أوّل مبادر لحلحلة هذا القانون الذي يعدّ خطوّة حسّاسة ومهمّة تمر بها البلاد، ويعد قفزة تراجعية نحو الخلف، مما يحتمه من تضييق الحريات ووأد الفعاليات العامّة الإجتماعية منها والثقافية والسياسية.

المثقفون معنيون بهذا القانون من جهتين، الجهة الأولى هي الأثر السلبي الذي سيترتب عليه إقرار هذا القانون على الحراك العام الذي تعيشه البلاد، والمسؤولية العامّة تحتّم على المثقف أن يحمل هذا

الهمّ ويقدِّم معالجاته ورأيه في ما يجري مع رفاقه المهتمين بالشأن السياسي والمجتمعي، ومن جهة أخرى فهو معني، بإعتبار أن القانون يحدّد الفعاليات الثقافية التي يضطلع بها المثقفون ضمن حراكهم. . . أفلا يستدعي ذلك أن ينهض المثقفون المخضرمون من أصحاب الصيت، والذين عرفوا بصولاتهم وجولاتهم في إبداء الآراء المختلفة، حتى لو كان ذلك خارج اختصاصاتهم؟ ألا يثير هذا الصمت وهذه اللامبالاة عند الناس تساؤلات تجر معها أحاسيس عدم الثقة بمجهوداتهم؟

هناك هاجس واضح لدى بعض المثقفين، وهو أنهم لا يلقون قبولاً إجتماعياً وأن علماء الدين يحضون بشعبية كبيرة، ويرجعون الأسباب إلى عدم وعي المجتمع بمقولاتهم المستحدثة التي تحمل معالجات جادة وعميقة للواقع وللفكر كما يزعمون، وهذا الإستنتاج لهو استنتاج مستنسخ من التجارب التاريخية التي تجري في مناطق مختلفة تجاه الفكر الإصلاحي المتنوّر، ولكنهم أخطأوا الهدف بتعميمات مستنسخة خالية من أي مجهود بحثي على عكس المدّعى، فالمجتمع بحاجة إلى من يتنبى قضاياه ويتصدّى إلى مهمات تثبت شجاعة الموقف وصدق الإدعاء.

الصمت الذي يخيّم على شريحة كبيرة من المثقفين (ولا أعمّم الكلام) لهو دليل جبن وميل إلى الترف الفكري، وهذه من الصفات أو الأمراض التي يحتاج المثقف نفسه أن يعالجها قبل أن يعالج قضايا

الآخرين، لينال ثقة المجتمع عن جدارة لا عن تمنّي الحصول على النفوذ دون بذل أي مجهود، أو تضحية تسجّله في صفوف أصحاب الفكر الصادق.

وبقراءة لبعض الآراء التي صدرت من بعض المثقفين وهي قليلة، نراها لم تقتصر على إعطاء رأي في قانون التجمعات العامّة، بل اعتمدت مقابلة القانون بالمسيرات الأخيرة التي كانت سبباً في إصدار القانون، ليقوموا بنقد الجهتين معاً، الأمر الذي يبعث على تمييع الأهمية التي يحضى بها القانون، حيث أنه يحتاج إلى معالجة مستقلة بعيداً عن مبررات آنية ولحظية، بإعتبار أن القانون سيتصف بصفة الديمومة والتعميم على كافة الأنشطة والفعاليات بمختلف تنوعاتها، وهنا تكمن الأهمية.

الحدث أبلغ واعظ..
(حديث المقاومة)

تتراكم الرؤى بفعل معطيات الواقع عند بعض المثقفين والمصلحين، فتشكّل منهجاً هو مولود للواقع، وكيفما يكون ذلك الواقع يكون ذلك المنهج مصطبغاً به ومتأثراً بمكوناته، وهنالك فرق بين أن يأخذ المثقف والمصلح منهجاً متناسباً مع الواقع بغية التأثير فيه، وبين أن يتلوّن هو بلونه ويسير في مجراه ومنحاه..

وقد يتعاطى المثقفون أطراف الرأي، فتطرح في مجالاتهم التداولية الآراء الحصيفة والهزيلة وغيرها.. إلا أن الأكثر اقناعاً ـ في واقعنا المعاصر ـ هو الرأي الأكثر اصطباغاً بما يفرضه الواقع ويمليه.. وأي واقع؟ ذلك الواقع الذي صنعه الآخرون الذين تمترّسوا بالقوّة المادية أو السياسية أو الإعلامية.. فيكون المثقف تابعاً لذلك الناعق.. ويحسب أنه مبدع حكيم فقيه بالواقع.. ولعل اتخاذ هذه المنهجية الإستسلامية للواقع ناشئ من طبيعة التشكيل الثقافي أو الموجة الإعلامية الهادرة التي لا تؤثّر على المجتمع وحسب، بل وحتى على أرباب الثقافة والفكر..

من هنا وأمام واقع يتعاطى الفكر بهذه المنهجية التي تسير في خط تنازلي مستجيبة لإملاءات الواقع، أكثر من التأثير فيه، فإن الأحداث والوقائع ستكون لهم أبلغ واعظ، بأنه مازال هنالك ما يمكن أن يحدث ويقع.. وما زال هنالك من يستطيع أن يصنع تغييراً وفق ما يراه وما يؤمن به لهذا العالم..

وما وقع في أحداث الحرب التي شنّها العدو الإسرائيلي على لبنان، وما قدّمته المقاومة الإسلامية من تحدٍّ وصبرٍ وثباتٍ في وجه أعتى قوّة في المنطقة.. قدّم رسالة واضحة ذات مضمون فكري ورسالي، ذلك المضمون يغرز جذره في عمق الأفكار بسواعد رسالية، امتلكت رؤية خالفها فيها تيار الإعلام والعولمة الجارف، وقد أصرّت على ما آمنت به وقدّمت مثالاً للصمود والكرامة، وأرجعت الروح المحطّمة عربياً بفعل الإنتكاسات التي تسببت بها كل محاولات السلام والإستسلام تحت مسمّى الإستجابة للظروف الدولية ضمن وعي فقه الواقع وفقه الأزمات..

هنالك فرق بين فكر ينخرط في الأزمات ليكوِّن بذاته أزمة أخرى في طريق المصلحين، وفكر يدخل في الأزمة ليفككها ويعيد تركيبها، راسماً بذلك لوحة أخرى، هي لوحة الحلول وفرض ما ينبغي أن يكون في الأصل.

تكسير الطغيان
(من درس لبنان)

ولو بذبابة يمكن تكسير طغيان أكبر الدكتاتوريين في العالم، ذلك لأنه ينزعج من أقلّ صمود ومن أقل تحدي.. فما يحصل الآن في لبنان على يد المقاومة الإسلامية الباسلة لهو تحطيم طيغان الكيان الصهيوني الغاصب، وتحطيم الإرادة الأمريكية المتغطرسة، لمجرد أن مجموعة من المؤمنين وقفت متحدة في وجوههم، فضلاً عن حسن إدارتهم وصبرهم المنبعث من إيمانهم وثقتهم بالله..

فالإنتصار ذو أبعاد، وأهمه انتصار القيم والأفكار وانتصار الإرادة، خصوصاً بالنسبة للمؤمنين الذين ينتصرون عندما يستشهدون، حيث يحصلون على مقام عظيم عند الله عز وجلّ.

يمكن أن نقف محللين كما يحلّل المراقبون، ونقف منبهرين من انجاز المقاومة الإسلامية، ولا شك أننا سنرى أن هنالك مواطن قوّة، كما أن هنالك مواطن ضعف في الجانب العسكري.. إلا أننا نرى أهم ما يمكن أن نقف عنده هو الإنتصارات المعنوية والفكرية، بل والسياسية التي حققتها المقاومة الإسلامية، من حيث أعطت لشعوب

العالم الإسلامي أملاً في أن بإمكانهم تحقيق الإنتصار على واقعهم السيّء في بلدانهم. . كما حجّمت تلك القوّة التي روّج لها العرب قبل غيرهم بأنها القوّة التي لا تقهر، وعزّزت هذه الإرادة نداء الربِّ عز وجل للمسلمين ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠٤].

هذه هي الثقافة التي جاءت آيات الله لتعززها في نفوس المسلمين، لكي لا يدبّ في أنفسهم الوهن من مواجهة الواقع الفاسد، سواء أكان ذلك، قوّة عسكرية أو قوّة سياسية أو غيرها، فلا بدَّ للإنسان الرسالي أن يتحمّل مسؤوليته ضمن معطيات واقعه وظروفه الموضوعية، فلا يوجد أحد من البشر فوق معادلات الحياة وسنن الكون.

ولو كانت هذه النتيجة فقط هي حصيلة هذه الحرب المفروضة على المقاومة الإسلامية، لكفى بها انتصاراً.

أميرٌ.. حكيمٌ.. في العرب

لا زلت أتذكّر أول لقاء جمعني بالأستاذ المجاهد الكبير (عبد الأمير بن محمد حكيم العرب) عندما قصدت منطقة السيدة زينب عليها السلام في سورية للدراسة في بداية التسعينات من القرن المنصرم، فقد زرته لأول مرة وكنت شغوفاً ومتشوقاً لرؤية مَنْ سمعت عنه كثيراً في فاعليته للمطالبة بالحقوق المسلوبة للشعب المظلوم، في المحافل والمنظمات الدولية.. وكان حينها للتو قد أنهى جولة في مجموعة من الدول حاملاً إحدى قضايا وطنه وشعبه، رحّب بي كثيراً، فأنا ابن قريته التي لم يرها منذ سنين طويلة.

لقد غمرني رحمه الله بلطفه وأخلاقه، رغم حداثة سنّي آنذاك، فلم أكن أتعدى حينها الثامنة عشر سنة، وقد بهرني بثقافته وسعة اطلاعه، وكان حائط شقته يحكي عن نهمه للقراءة والمطالعة، فالكتب تزيّن كل ناحية من المكان، والكثير منها كان باللغة الإنجليزية.. أتذكّر هذا اللقاء بشكل دائم بين فترة وأخرى، والسبب في ذلك هو أنه نصحني بالإطلاع في الشأن السياسي وأشار لي بشراء موسوعة سياسية كان يمتلكها، وبالفعل أخذت بنصيحته واشتريها عندما رجعت إلى البلد، فكلما أستخدمها وأستفيد منها أتذكر ذلك اللقاء المميز..

لم يكن خافياً على كل من جالسه وعاشره ما يحمل من وعي وبصيرة ورؤية ثاقبة للأحداث، ليس الأحداث المحلية أو الأقليمية فحسب، بل كان محيطاً بما يجري في العالم تاريخاً وسياسة، ولعل الكثير ممن ارتاد مجلسه العامر كل ليلة أحد، والذي كان يحضره طيف متنوع من الناس وليس الدّينيّون فقط، لعلهم شعروا وأدركوا حقيقة ما أقول.

نعم لقد كان أحد الخبراء والمحللين الكبار بيننا، وقد رحل الآن.. لقد كان يشتري لأهله الخبز و(الصمّون) وبقية الحاجيات وقتما نشتري.. نسلّم عليه، ونحكي إن وسع الوقت كلمات، ونمضي..

ما أريد أن أخطّه في هذه المقالة ليست الذكريات، لأني لو فتحتها ستثير فينا الشجن والحزن ولوعة الفراق.. وإنما أُريد أن أشير إلى بعض جوانب الإشراق من هذا الرجل الكبير، فهو بالإضافة إلى ما يمتاز به من أخلاق فاضلة وإيمان كبير، كان صاحب رؤية مؤسّسة على بصائر رسالية واضحة بالنسبة إليه، فعندما يدلي برأيه في أمر ما، يسرد بعده حيثيات ذلك الرأي، بالمعلومة الدقيقة والسياق التاريخي لرؤيته بحيث تكون النتيجة الواضحة أمام المستمع، لم يكن يتبع الحماس في طرح رؤيته، ولا يتأثر بالأجواء الصاخبة لحدث معيّن، كما ينساق البعض أحياناً لأحداث سياسية كبيرة، فتأسره رهبة الحدث وتؤثر على رؤيته وموضوعيته، لم يكن الفقيد من هذا النوع البتّة، هذا ما لاحظته في مجمل ما استمعت إليه فيه من آراء.. ابتداء من

حدث الميثاق البحريني، ومروراً بتفجير برجي المجمع العالمي للتجارة في أمريكا في الحادي عشر من سبتمر، ومروراً برؤيته حول أفغانستان، والعراق.. بل وحاضر البحرين ومستقبلها، ويتذكر الكثير ممن ارتاد مجلسه عندما بدأ العدوان الغاشم على لبنان، وتصدت له المقاومة الإسلامية، يتذكرون بأنه أول من قال أن المقاومة ستلقن إسرائيل درساً لن تنساه، استبعد الكثير من المحللين ذلك، إلا أن النتيجة كانت كما قال أستاذنا.

يبدو لي أن هذه الميزة التي تجعله قوياً متماسكاً في رأيه، رغم ضوضاء الحدث وتأثيراته الأجوائية التي تنطلي حتى على كبار الشخصيات، هي نابعة من ميزتين أساسيتين كان الفقيد يمتلكهما:

الأولى: هي بصيرته الرسالية وقناعته بسنن الحياة وثوابتها، المستلهمة من الفكر الرسالي الذي يتبناه.

والثانية: هي سعة إطلاعه وحرصه على أن يكون رأيه عن دليل وبيّنة واضحة، أي أنه يعطيك رأيه في سياق متسلسل من الأفكار والمعلومات، بحيث لا تمتلك أمامه إلا الإقتناع أو الإحترام الكبير لمجهوده.

وهو مع وثوقيته برأيه، يبقى مبتسماً أمام المختلف، مستمعاً لرأيه، ومحترماً لجهده بتواضع جمّ، فطالما ألحيت عليه بالكتابة، ليرى الناس رؤاه مخطوطة، إلا أنه بتواضعه يرد، أنتم أصحاب الفكر والقلم، وأرد عليه بل أنتم.. نسأل الله أن تُستخرج كتاباته السابقة لتقرأ من جديد..

أذكر هذه الميزة في فقيدنا الغالي لا للتسلية أو التغنّي بأمجاد المجاهدين، بل لكي نستفيد ويستفيد أصحاب الرأي وأصحاب المسؤولية وأصحاب القرار في دوائرنا وجمعياتنا وكل تجمعاتنا بهذا النوع من التميّز، وهذه الميزة قلّما تجدها حاضرة عندهم، حفظهم الله، فأمام المسؤوليات الجسام التي تنتظرنا، لا يكفي أن نتسلّح بخطاب جماهيري ليس فيه إلا التأثير الصوتي، وإنما نحتاج إلى تأثير الفكرة بكل أبعادها، لتنفذ إلى قلوب الناس في قناعة راسخة، لتبلور رأياً ثابتاً لدى المجتمع، فوعي المجتمع بقضاياه وعياً وثوقياً ضرورة لازمة للتقدّم، وللتأثير إيجاباً في تلك القضايا.. فلا يمكننا أن نقود مسيرة بناء، معتمدين فقط على أجواء الحماس ومنطلقات الألم، فالألم الكبير الذي يعاني منه المجتمع من السياسات الظالمة يحتاج إلى رؤية تؤسس لتحرك سديد يزيح الآلام، إن لم يكن بشكل جذري، فلا أقل، بتأسيس واقع يصعب على الآخر هدمه، يؤسس لحقوق ثابتة جذراً.. والكلام في ذلك ذو شجون..

أكتفي بهذه البصيرة للتأكيد عليها من حياة فقيدنا المجاهد الكبير (..أمير.. حكيم.. العرب).

وأختم قولي بمسك الختام قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

لقد ولّى زمن العزة ياغزة

بالطبع إن مفهوم العزة لا يمكن تحديده بما تمتلك من قوة عسكرية أو ترسانة أسلحة ليس بمقدورك أن تتخذ قراراً إزائها، وليست العزة أن ترتبط بقوّة بشرية مثلك، لها مآربها الخاصة، فالعزة أن تكون عزيزاً بما تملك من قرار ينبثق من عمق إيمانك، والعزة أن ترتبط بمصدر العزة كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

لقد ضيّع العرب مفهوم العزة من قبل، وابتدعوا لأنفسهم عزة ظاهرة، متمثلة في بريق الغرب وحضارة من لا يؤمن بالله ورسوله النبي محمد ﷺ وأهل بيته، فساسة العرب من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

لهذا ضيّع العرب بوصلة العزة فأصبحوا في ذلة دائمة وشعارهم (هيهات منا العزة)، بخلاف مقولة الإيمان التي اتخذها المؤمنون الذين سلكوا نهج الإمام الحسين عليه السلام شعاراً في العزة، وهي: **(هيهات منا الذلة)**.

فالعبرة ليست بالترسانة العسكرية ولا بسباق التسلح الذي تخصّص

له الحكومات أعلى النسب في ميزانياتها، فما لم يمتلكوا قوّة الزاهدين (الذين يملكون الأشياء ولا تمتلكم) فهم أذلة خاسئين تقودهم أسلحتهم، أي يقودهم من صنّعها لهم.

في المشهد العدواني الغاشم الذي تقوم به إسرائيل من انتهاكات ضد إخواننا الفلسطينيين، وفي غزة تحديداً لم يبق أي نوع من أنواع الإنتهاك إلا وارتكبته إسرائيل بحق الإنسان، فالطفل قد قتل وأشبع قتلاً، والنساء قتلن وشرّدن، وهدّمت البيوت ونكّل بالآمنين، وكل العناويين المدنية قد أعتدي عليها، فالمدارس والمستشفيات وحتى المراكز الدولية والإنسانية نالت نصيبها من قذائف العدوان الصهيوني المتغطرس.

فلم يبق أي حجاب يمكن أن تستتر وراءه إسرائيل بعد ما حصل، ومع أنها كانت كذلك في السابق إلا أن ماحصل في قصف غزة تجمعت تحته كل العناوين، وجسّد كل الإنتهاكات بأجلى صورة وأبلغ تعبير، لدرجة أن إسرائيل التي بالغت في الإستحواذ على المنابر الإعلامية في العالم الغربي وسدّت كل المعابر التي يمكن أن توصل صوت الفلسطينيين للعالم، قد قامت بتلميع ما لا يقبل البريق أصلاً.. إلى درجة أن هذا الإستحواذ انكسر طوقه وانفتحت بعض المعابر للكثير من الشعوب المظللة إعلامياً، بل وقد ارتقى بعض اليهود المنابر ذاتها ليشجب ويستنكر فعل إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة، ورفعت اللافتات في إسرائيل نفسها (أنا يهودي ولست صهيونياً)، وهناك دولتان من غير العرب طردتا سفير إسرائيل فيها

احتجاجاً على المجازر، كل ذلك حدث لأن مقدار الطغيان وصل إلى درجة أنه لا يقبل التبرير.

لقد عرفنا أن إسرائيل متغطرسة ولا نحتاج إلى تعداد مثالبها، وقد عرفنا الذل العربي بعناوين كثيرة، ولكن كيف نفهم هذا النوع من الذل، الذي يجعل (حماس) المقاومة ضد الإحتلال تستحي من مطالبة التكتل العربي بالكثير، وتكتفي بأن تنتزع منهم المطالبة بالوقف الفوري للعدوان، وفتح المعابر وإيصال المعونات وماشابه ذلك؟!

حماس تعلم أن حكام العرب لا يعرفون معنى للعزة، لذا لم تطالبهم بالكثير، وواضح أن زمن اتخاذ القرارات الشجاعة قد ولّى، فآخر حرب دخلها العرب كانت في ١٩٧٣م، ولم يعد الآن بمقدورهم إلا شراء الأسلحة، أما قرار استخدامها فلا يكون إلا على شعوبهم ورعيتهم المطالبين بحقوقهم.

خيار الحرب صعب وشائك، ولكن إذا توفرت شروطه ومسبباته فهو إضطرار لرد الظلم ودفع الجرم، وكثير من الساسة العرب يتذرعون بأن الحروب لم تعد تجدي نفعاً، وهي غير مقبولة في زمن التحالفات الدولية ووجود المجتمع الدولي، ونحن نرى في ذات الوقت أن قرارات الحرب من طرف واحد لم يُلْغَ لدى أمريكا، فقد شنّت حرباً على أفغانستان وعلى العراق، وتهدد وتتوعد الكثير من الدول التي تدّعي أنها تهدد أمنها، فما بالك بمن ينتهك أمنك علناً ويقتل كل ما يتنفس في أرضك جهاراً، ليلاً ونهاراً؟!

تبرير الحرب موجود ولكن حامل رايتها مفقود، لقد طالب نائب

أمين عام حزب الله اللبناني، الشيخ نعيم قاسم بأن يتخذ قرار من الدول العربية بتزويد المقاومة في غزة بالسلاح بشكل علني وواضح، نعم هذا الأمر من نفَس العزة ومن مساراتها.

يدّعون بأنهم في لحمة عربية، فما فائدة تلك اللحمة إن لم يوجد تعاون فيما بينها في السلم والحرب والسرّاء والضراء، فإن كانت إسرائيل تتفوّق على الدول العربية في القوة العسكرية والتسلح، فإنها لا تتفوق عليهم في حالة التكتل، ففي مقابل تسعة مليارات ونصف تصرفها إسرائيل على الإنفاق العسكري، تنفق الدول العربية إثنين وخمسين ملياراً، وتشير الاحصاءات أن القدرات البشرية القادرة على خوض الحرب لإسرائيل تزيد سنوياً ٥٣ ألف نسمة، فإن الدول العربية تفوق زيادتها ٣ ملايين نسمة، وذلك نظراً لفارق عدد السكان في الدول العربية مجتمعة، وبخصوص الترسانة العسكرية فإن إسرائيل تصنّع العديد من الأنواع التي تستخدمها، بينما العرب وضعهم مختلف، فهم يشترون كل ما لديهم، من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحديداً.

ولكن تلك الأسلحة وأدوات الحرب مشروطة، وهنا موقع الذلة، فقد (كشفت الوثائق الأميركية والبريطانية والفرنسية المفرج عنها أن هذه الدول كانت تضع شروطاً على صفقات الأسلحة مع الدول العربية.

وتتمثل هذه الشروط في نصب المنصات الصاروخية في أماكن لا

تصل إلى إسرائيل، فقد طلب الغرب من السعودية في الثمانينيات من القرن المنصرم نصب الصواريخ الصينية في أماكن لا يصل مداها إلى إسرائيل.

كما تتمثل في عدم بيع السلاح أو منحه لطرف ثالث، فقد جاء في بعض الوثائق البريطانية أن المطلوب هو استخدام هذا السلاح في النزاعات العربية البينية، وذلك عند الحديث عن صفقة طائرات الفانتوم بين الولايات المتحدة والسعودية)[1].

هذه الحقائق ومثيلاتها، تجعل الشعوب العربية لا تثق بروءسائها، إلا أن المكابرين ومحبّي الجاه من البعض ومنهم علماء البلاط ومثقفي السلطة، ما يزالون يحفّون بأولئك الرؤساء ويلمعون قراراتهم، ويراهنون بهم على مستقبل أبنائهم الذي يكاد لا يبصر أي نور للعزّة إلا من خارج تلك الأطر.

وفي هذا السياق، فكلما انبرى أنصاف المثقفين بأقلامهم السوداء في الصحف الصفراء، وعلماء البلاط من فوق منابر السوء في مساجد ضرار، مجتهدين في النيل من القادة الذين انتهجوا نهج الإمام الحسين عليه السلام في عزتهم، كرجال المقاومة في لبنان والعلماء الربانيين من الفقهاء أصحاب البصائر القرآنية، أثبت لهم الزمان خلاف ما يدّعون وما يتخرّصون، وينقلب السحر على الساحر، وينبئهم

(١) الجزيرة نت، نقلاً عن تقرير لجنة المسح والتقييم الأميركية إلى إثيوبيا وإيران وشبه الجزيرة العربية الموجه للجنة العلاقات الخارجية الدولية الأميركية عام ١٩٧٧.

الواقع بأن العزة مازال لها أهل ومازال يرفع رايتها رجال، لتعي الشعوب هذه الحقائق وتستفيد من الفتن التي تمر بها وتكتشف من خلالها معادن الرجال.

فغزة اليوم شاهدة على واقع الأمة المرير، عسى أن تبصرنا بمواطن الخلل في خياراتنا الفكرية، وفي ومواقفنا السياسية تجاه من يتسنّم السلطة في هذه البلاد.

شمّاعة: (من هو المستفيد؟)

عندما يراد أن يغيّب الفاعل الحقيقي، يكون السعي نحو البحث عن المستفيد، في أي أزمة تقع على الأمة، وقد يكون البحث عن المستفيد هو حيلة العاجز، وقد يكون الخائف، أو ذلك الذي يريد أن يدعم موقفه السياسي من موقع فعله في مواجهته مع هذا وذاك، لذلك يختلف المستفيدون في الحدث الواحد بين هذا وهذا، بناء على اختلاف وجهة نظرهم وزاوية رؤيتهم للحدث.

بين الفاعل والمستفيد لا شك قد يكون هناك ارتباط، ولكن هذا يمكن أن يكون دليلاً للوصول إلى حقيقة الإرتباط، وليس هو الدليل على أن المستفيد هو الذي قام بالفعل، ولذلك قيل (رب ضارة نافعة)، فقد يأتيك الخير من حيث لا تعلم أو من حيث يراد لك السوء، وبالعكس كذلك، أليس الأحمق هو (الذي يريد أن ينفعك فيضرك؟)، كما في الأحاديث.

لذلك ينبغي أن نبحث في بادئ الأمر عن الفاعل الحقيقي عبر الدلائل والآثار والشهادات والإقرارات، لنوجّه له المسؤولية، لا أن نسعى للتهم الجاهزة والمعلبّة والمستوردة من هنا أو هناك، ومع الأسف الشديد هذا ما يحصل لدى البعض في احتفالياتهم وندواتهم

وتصريحاتهم في أزمة تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في سامراء، ففي إحدى الدول الخليجية وضمن تجمّعّ استنكاري دعي له الكثير من الشخصيات الدينية والوطنية من مختلف الطوائف، كانت اللافتات معبّرة تماماً عمّا يراد أن يقال مسبّقاً في هذا التجمع الحاشد، فقد كتب على أغلب اللافتات عبارة (من هو المستفيد؟)، والأمر واضح في أن الجمع يريد أن يتهم طرفاً دون آخر، بل لغض الطرف وتبرئة ممن يسعون بالفعل، ويؤيدون بالرأي والفتوى هدم المراقد المقدسة للأئمة الطاهرين، وقد فرح أولئك بهذه الخطابات، بل إنهم يشاركون فيها لتمرير الجريمة ولكي لا يوجه لهم الإتهام.

لا شك أن أمريكا تتمنّى البقاء في العراق والسيطرة عليه بأكبر قدر من الإمكان، وأن الفتنة الطائفية تعزّز من مبررات وجود جيشها على أرض العراق، إلآ أن كل هذا ليس دليلاً كافياً، لغلق ملف الجريمة النكراء، وإغلاق الملف وتوجيه التهمة لجهة واحدة، يؤكد عدم وجود شريك في تلك الجريمة..

نعم قد تكون أمريكا هي من هيَّأ الأجواء لحدوث مثل ذلك، إلا أن الحقيقة هي أننا قد غيّبنا أي أيدي أثيمة أخرى لها دخل في الموضوع، خصوصاً أن هناك من يظنّ أنه مستفيد من هذا العمل الأهوج، فهناك من يكفّر شيعة أهل البيت عليهم السلام، وهناك من يؤمن بضرورة هدم القبور والأضرحة، وهناك من يعلن العداء للشيعة في العراق أيضاً كونهم حسب وجهة نظره حلفاء لأمريكا، وهكذا، فإذا

دخلنا من مدخل (من هو المستفيد؟) فالذين يظنون أنهم مستفيدون هم متعدّدون.

فإن الذي يرمي شجرة التفاح بحجر، ثم يأتي شخص آخر ويستفيد من هذا الفعل ويأخذ التفاحة ويأكلها.. لا يدعونا إلى تبرئة الفاعل في مقابل وجود المستفيد.. بل على العكس، هذا يجعلنا نتساءل عن مدى ارتباط هذا الفاعل بذلك المستفيد.. فلماذا يعمد هذا الفاعل دائماً لإحداث أمور يستفيد منها المحتل في العراق؟!

فالمسؤولية تقع على الفاعل بالدرجة الأولى، وهم أولئك التكفيريون الذين يدّعون الإنتماء للدين الإسلامي، وما هم إلا أداة تشويه لهذا الدين العظيم، هم ومن يبرّر لهم أفعالهم ومن يقوم عبر الصحافة والإعلام بتغييب الحقائق.

فصدّق أولا تصدّق: أن صحيفة خليجية لم تورد خبر تفجير ضريح الإمامين العسكريين لا من قريب ولا من بعيد؟! وأن صحيفة محلية ـ بحرينية ـ في اليوم التالي للحادثة قامت بالتباكي وقلب حقيقة المظلومية وبيّنت أن الشيعة في العراق يقتلون ويهدمون ويحرقون؟! وأن عدّة شخصيات دينية تبريرية عندما طلب منها على الهواء مباشرة شجب الحادث والإستنكار على الفاعلين لم يستنكروا؟!..

أليس هذا خطاباً يزرع الفتنة ويبرر للفاعلين أفعالهم؟

أليس مثل هؤلاء يؤسسون للطائفية بين المذاهب الإسلامية؟

عندما نطالب بوضع النقاط على الحروف في هذا الأمر، فهذا يعني أننا ننبذ الطائفية وروح الفرقة التي تجلب الفشل للأمة الإسلامية، ولكي يخرج منّا من يكدّر السلم الأهلي ومن لا يحفظ للحرمات حقّها.

٣

في الوعي الثقافي

الثقافة للجميع

تعتبر الثقافة المكوّن الأساسي لأي حضارة، إذ هي بمثابة الدم الذي يجري في شرايينها، وبدون امتلاك المجتمع للوعي الثقافي لن تقوم له قائمة أو نهوض بين المجتمعات البشرية المتنافسة.

هذه هي الدائرة المعرفية لتقييم الإنسان الذي تقوم على أكتافه الحضارات. . فإذا نظرنا لعالم الأرقام الذي يدل على تفاعلنا مع الأدوات الثقافية، فإننا نجد استهلاك الورق على سبيل المثال ـ وهو المادة الأولية التي تقوم عليها عمليات الاتصال والمعرفة بكل تشعباتها ـ نجده بين الشعوب الإسلامية أقل استهلاكاً وتداولاً بكثير، مقارنة بالشعوب التي تسمى بالمتقدّمة فنصيب الفرد في البحرين مثلاً يساوي ١٤ كيلوجراماً من استهلاك الورق سنوياً، بينما نجد الفرد في بريطانيا له نصيب ٢٠٨ كيلوجرام، ويستهلك الفرد الأمريكي ٣٣٤ كيلوجراماً سنوياً. وكذلك انتشار الكتب والصحف في بلداننا أقل بكثير عن البلدان الأخرى. فالنسبة بين الدول النامية والدول المتقدمة هي (١ : ١١)، أي أن كتاباً واحداً في دولنا يقابل أحدَ عشر كتاباً في أوربا وأمريكا وما شابهها. ومن منطلق تلك المقاييس ينبغي أن نسعى

للتحصيل المعرفي كشرط من شروط النهضة، وذلك عبر الإقبال على الأدوات الثقافية التي تبثّ من خلالها.

فليست الثقافة حكراً على نخبة معينة، إنما هي كالهواء، ملك للجميع وحق من حقوقهم، وشروطها الإقبال عليها ووعيها، ومن ثم إنزالها للواقع العملي والفعلي، لتأخذ دورها في البناء..

ومن الخطأ أن نفهم شروط امتلاك الثقافة على أنّها الشهادات العليا أو التفرّغ التام، أو ما شابه ذلك من التعقيدات المفتعلة، فإنها نتاج سياسات التجهيل والاستغفال، بل أن جميع فئات المجتمع معنية بتحصيل المعرفة فيما يخصّها كأفراد، وما يهم المجتمع، وما هو مطلوب لإقامة الدين، وبناء الحياة..

فقد تكون موظفاً أو مديراً أو عاملاً أو غير ذلك، وفي ذات الوقت أنت مثقف، أو تمتلك وعياً ثقافياً يؤهلك للقيام بدورك في المجتمع، ويقوّم مسارك كفرد أو عائلة.

والإمام الصادق عليه السلام يؤكّد على امتلاك الوعي والمعرفة لكل شخص يواليه ويقول: (**لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقّهوا**..)، والتفقّه هنا ليس بمعناه الضيّق المتعارف، وإنما معناه المعرفة في جوانب الحياة.

المنظار الثقافي
ومشكلات الاجتماع والسياسية

التساؤل الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار والحسبان في ظل سيرورة الفعل الاجتماعي والسياسي، وفي حِراكاتنا المتنوعة، هو: كيف يمكن أن نعالج مشكلاتنا من دون أن يتسبب العلاج أو محاولة العلاج والتصدّي له، بأية أضرار أخرى تسببها ذات المشلكة؟ أي من دون حساسية تؤدّي إلى تفاقم المشكلة بدلاً عن حلها.

فإذا استطعنا أن نجيب على هذا التساؤل عبر التفكير في طرق الدخول إليه، سنكون أمام انفراج كبير على مستوى مسار محاولات رأب الصدع، ومحاولات النقد والتقويم ومساهمات الإصلاح والتغيير نحو الأفضل في كافّة الشؤون الاجتماعية والسياسية وغيرها.

إذا لاحظنا واقعنا السياسي والاجتماعي، نراه واقعاً يعاني من احتقان وجمود، ولا يقبل التطوير المواكب لمتطلبات العصر من جهة، ولا يقبل المراجعات النقدية من جهة أخرى، وإن حصل أي تقدّم في شأن ما، فهو عادة ما يأتي بعد سنوات مما يفترض أن يكون عليه، أي أنه سيكون متأخراً بضع سنوات عن الموعد الأفضل في

تحقيقه، ولهذا تجدنا دائماً في حالة تأخر، ومشكلاتنا في حالة تراكم، بل نجد أننا أصبحنا أمام واقع مشحون على كل من يطلب الإصلاح ويتصدّى لتقويم الوضع الراهن، هذا فضلاً عن حالة التشكيك في مقاصد أولئك حتى أصبحت سمة سائدة وتهمة جاهزة، لكل من تسوّل له نفسه التحرّك في اتجاه الإصلاح.

لعلنا نخطئ عندما نرفع شعار الشفافية ونستخدمها بشكل مطلق، فالشفافية استخدمت في واقعنا حديثاً وأسهب فيها البعض وصارت مطلباً رئيساً لدى البعض حتى أنك لا تجد خطبة أو بياناً أو تصريحاً إلا ويتضمنه هذا التعبير، متكئيين عليه للوصول إلى حلول واضحة عبر مناقشة صريحة، ولا شك أن هذا مطلب سائغ بل مهم، إلا أنه لا ينسحب على كافّة القضايا، ففي بعضها يصل التعقيد إلى أبعد حد، ويؤدي العلاج بشفافية مطلقة إلى مشكلات إضافية، خصوصاً إذا أخذ العلاج منحى مشخصناً، يحاكم الأشخاص ويجعلها السبب المطلق للمشكلات، متغافلين عن حزم الأسباب التي تكتنف المشكلات عادة ومن جهات عدّة.

هنا أيضاً لا نرفض الشخصنة من أساسها، ولكي نضع الأمور في نصابها، علينا أن نحدد متى تكون الشفافية المشخصنة هي المطلوبة، ومتى يكون استبعادها مطلوباً، وأفضل سبيل هو أن تنحصر الشخصنة في الشأن العام الرسمي، أي بأصحاب المناصب الرسمية في الدول بوصفهم يقومون بعمل وطني يشمل جميع المواطنين من خلال المنصب، وهذه الممارسة سواء عبر المحاسبة والمساءلة أو المقاضاة، هي صمّام الأمان لأداء المهام المنوطة على أكمل وجه.

أمّا الشخصنة لمعالجة الأمور في قضايا أخرى اجتماعية وحتى سياسية فقد يسوؤها هذا المنحنى، وهي تلك التي لها امتدادات اجتماعية من خلال تبني شرائح إجتماعية معيّنة لنفس الإتجاه، مما يعطي للمشكلة بعداً آخر، يؤثر بلا أدنى شك في الجانب الإجتماعي، وهناك محذور آخر يجعلنا نؤكّد على ذلك، وهو أن الرموز الاجتماعية ليست لها حصانة دبلوماسية ولا سياسية مما يشجع البعض لتفريغ أحقاده، وكل ما يحمله من شحنات سلبية ضد هذا أو ذاك، ليسيء بشكل سافر إلى الآخرين عند إرادة نقده أو مخالفة رأيه، فيثير غضب شريحة واسعة من أبناء المجتمع، مما يفتح الأبواب على مصراعيها لمقابلة الإساءة بالإساءة من قِبل البعض، ولأن الأمر يأخذ هذا البعد الاجتماعي الذي يصعب ضبطه، فهذا يضطرنا إلى اتخاذ أسلوب آخر في المعاملة مع مثل هذه المشكلات، وهو الذي يمثّل الإجابة على تساؤلنا الذي سقناه في البداية: كيف نناقش ونعالج مشكلاتنا دون أن يكون هنالك أثر سلبي على المستوى الاجتماعي، ودون إعاقة إرادة العلاج والمناقشة؟

المجال المقترح لجريان محاولات العلاج والإصلاح والمناقشة للقضايا ذات البعد الإجتماعي هو أن ننظر لمشكلاتنا من (منظار ثقافي)، لتجنب أي أثر سلبي آخر ولعدم الإساءة الشخصية لرموز المجتمع، أو الوقوع في خلافات إجتماعية واسعة تعمّق المشكلة ولا تعالجها.

وما نقصده بالمنظار الثقافي هو المعالجة التي تنظر للمشكلة

باعتبارها رؤية تتشكّل من مفاهيم عبر استخدامها لآليات معينة، يمكن البحث فيها وتطويرها بمساهمة كل الأطراف، والترفّع عن أسلوب المحاكمة التي تجسّد الواقع تجسيداً اجتماعياً صرفاً، والمنظار الثقافي بهذه الرؤية سيكون ناظراً للعمق، حيث يعالج المشكلة المطلوبة عبر ثلاث مناح مهمة على التوالي، وهي:

الأول: المنحى المفهومي.

الثاني: المنحى الآلي.

الثالث: المنحى التطبيقي.

وهذا السلم هو عبارة عن رحلة تفكير مشتركة ومتسلسلة، يمكن أن يشترك فيها كافة الأطراف، كل يضع إشكالياته، ليصلوا إلى فهم مشترك لأبعاد المشكلة.

يمكن أن ننظر للبعد التأصيلي والواقعي لهذا المنحى من خلال مفاهيم إسلامية كثيرة، ومنها المداراة كحركة إجتماعية يقوم بها الفرد في الوسط الإجتماعي، لكي يبعده عن حالة استفحال الوضع، وهي الفعل الذي يؤدّي إلى تماسك المجتمع دون التخلّي عن إصلاح قضاياه، وكما في الحديث الشريف (**مداراة الناس نصف العقل**)، وعند التسليم بأن اعتماد المنظار الاجتماعي المشخّص للواقع الاجتماعي المتمثّل في الأشخاص كرموز، أو المؤسسات والحركات والطوائف كمرجعيات، سيتسبب في مشكلات إضافية تجعل المجتمع في خلافات مؤذية ومضرّة، ويمكن الإعتماد على نظرية وقاعدة المنظار الثقافي اعتماداً على قاعدة (**لا ضرر ولا ضرار في الإسلام**)،

ولتوخّي تلك الأضرار سيكون المنحى الإصلاحي بالمنظار الثقافي حلاً مناسباً، بل ويمكن اعتماد هذا المنهج بالأصل من دون الرجوع الإضطراري، لأننا قلنا أنه ينظر للمشكلات في عمقها ويعالجها من أصولها، وهذه الخطوة تشكّل القاعدة لأي عملية إصلاحية وتغييرية حيث أن أي حركة لابد لها من معرفة تؤسس لها وتنطلق منها، كما قال الإمام علي عليه السلام لكميل ابن زياد: **(يا كميل ما من حركة إلا وتحتاج فيها إلى معرفة)**، وسيكون المنظار الاجتماعي إذا أصبح ضرورة في وضع ما في مرحلة متأخّرة، حيث يأتي في نهاية المطاف، وهنالك أسس كثيرة يمكن الإتكاء عليها لتأسيس هذا المنظار.

معالجة قضايانا السياسية والاجتماعية ككيانات، بالمنظار الثقافي، سيتيح للناقد أن يأخذ حريته في التفكير والتعبير دون أن يخدش الواقع الاجتماعي، وسيتيح لحاملي راية الإصلاح أن يقوموا بعملهم، من دون دهس قيم التعايش والسلم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه ستكون قضايانا على سلّم التقدّم بشكل دائم.

التكامل الحضاري

يتحدّث المفكّرون اليوم عن نظرية صراع الحضارات وحوار الحضارات وتعارف الحضارات وما شابهها، في عملية حساسة هي رسم العلاقة بين الحضارات أو الثقافات الإنسانية المختلقة، وهي بذلك تستشرف مستقبل الحضارات، أو ترصد الواقع الذي هي عليه، أو تنظّر فكرياً لما ينبغي أن تكون عليه مسقبلاً، ليكون العالم في صورته المثلى.

وسواء تبنّينا النظرية القائلة بالصراع أو الحوار أو التعارف والتعاون أو غيرها، فإننا أمام حقيقة أكيدة ينطق بها لسان السنن الكونية والتاريخية، وهي عملية التكامل الحضاري الذي تتداخل فيه إنجازات كل حضارة في موضوع ما، لتضاف بعضها إلى بعض مكوّنة إنجازاً أكبر يحمل صفة النجاح في صورته النهائية.

فأغلب الإنجازات الحديثة لم يكن الحكر في إنجازها بتمامها لحضارة دون أخرى.. نعم قد تكون الصورة النهائية استحكمت عند البعض وفي وقت تهيمن عليه بعض الثقافات، ولكنّها مرّت قبل ذلك بسلسلة طويلة من الاكتشافات والصناعات، مرّت من خلالها بعملية تكاملية.

فقد تتفجّر الفكرة في الشرق وترى النور بإنجازها في الغرب، أو العكس، والحديث يجري أيضاً على تطبيق القيم والأفكار التي دعا إليها الإسلام، تجري عليها هذه السنّة رغم ربّانيتها، فلو توافرت دعائمها في بيئة أخرى غير إسلامية، سينعم بنتائجها من قام بتطبيقها، كفكرة الوحدة في القرآن والتي رأينا مصداقها في السوق الأوربية المشتركة أو العملة الأوربية (اليورو)، لذلك أكدّ الإمام علي عليه السلام على المسلمين بعدم سبق غيرهم لهم بما يدعو له الإسلام من أفكار بقوله: **(الله.. الله بالقرآن لا يسبقنكم بالعمل به غيركم)**.

وكذلك عندما جاء الإسلام لم يلغ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم المنجزات الإيجابية التي حققها العرب في مرحلة ما قبل الإسلام، والمواصفات الحسنة التي كانت لديهم، مثل صفة الكرم والغيرة، ومثل الأحلاف التي كانت تدافع عن المظلومين والمستضعفين، كحلف الفضول. وفي جانب ما نراه من إنجازات حديثة وصل إليها الغرب عندما توافرت له شروط النهضة والتقدّم، كأجواء الحرية التي كانت سائدة، والإمكانيات المادية، والإدارة الناجحة والهمم العالية، تلك الإنجازات ورغم ما نراه من استئثار الغرب بها، إلا أننا لو نظرنا للعمق الفكري لها سنجد أن للمسلمين موطئ قدم فيها.. فكثير من الصناعات مثلاً يدخل الزجاج في مكوّناتها بشكل أساسي، والزجاج كان من اختراع المسلمين، والتكنلوجيا الرقمية تتكوّن من النظام العشري الذي يأخذ الصفر كعدد من الأعداد النصف في تكوينه، والصفر من إبداعات العلماء المسلمين. يقول العالم الغربي (Libry)

لولاهم ـ أي المسلمون ـ لتأخّرت نهضة أوربا لعدّة قرون)[1]، ويقول جرجي زيدان في كتابه من التمدّن الإسلامي: «لا خلاف في أن العرب هم الذين أسسوا الكيمياء الحديثة بتجاربهم، ومستحضراتهم، فاكتشفوا كثيراً من المركّبات الكيماوية التي بنيت عليها الكيمياء الحديثة»[2]، في إشارة لفكرة التكامل الحضاري التي ذكرناها.

ومن الغريب أن يمارس بعض علماء الغرب المعاصرين سياسة الاستغفال وليِّ الحقائق، خلافاً لأسلافهم الذين نطقوا بفضل المسلمين في تطوّر البشرية في شتّى المجالات، وكمثال على عدم كشف الحقائق، ما رأيته في كتاب لأحد أساتذة الجامعات الأمريكية، ويدرّس كتابه في الجامعات العربية هو الدكتور Jerome e.kaufmann وكتابه بعنوان (mathematics is..) أي (الرياضيات هي..)، ذكر هذا المؤلف في سياق التطور التاريخي لعلم الرياضيات قصّة رجل مزارع نابغ في الرياضيات، أنه تحاكم لديه ثلاثة أشخاص حول مجموعة جمال تنازعوها في القسمة بينهم، وقد قام المزارع بعملية رياضية عبقرية حل بها النزاع.. هذه القصّة الشهيرة في كتب المسلمين تنسب للإمام علي عليه السلام، الذي لم يشر الكاتب إلى اسمه أو ديانته قط. نحن لا نريد بهذا الحديث أن ننسب ما للمسلمين لهم، بل لتوضيح أن لكل حضارة إنجازاتها التي ينبغي أن تحترم وتقدّر من غير بخس،

(١) الإسلام أبداً، ص٤٩، السيد هادي المدرسي، عن قالوا في الإسلام ص١٣١
(٢) المصدر نفسه.

آملين من الله أن يتخذ المسلمون اليوم طريقهم للتقدّم عبر الأخذ بالأسباب، والاستفادة مما قدّمته الحضارات الأخرى في عملية من عمليات التكامل الحضاري.

السياسات الإصلاحية والإصلاح الإجتماعي

إن التطورات التي بدأت بثورة المعلومات، وتزايد سلطة الإعلام، والتي كانت تتخللها السياسات المهيمنة على العالم بشكل جديد، ومغاير عن محاولات الإستحواذ القديمة، صنعت تحولات كبيرة في سائر المجتمعات، وهذا ما أنشأ عصراً جديداً سمي بعصر العولمة.

وأمام تلك التحولات التي تحتّمها العولمة، بدأت الدراسات حولها من جهات مختلفة، كالجانب الإقتصادي وأثره على السوق المحلية والإقليمية، وكالتأثير السياسي الذي يهدّد سيادة الدولة الوطنية، وكخلق حالات المفارقة الواسعة بين فئتي الفقراء والأغنياء، كما كان للبعد الثقافي دراسات وتناولات اقتصرت في أغلبها على التأثير الفكري وعلى المنظومة الفكرية العامة من دون النظر للثقافة السائدة، وما نلاحظه أن تلك الإهتمامات لم تعطِ البعد الاجتماعي مقداراً كبيراً، ولم نر دراسات موسّعة تتناول بشكل أساسي ومحوري تأثير العولمة وإفرازاتها على المجتمع في ثقافته وسلوكه.

ولكن يبدو أن الجهات المختصة بدراسة التحولات المختلفة،

التفتت مؤخراً إلى ضرورة وضع البعد الاجتماعي في حسبان أي سياسة أو مبادرة أو توصيات تصدرها جهة سياسية رسمية إلى أخرى، وهو ما نراه من التقرير الذي أصدرته إحدى جهات برامج الإمم المتحدة وقد سمّيت باللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة، وبعد اعتكاف ستة وعشرين متخصصاً، أصدروا في نهاية الأمر تقريراً بعنوان (العولمة العادلة: إتاحة الفرص للجميع)، وقد وقع في ١٨٦ صفحة، كان ملخّصه يدعو السياسات العالمية لإعادة النظر في مرئياتها وسياساتها تجاه العالم، ولأن تأخذ في اعتباراتها الجوانب الاجتماعية وجعلها من المكوّنات الثابته لأي مشروع، سواء أكان مالياً أو سياسياً أو ثقافياً.

ولو تفحّصنا الأسباب التي دعت إلى تبني السياسات العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الإمريكية بالفعل لهذه النصائح، فهو ما شاهدته من تغيرات إجتماعية واسعة رافضة للسياسات الأمريكية، بل وتطوّر الوضع لتتكون مجموعات تجابه الوجود الأمريكي والغربي بشكل عام بالسلاح، وتدّعي أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت مفرخاً للإرهاب، وللفكر الديني المتطرّف، الأمر الذي يؤثر سلباً في اتجاهات مختلفة على السيادة الأمريكية التي تتمناها في العالم، لذلك توجهت إلى تبني مقولة الإصلاح للوضع في هذه المنطقة بالذات، لكي تهتم تلك الدول بحقوق الإنسان وإطلاق الحريات.

ولا شك أن إطلاق العنان للحريات المختلفة والحفاظ على الحقوق الإنسانية واحترامها، لهي من أسباب الضغط، التي تولّد

الإنفجار، إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يستدعي إصلاحاً إجتماعياً سليماً شاملاً وجذرياً، لكوننا ننظر لمفهوم الإصلاح بنظر أشمل، وهو أن يكون المجتمع رشيداً، ومساهماً في عملية التنمية بشكل مسؤول، وأن يكون المجتمع ذا صفات تكافلية وتعاونية، الصفات التي هي من افرازات الثقافة الإسلامية الإلهية.

ونحن لا يمكن أن ننتظر من السياسات العالمية بأن تنتهج نهجاً، يريد إشاعة الاصلاح الاجتماعي بالمفهوم الإسلامي الصحيح، لأنها إنما تقوم بخطوات دفع الضرر عن كياناتها، ولبلوغ أكبر قدر ممكن من السيادة العالمية، فالمخاطب في هذه الحال هو المشاريع الإصلاحية الداخلية، فهي المسؤول بمعية التسهيلات الحكومية على الوضع الاجتماعي المتردّي في المنطقة.

فلا أعتقد أن هنالك صوتاً في القرن الواحد والعشرين يقول بعدم ضرورة إصلاح المجتمع، فابتلاء المجتمع العربي والإسلامي بمشكلات عميقة ليست من نتاج فكره، أصبح أمراً واضحاً وجلياً، أما المظاهر التي تنبئ عن هذه الحقيقة فهي ما آلت إليه أوضاع الشباب من انحراف وشذوذ مقيت، يعطّل كفاءاتهم، ويخلي مسؤولياتهم عن أي عملية تنموية يحتاجها المجتمع ذاته.

قد نقول أن الوضع الاجتماعي الشبابي على الخصوص يحتاج إلى معالجة بعض مشكلاته الطبيعية التي يتعرّض لها عادة كل من يمر بهذه المرحلة العمرية، إلا أننا أصبحنا أمام مشكلات مركّبة أفرزتها مشكلات مستوردة، ففاجأتنا مجموعة (عبدة الشيطان)، وهم

مجموعة من الشباب والمراهقين، ينتهجون مساراً فوضوياً منغمساً في الرذيلة، ومنافياً لأدنى حس ذوقي عام، فضلاً عن أنها ممارسات تصطدم مع التشريعات والديانات السماوية كلّها، ومن قبلها رأينا مجموعات (المثليين) الذين شذوا عن الفطرة الإنسانية برمتها، هذه المشكلات التي لم يعتد الوضع العربي والإسلامي على أمثالها، ولم تكن الثقافة السائدة المفرزة من أدبياته، بها فجوة يمكن أن تؤدّي إلى أمثال هذه المشكلات، هي ما ينبغي أن نشد الإحزمة لمواجهتها بحكمة وعزم.

فهذه المشكلات هي نتاج التحول الجديد والإنتقال لعصر العولمة الذي فتح على مجتمعاتنا أبواباً سوداء وحمراء، تعبّر صراحة عن مجتمعات أخرى، ومحمّلة بمشكلات معقّدة ليس لنا قبلاً بها، ولا تعتبر في مفهومهم من السلبيات، وهذا ما لم نكن قد أعددنا له العدّة التي تقوم بعلاجه.

وعوداً على بدء، فإن المشاريع الإصلاحية الداخلية، مطالبة بأن ترجع لجذور المشكلة من جهة، وهي المطالبة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وعليها أن توجّه قدراً كبيراً من جهدها لعملية وضع الخطط الإصلاحية لهذه المشكلات من جهة ثانية، عبر إصلاح الثقافة التي تقوّمها، وعبر معالجة الأعراض.

ولعلّ الخلل والعجز الذي يلمّ بالمشاريع الاصلاحية الداخلية، أنها لا تولي إهتماماً واسعاً للدراسات الجادة التي تفكك المشكلات المجتمعية للنظر في أسبابها الحقيقية من جهة، ولكي تضع خططاً

عملية لمواجهتها وإصلاحها من جهة أخرى، إن الأساس مفقود في هذا الإتجاه، وهو يمكن أن يتمثّل في مراكز دراسات ولجان بحثية مختصّة لمختلف الجهات، سواء الحكومية منها، وهي التي تحمّل الثقل الكبر، والمسؤولية الأعظم، باعتبارها مالكة لزمام الأمور، أو سائر الحركات والجمعيات وسائر الجهات، فلم تعد المؤسسات الرسمية المتمثلة في النظام التعليمي الأكاديمي تُلبّي حاجة الوضع العام، هنا تتأكّد أهمية إطلاق الحريات للمراكز البحثية، لكي تسد هذه الثغرة، كما لا يمكن أن يقتصر الإعتماد على مراكز للدراسات والأبحاث، الخاصة والمستقلّة تماماً عن الجهات الفاعلة في المجتمع، باعتبار أن التكتلات التي يجمعها طيف فكري ما، ستكون أقدر على تشخيص الدور الذي يتوجّب عليها القيام به، وبالأسلوب الذي ترتأيه.

إذا كان الأساس مفقوداً، فكيف يسوغ لنا أن نطالب بإعادة النظر وتجديد الدراسات، بصور تحاكي متطلبات الوضع الجديد والتحولات الجديدة؟

فإصلاح الإنسان أساس، لتقوم على كتفيه سائر الإصلاحات، التي تترتسم صورتها بريشة ذلك الإنسان، فإذا لم يكن ذلك المجتمع صالحاً ومعافى من مشكلات كبرى، فإن الإصلاح سيكون مشوهاً وقشرياً إلى أبعد الحدود، فلا تزيده سرعة السير بعد ذلك إلا بعداً عن الطريق والهدف، الأمر الذي يفاقم المشكلة ويعقّدها.

وإذا كنّا نحن بثقافتنا الإسلامية التي تدعونا إلى البحث، وإلى

المعرفة في تحركاتنا كما هو قول الإمام علي عليه السلام: **ما من حركة إلا وتحتاج فيها إلى معرفة، لا نمتلك مثل هذه المراكز التي تقوم بهذا الدور، فإننا نرى في الجانب الآخر، أن من يتبنون السياسات العالمية وهي المنظومة الغربية بكافة أطيافها، يولون مراكز البحث ولجان الدراسات، بل والشخصيات الباحثة اهتماماً بالغاً، ورئيساً، على قاعدة إن كانت السياسة هي الرأس، فإن الثقافة هي الأساس والقاعدة، فنحن أمام تجربة عملية واضحة من جهة، وأمام أصول فكرية تؤسس لنا الإهتمام بالجهد الفكري بشكل عام، أمام هذا المشهد تتأكد الحجة على المنادين بالإصلاح الداخلي بمختلف جهاتهم، الرسمية والأهلية.**

مبدأ الحوار بين نظرتين..
التلهّي والتعدّي

لقد تعالت صيحات الحوار واشتغالاته في الأوساط الثقافية والمجتمعية والسياسية، وتصاعدت وتيرته إلى درجة كبيرة، إلا أننا ما زلنا نرى أنّ ملامح القطيعة والتدابر هي السائدة، وإذا ما صادفتنا مشاريع حوارية فإنها إما تفتقر إلى الجدية في التوجه، فلا يكتب لها الإستمرار، فتخلّف وراءها مجموعة من الهوّات التي تحتاج فيما بعد إلى ردم وإصلاح، وإما أن تخلّف لنا تلك المشاريع الحوارية مشكلات أكبر مما هو قائم، وتلك المشكلات عادة ما ترتبط بأساس الحوار والأطراف المشاركة فيه، أو كيفية إدارته وفهم القائمين عليه لمقولة الحوار مع الآخر.

لعل القائمين على مثل تلك المشاريع الحوارية في العالم الإسلامي والوطن العربي بشكل عام، ينطلقون من موقع الضعف والحاجة لأداة الحوار، وهو هنا يصبح بديلاً عن القطيعة التي تخلّف المشكلات بتلقائية، فالحوار هنا ليس أصلاً ثابتاً، ولا يمثل مبدأ للتواصل الإنساني، وإنما يأتي في حال الإضطرار، في حال إحساس طرف ما بضعفه أمام التطلعات التي يصبوا إليها، وهذه الحال لا تعبّر

عن نظرة سليمة لهذا المبدأ، بل ولا تعترف بمبدأ الحوار كأصل للتواصل بين الأطراف المتباينة أو حتى المتنازعة، فإذا لجأنا للحوار في حال الإضطرار سيكون كتناول الميتة والجيفة الملئية بالميكروبات والنجاسات في حال الإضطرار، وهنا سيكون موضع مخل في حركة الحوار، ومن الطبيعي أن يخلّف وراءه مشكلات أخرى، ولا يؤتي أكله وثماره.

ليست مسألة الحوار مع الآخر مسألة هامشية أو جزئية ضمن تركيبية تسير سيراً زمنياً، بحيث تكون أهميتها محدودة بزمن معيّن أو بواقع معين، تنتفي المداولة فيها حالما تسير عجلات الوضع المؤقت والطارئ، لنقف بعد ذلك على واقع جديد. . فالحوار كضرورة ليس بهذا الشكل، وإنما هو ضرورة أصيلة مستمرة، تعبّر عن قيمة ومبدأ في التعامل والتواصل مع الآخر، فهو مولود ولد مع ولادة الإنسان والخليقة، وهو باق بقاء الإنسان والخليقة، فقد ارتبط الحوار بخلق الإنسان واستخلافه في الأرض، ورغم أن الخالق هو رب العالمين وهو العليم والحكيم بخلقه، إلا أن ذلك لم يلغ الحالة الحوارية، حتى لو كانت للتعليم والتفهيم، فإن الله تعالى هو الحق المطلق، ورغم ذلك يحاور الملائكة عند تساؤلاتهم عن استخلاف الإنسان، حيث يقول تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا

تَعْلَمُونَ ۞ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، بل ويحاور ربنا عز وجل إبليس، وهو في مقام العصيان والتكبّر والخروج عن الطاعة الإلهية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۞ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ إلى آخر الحوار.

فالحوار حالة تواصلية بدأت مع بدء الخلق، فكيف يعمل البعض على تغييبها أو إلغائها مع الأطراف الأخرى المغايرة والمختلفة، فينبغي أن يبقى مع بقاء الإنسان ليرسم علاقاته ومسيرته المطلبية والإنجازية في واقع التنمية العامّة.

هناك إشكاليتان نجدهما في الواقع العام للعالم الإسلامي والعربي، بأنهما تحكمان الكثير من خطوات الحوار مع الآخر، وبالطبع فإن ساحتنا المحلية في البحرين مشمولة بهاتين الاشكاليتين، ويمكن أن نلاحظ تمثلاتهما في واقعنا بوضوح.

الإشكالية الأولى، هي النظرة للحوار كمبدأ من دون دواع مقصدية في نهايته، وإفراغه من محتواه القيمي، أي أن هذه الإشكالية نابعة من أساس النظر لمفهوم الحوار، ولذلك فهو لا يؤثّر على الواقع العملي لأي محاولة حوارية، والنظر للحوار من دون مقاصد وغايات فكرية تدعو للإتفاق حيناً وإلى الفهم أحياناً أخرى، فهي ستبقي كحالة أخلاقية وحسب، ومع ان الجانب الأخلاقي معتبر في الحوار، لأنه يؤدّي إلى عدم النزاع والتصارع، ولكنه لا يقدّم أية فائدة فكرية على

مستوى الفاعلية والإنجاز، ولقد عمل بعض المثقفين على تأصيل هذه الصورة من بين صور الحوار ببحث لغوي متكلّف، ليكون الحوار خاوياً ولا يريد طرف من الأطراف إقناع الآخر أو تقويمه بما يراه صالحاً بالطرق الحوارية السلمية، وإذا أردنا أن نسمي الأشياء بمسمياتها وفقاً لدوافعها ومقاصدها، فإننا سنسمي هذه الصورة بحالة التلهّي، أي أن يكون الحوار لهوياً وفارغاً من أي معنى، فهناك فرق بين أن يقسر الإنسان الطرف الآخر على تبني مقولاته وآرائه، وبين أن يقنعه بها بالكلمة والبرهان، في هذه الحالة وعندما يتوصّل الطرفان إلى قناعة مشتركة فإنهما بلا شك سيفهمان بعضهما ويتعاونان في المشتركات.

وهذه الإشكالية هي التي سادت في الأجواء النخبوية العربية، وحكمت علاقاتهم ببعضهم البعض، فلم نعد نرى من النخب أي تأثير في الواقع السياسي أو الاجتماعي والثقافي، ولم يعد المجتمع ينظر إليهم على أساس أن يقدّموا فعلاً وإنجازاً يهم الصالح العام، أو مشاريع تنموية أخرى، فالإستئناس واللهو والمسامرة هي الواقع الذي يحكم الكثير من مظاهر الحوار، وهذا ليس حواراً.

أمّا الإشكالية الأخرى التي نشاهد استحواذها على فعاليات الحوار، فهي حالة التعدّي، لا بمعنى الإعتداء، وإنما بمعنى التجاوز، أي تجاوز الحوار من طرف أوّلي إلى طرف آخر أقل أولوية، فمن ينظر للحوار كمبدأ وأصل، فإنه يسعى إلى الحوار مع الأطراف القريبة ثم يتجه نحو الأبعد، خصوصاً مع الذين يقعون في

دائرة الذات، وللإسف فإن هذه الحالة سادت الأوساط الإسلامية وفي مختلف فعالياتها، فقد شهدنا الحوار الإسلامي المسيحي، والحوار الإسلامي القومي، بمستويات وتحشيد أكثر من الحوار الإسلامي الإسلامي، الذي يكاد يكون مفقوداً ومعدوماً، وإذا شهدنا حواراً إسلامياً بين مذاهب مختلفة، فإننا لا نجد الحالة الحوارية ذاتها مع أصحاب المذهب الواحد، كجماعات وانتماءات ومدارس فكرية مختلفة، فالجماعات السنية تشكوا القطيعة، والجماعات الشيعية أيضاً تشكوا القطيعة فيما بينها، هذا إذا لم تسدِ العداوات والخلافات بين جماعات المذهب الواحد.

وما هذا إلا التعبير الصريح، وإن كان بالمستوى العملي، على أن ثقافة الحوار والنظر إليه كمبدأ وأصل مفقودة من حساباتنا كمجتمعات متنوّعة في مدارسها الفكرية، فحالة الصدق تطابق المنحى النظري المعلن على المنابر والصحف والكتب، مع الواقع العملي الذي يعاني القطيعة بصورها المختلفة، وإن حالات التواصل المجاملاتية التي يفرضها الواقع لا تغني عن الصدق شيئاً.

الغرب في اتجاه التديّن.. فهل يستمر؟

لطالما تناولت الأوساط الثقافية العلاقة بين الغرب والإسلام، من جهات عدّة وبمسميات مختلفة، مثل العلاقة بين الغرب والعرب، أو العلاقة بين الحضارات في سجالات الصراع والحوار والتعارف والتكامل، وما إليها من مسميّات تسلّط بؤرة الضوء على هذه العلاقة الجدلية التي أنتجت الكثير من النظريات والاستراتيجيات المحددة لمساراتها التعايشية أو التصادمية أو التثاقفية، ولا يخفى أن هذه الإشكالية قديمة جداً حيث كانت على صورة مواقف أحادية الجانب كل جهة وكل حركة تتبنّى منهجاً خاصّاً في التعامل مع الغرب، وكذلك الغرب نفسه له دراساته التخصصية التي يتعامل على أساساتها مع كل دولة بمنهج خاصّ، إلا أن ما فجّر هذه الإشكالية على المستوى العالمي هو المفكّر الأمريكي هنتجتون عندما أطلق نظريته المعروفة بصدام الحضارات، لتكون هذه الإشكالية همّاً عالمياً مشتركاً.

يعاود هنتجتون ليطلق مقولة أخرى حول إفرازات هذه العلاقة ليبيّن فيها أن الغرب العلماني ـ الذي بنى علمانيته على هدم الدين واعتباره نقيضاً للحداثة وحائلاً بين الشعوب وبين طموحهم التحديثي

ـ يتجه الآن وبعد مرور العديد من السنين على التقدّم العلمي في الغرب، ليتجه نحو التديّن، قال ذلك في معرض حديثه حول المأزق الذي وقعت فيه الدول الأوربية مع تركيا للإنضمام إلى دائرة الإتحاد الأوربي حيث قال: «بينما تتقدم تركيا في اتجاه علماني، يبدو أن أوروبا تتقدم في اتجاه ديني. حتى الآونة الأخيرة، كانت أوروبا بلا شك المنطقة الأكثر علمانية في العالم. لكن هذا الواقع بدأ يتغير، والسبب هو هجرة المسلمين الكثيفة إلى أوروبا والتفاعلات المتزايدة بين البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية المجاورة». جاء ذلك في صحيفة البيان الإماراتية، عدد يوم الأحد الموافق ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥م.

بهذه المقولة يقف هنتجتون أمام مخاوفه القديمة من التعاطي مع هجرة المسلمين إلى الغرب، محققاً تلك المخاوف ومبيّناً أن لها أثراً على المجتمع الغربي، وهذا أحد الأسباب التي كان ينزع بها إلى القول بحتمية الصراع بين الحضارات في نظريته المعروفة بصدام الحضارات، بل أنه وفي مقابلة مع إحدى المجلاّت العربية قبل ما يقارب الثماني سنوات، لم يخف توجّسه من هجرة المسلمين إلى بلاد الغرب بكل أنواعهم، سواء أكانوا معتدلين أو متشددين، نظراً للتأثير الذي من الممكن أن يتركوه على المجتمع الغربي، ولعل البعض ينظر لهذه المقولة بنوع من المبالغة أو التلفيق، خصوصاً أولئك الذين انبهروا بالبريق الغربي في مجال التقدّم التكنلوجي وخلطوه بالعلاقة مع الفكر الديني وروح التديّن، كعامل غير مساعد في عملية التحديث، فحاولوا التخلّي عن الدين بصورة أو بأخرى،

وهؤلاء من الطبيعي أن يتجهوا هذا الإتجاه لأنه يقلّص تبريراتهم الواهية حول عوامل التحديث والتقدّم، والعلاقة الدينية بذلك.

إن رجوع الغرب إلى الدين لا يشكل غرابة، لأن هذا الرجوع هو عودة إلى الفطرة البشرية السويّة كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]، وهو رجوع إلى سنن متناغمة مع الفطرة، وهذه الحقيقة هي التي جاءت في الحديث الشريف عن الرسول الأعظم ﷺ: **(كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه)**، فحركة المجتمع هي التي تخلق الموانع المحدِّدة لِمسارات النفس، لتبدو بعد ذلك في حالة من الضنك وعدم الراحة وعدم الإطمئنان الروحي، فيفقدوا غذاء الروح المتمثّل في ذكر الله كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، وهنا تحديداً يقع المجتمع في مشكلاته النفسية والسلوكية التي ابتلى بها المجتمع الغربي أكثر من غيره، كما تحدده الأرقام في عدد المنتحرين والمدمنين والشواذّ والمشكلات الأخلاقية الأخرى.

إذا سلّمنا بهذه الحقيقة التي أبداها هنتجتون، وتعززها بعض الوقائع، فهل هذا التوجّه نحو الدين وتحديداً الدين الإسلامي، سيستمر ويتنامى في المجتمع الغربي؟ هذا هو السؤال الأهم، لأن المشهد العالمي أصبح معقّداً بعض الشيء في حركات التديّن والتوجهات الإسلامية وكيفية تعاطيها مع الغرب، وكما يبدو فإنّ

عملية تنامي الروح الدينية تلاقي مشكلتين، مشكلة في المجتمع الغربي نفسه، وأخرى في السلوك الإسلامي، أمّا فيما يختص بالغرب، فهو وجود المانع الذي يحول دون رؤية الروح الإسلامية بقيمها العظيمة، والمانع هو الحجاب الذي خلّفته الحضارة الغربية والمتجهة نحو النفعية بدرجات أساسية، وركّزت على احتياجات البدن المادية دون غيرها، وهذا مما لا شك فيه يصنع حاجزاً كبيراً يحول بين المجتمع وبين رؤية الحقائق كما هي، والمشكلة الأخرى الخاصّة بالمسلمين هي صنع النموذج الذي يتمثّل السلوك التي يدعو لها الإسلام، والتمسّك بالرؤى الحضارية المنبثقة من مقاصد الدين وتوجيهاته، فإن وجود النموذج السيء في الواقع، والذي يناقض الدين، يعطي صورة سيئة للمجتمع الغربي عن الدين فيشكل ذلك نفوراً، وبهذا يكون البعض متحركاً باتجاه معادٍ للدين أساساً، عبر صنع نموذج سيئ، سواء أكان ذلك عن قصد أو عن غير قصد، لأن الإسلام بطبيعته سيّال ينفذ في القلب؛ لأنه متطابق مع الفطرة التي خلق الله الناس عليها، فوجود ذلك النموذج السيئ، لهو العامل الكبير في تنفير الناس من الدين، وهذه الحقيقة جاءت في القرآن الكريم كخطاب للرسول الأعظم ﷺ في دعوته: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فمن الضرورة إيجاد حالة التطابق بين الدعوة والداعية ليكون الداعية ترجمان الدعوة، ولكي يكون سلوك

الرسالي منسجماً مع الرسالة، وتأسيساً على ذلك يمكن أن نصنّف الأعمال التي تنفذها بعض الحركات التي تدّعي الإسلام، بقتل الناس صغاراً وكباراً، نساء وأبرياء، سواء في الغرب أو في البلاد الإسلامية كالعراق، بأنّها أعمال مناقضة للدين متقمّصة له من أجل محاربة الدين الأصيل أساساً.

لذلك نرى أن التوجه نحو الدين في المجتمع الغربي لم يكن بسبب تلك الحركات، وإنما كان من خلال التوجّه نحو الكتاب الإسلامي ومطالعة القرآن الكريم لمعرفة الإسلام الذي بدأوا يسمعون عنه، ويشاهدون أعمالاً تجرى بإسمه، فمن خلال المطالعات وحركة بعض الجمعيات الإسلامية في الغرب، وسلوك بعض المسلمين والتعامل معهم، أُعطي الطابع الأفضل عن الإسلام، فلو لم تكن تلك النماذج السيئة لتنامت روح الدين الإسلامي بقيمه العظيمة بشكل أسرع بكثير مما هي عليه الآن.

ثقافة الباندا..
التكنولوجيا ومعركة الإستيعاب الاجتماعي

بما أن الثقافة هي المعارف التي تشكّل سلوك الإنسان، فإننا هنا يمكن أن نطلق على سلوك معيّن بأنه ثقافة، على الخصوص إذا كان له جوانب متشعّبة تتصل بمختلف حياة الإنسان النفسية والاجتماعية والفكرية، وبالتالي فهي مؤثرة في سائر مناحي الحياة الأخرى لارتباطها بالجوانب التي ذكرناها.

وثقافة الباندا التي نحاول مناقشتها، ليست مرتبطة بدب الباندا الذي يعيش في الصين، ذو اللونين الأبيض والأسود، وإنما هي تسمية نسبة للهاتف المتنقّل من نوع نوكيا وهو نوع مزوّد بكاميرا فيديوا، وكان هذا الهاتف من أوائل الأجهزة المزودة بهذه التقنية، ويطلق عليه في المملكة السعودية هذا الإسم، وكذلك فإن هذه الثقافة لا ترتبط بالهاتف كجهاز اتصال مزوّد بخدمات قد يستفيد منها الإنسان، وإنما هذه الثقافة مرتبطة بحادثة وقعت في إحدى الدول الخليجية أو هي جريمة، كانت أداتها هي هذا النوع من الهواتف المتنقلة.

وملخّص الحادثة كما ذكرها موقع العربية نت، التابع لفضائية العربية، أن ثلاثة أشخاص قاموا بجريمة شنعاء انتهكوا فيها شرف فتاة جرّاء مشاجرات وخلافات كانت بينهم، فلجأوا لتصوير الفتاة في حال اغتصابهم لها، وتكميلاً للجريمة بثّت هذه الحادثة عبر الانترنت، ونشرت على نطاق واسع ليراها كل من يرغب في مشاهدة مثل هذه الحوادث، وقد أثارت هذه الفضيحة ضجّة واسعة النطاق على مستوى الدولة الخليجية التي وقعت فيها الحادثة، وحصَّلت منتديات الإنترنت مادة حيّة لتكون محل نقاشها، ولأن أفق شبكة الإنترنت ليس كالديوانيات البيتية في محدوديتها، بل هو نطاق بلا حدود، فقد اشترك عدد هائل من الناس من مختلف الدول في تداول هذه القضية كل بأسلوبه.

وقد سجّلت حوادث مشابهة في دول خليجية أخرى، ثم ساد مصطلح جديد في عالم الإنترنت هو (فتاة الباندا) الذي يعبّر عن الضحية التي تقع فريسة حادثة مشابهة من مجموعة من الشباب المستهتر، أو تعبّر عن الفتيات المتساهلات والمستهترات بعرضهن وشرفهن، والمشكلة ليست في هذه الحادثة وحسب، بل هي في نوع الثقافة التي يحملها أمثال هؤلاء الشباب، والتي تدفعهم إلى أمثال هذه الأعمال المشينة معبرة عن ضعة في الأخلاق والسلوك، وضعف في الوازع الديني، فالمشكلة أوسع من حالة أو حالتين هنا أو هناك، بل المشكلة في حالة عامة تجمع أنواعاً من السلوك الذي يختصّ بأسلوب التعامل مع التقنيات الحديثة، وكيف تجري مؤثرات هذه الأجهزة المختلفة في الحياة الاجتماعية.

لقد أثارت تلك القضايا الرأي العام في بعض المناطق، وأثارت تجاذبات متنوعة دخل فيها القانونيون معبرين عن مصداقية تسجيل تلك الأجهزة، وهل يصلح أن تكون مستمسكاً قانونياً يُحاكم على أساسه الجاني؟، ودخل فيها الأطباء النفسيون ليحللوا سلوك الجاني الذي يعتمد مثل هذه الأساليب، كما دخل الاجتماعيون ليعبّروا عن رأيهم في البيئة التي تنتج أمثال هذا السلوك، ومن جهة أخرى، فإن السلطات الأمنية والرقابية اتجهت للتشكيك في قرار السماح لهذه الأجهزة في الدخول لأسواقنا العربية ومدى فائدته للحياة العامّة التي كسّر خصوصيتها، فاتخذت بعض الإجراءات، وصلت لمنع مثل هذه الأجهزة من الدخول إلى الحدود.

إلا أن القضية لابد أن ننظر إليها بشكل أوسع ومن منظار جذري، وبالتالي فإن الإهتمام يستدعي أن يكون أوسع من ذلك، لأن أي قرارات تقضي بمنع جهاز ما أو تجريم شخص ما، ستكون معالجة سطحية لا تؤدّي إلى نتيجة؛ فهي حالة أوسع من تلك الأمثلة لأنها تشمل الكثير من الأجهزة، والكثير من أنواع السلوك، والتي لا يعني بالضرورة أنّها ستكون بمستوى ذلك التدّني ذاته، بل قد نرى بعض السلوك طبيعية بحسب الظاهر، إلا أن تراكمها قد يسبب مشكلة أخرى.

فعلى سبيل المثال، وفي الجانب الاجتماعي، يرى بعض الباحثين النفسيين أن الإعتماد على الرسائل القصيرة من قبل المراهقين كأداة للتواصل بين الأصدقاء، يثير المخاوف على مستقبل الناشئين الذين

سيكونون شباباً في مرحلة لاحقة، فإكثارهم من استخدام هذه الرسائل في مختلف الظروف سيؤثر سلباً على القدرة التواصلية مع المجتمع وسيفقدهم مهارات الاندماج فيه، فنحن قد ننظر لهذا السلوك على أنه طبيعي، إلا أنه بالنظر للتراكم سنكون أمام جيل كامل من الشباب يفتقر لروح الإجتماع والمشاركة، وهي أبعاد مهمة ترتبط بجهات أخرى. وعلى سبيل المثال لنأخذ إحصائية نشرها اتحاد معلومات الهاتف بالمملكة المتحدة (أم، دي،ايه) يذكر أن استخدام الرسائل القصيرة قد فاق التوقعات في الربع الأول من العام ٢٠٠٤م، فمن قاعدة عريضة من العملاء تشمل أكثر من ٥٠٤٧ مليون شخص، جاءت خدمة (جي بي آر سي) في المرتبة الأولى برصد ٥٠١٦ مليون شخص، ويمثل هذا الرقم معدل انتشار نسبته ٣٥٪.

وفي الجانب الثقافي يمكن أن نسوق مثال استخدام شبكة الإنترنت وتأثيرها على قراءة الكتاب، واكتفاء الشباب بتصفّح المواقع بنظرات عابرة، خالية من أي اهتمام بنوع المادة التي يكتسبها، هذا مع العلم أن أكثر الشباب يستغرق ساعات طويلة أمام شاشة الكبيوتر، وهو أمر أثار مشكلات أسرية وصلت بعضها للطلاق بين الزوجين، فقد لجأت زوجة (طبيبة) إلى إحدى المحاكم في مصر لتشكوا ضرّتها التي سلبت منها زوجها بحيث أصبح لا يعيرها أي اهتمام، ولا يعدل حتى بينها وبين ضرّتها، وقد فوجِئت المحكمة بأن الضرّة ليست إمرأة، بل هي جهاز الكبيوتر الذي يتسمّر زوجها أمامه بالساعات من دون أدنى فائدة.. ولم تكن تلك الحادثة يتيمة بل إن الكثير من الاستطلاعات

شملت مجموعة من الزوجات اللاتي يشكين مثل هذا السلوك من أزواجهن مؤكدين هذه الحقيقة.

فهل أننا بعد تخلفنا في مجال التكنلوجيا تصنيعاً وتخطيطاً، وقد أصبحنا ضمن قائمة المستهلكين، لم نفلح حتى في طريقة استهلاكنا، ولم نفلح في إدارة الأجهزة الحديثة لتخدم حياتنا وأهدافنا؟!

إن **ثقافة الباندا** التي هي مجال الحديث، أعطت الإرادة بيد الآلة لا بيد المستخدم لها، وسلّمت زمام الأمر إلى الشهوات في مقابل العقل، ولا يمكن أن نعالجها بمنع جهاز معيّن، مالم نمنع الثقافة التي أدّت إلى سلوك متراخ ومستسلم لأهوائه، في الحقيقة إن الآلات التي تسهِّل الأعمال وتسدي الخدمات السريعة والنوعية للإنسان هي أبلغ شاهد على تقصير الإنسان وتراجعه في عمله أو في علاقاته وسائر انجازاته، فإذا وجدت الثقافة التي تطوّع كل آلة لخدمة أهدافه وتطلعاته، فسيشهد المستخدم تطوراً ملحوظاً، أمّا إذا غابت تلك الثقافة فإنه سيتقهقر، وستنتج لنا مشكلات أخلاقية واجتماعية، وغيرها.

ويمكن أن نضع مجموعة من النصائح التي تدعم الإستفادة السليمة لمختلف التقنيات الحديثة، ولكي لا نقع فريسة ثقافة الباندا بمختلف جوانبها.

١/ الإهتمام بالجانب الشرعي الذي يثمثّل في أحكام الدين الخاصّة بالحلال والحرام، وعلى الخصوص فيما يرتبط بحقوق الآخرين، وانتهاك حرماتهم وأسرارهم، كالتجسّس، ونشر الرذيلة،

وفضح الآخرين، أو التلفيق ضدهم عبر الفنيّات بمعالج الصور أو الصوت وما شابه ذلك، فكل هذه الأفعال من المحرمات الأكيدة، بل أن لها رد فعل سلبي على نفس الفاعل من نفس جنس العمل في الدنيا قبل الآخرة كما يستفاد من مجموعة من الروايات، فخلق الوازع الديني الملتزم بتعاليم الله تعالى سيؤدّي إلى علاج جزء كبير هذا من المرض.

٢/ النظر إلى المجتمع وحركته بنظرة واعية، وأهم ملاحظة ينبغي الإهتمام لها في هذا السياق، أن ينظر الإنسان الفرد لنفسه على أنه جزء مهم من هذا المجتمع، وبالتالي فإن عليه واجبات إزاءه، وله كذلك حقوق، وإن سبيل المشاركة الفاعلة والواعية في المجتمع هو الإندماج فيه، وذلك رهين بأن يقدّم المجتمع ويغيّره إلى الأفضل، وإن أي فائدة تعود على المجتمع فهي بالضرورة ستكون فائدة للفرد، لأن الجزء متأثر بالكل... فهنا تأتي مشكلة الإنغلاق والإنعزال عن المجتمع بسبب الأجهزة الحديثة أو غيرها والإكتفاء بالعلاقات الإلكترونية الغائبة عن دائرة الفعل والتأثير الاجتماعيين.

٣/ لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن هذه الآلات والأجهزة لا بدَّ أن تصبّ في صالح الإنسان، بقانون (التسخير) في مختلف مجالات الحياة المعيشية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فعندما تؤسس هذه الفكرة سيكون من السهل على الإنسان أن يقف ليراجع أسلوب تعامله مع مختلف الأجهزة التي ملأت حياتنا من كل جهة، فماذا قدّم هذا الجهاز المحمول لي من خدمات وهو بهذه المواصفات، مالذي غيّره

جهاز الكبيوتر في حياتي بمختلف مستوياتها، وكيف أصبحت حياتي وعلاقاتي عندما دخلت ضمن المستخدمين لشبة الإنترنت، وهكذا، فمثل هذه الأسئلة ستجعلنا نسيطر على الآلات التي نستخدمها، وسنمسك بزمام أمرها لتنقلنا إلى رحاب أفضل في الأداء والإنجاز.

الحجّ.. خروج من زمن العولمة

فريضة الحج إلى بيت الله الحرام هي فريضة تعنى بجوانب عديدة من الجوانب التي يحتاج إليها الإنسان، فهي تنمّي روحه والتزامه العبادي، وتنمّي قوته العقلية، وتوسّع رقعة التواصل الاجتماعي لديه، وفيها منافع دنيوية للعباد والبلاد، حيث تنشط فيه العمليات التجارية بفضل تدفّق الملايين من الحجاج إلى منطقة مكة المكرّمة في الوقت المحدّد لفريضة للحج... فهي بخلاف بقية الواجبات الإسلامية، التي لها توقيت محدود إلا أنها تؤدّى في أي مكان من العالم، كما أنها تؤدّى بالشكل الفردي عادة، إلا أن فريضة الحج لها امتيازات عديدة، فترى المسلمين يتوجهون زرافات زرافات إلى مهوى القلوب استجابة لنداء الرب الكريم، كما يقول تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ * لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٧ ـ ٢٨]).

وللحج كرحلة عبادية متكاملة أهمية بالغة في الدين الإسلامي، وقد أولاها الأئمة الأطهار عليهم السلام مساحة واسعة في أحاديثهم، حيث

وجّهوا المسلمين إليها وحثّوهم على التواصل الدائم معها، ليصل الناس إلى حد الإدمان، لما في الحج من منافع عظيمة قد لا تخطر على قلب البشر. وفي مفاضلة بين الحج وأعمال الخير الأخرى التي قد يظن البعض أنها تكفيه عن ذهابه للحج، يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: **(لو كان لأحدكم مثل أبي قبيس ـ وهو جبل كبير معروف ـ ذهب ينفقه في سبيل الله، ما عدل الحج، ولدرهم ينفقه الحاج يعدل ألفي درهم في سبيل الله)**. والحج من العبادات النادرة التي جاءت كلمة (إدمان) في الروايات عنها، أي أن يتعوّد الإنسان عليها إلى حدّ لا ينفك عنها، بل أن الذي جرّب الحج يجد في نفسه شوقاً دائماً وتعلّقاً بتلك البقعة الطاهرة والمناسك الربانية، ومن تلك الوصايا التي تدعو إلى إدمان الحج قول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: **(عليكم بحج هذا البيت فأدمنوه، فإن في إدمانكم الحج دفع مكاره الدنيا عنكم وأهوال يوم القيامة)**، وهذا الحديث يشير إلى آثار الحج الدنيوية مع الآخروية.

وآثار الحج ليست مقصورة على زمن دون آخر، فهي باقية بقاء الإسلام، ومتجددة بتجدد الزمان، وملبية لكافة حاجاته، وفيه علاجات لمختلف مشكلاته كما هي خاصيّة الدين وسائر عباداته، وفي زمن العولمة المخترق لكافة الحجب والحدود... والذي تعرّضت فيه كافة أنواع السيادة إلى الإنتهاك والإختراق من الفضاء وغير الفضاء، سواء سيادة الدولة بحسب (هوبز)، أو السيادة الشعبية بحسب (جان جاك روسوا)، أو سيادة المؤسسات والمجالس النيابية

أو حتى سيادة الدين أو غيرها، في هذا الزمن أصبحت الشعوب المغلوبة على أمرها، وهي شعوب العالم الثالث والتي تدخل من ضمنها الدول الإسلامية، في خضمّ تفاعلات عولمية تشابكت فيها أنواع الثقافات والأذواق، وتسللت السلوكيات المنافية للدين إلى دور المجتمع المسلم بثياب مبهرة وجذابة، ولا يشك أحد أن العالم الإسلامي يعيش على مستواه الاجتماعي مشكلات كبرى، متمثّلة في التدنّي الثقافي وعدم الاهتمام بقضاياه المصيرية الكبرى، وفي التحلّل الإخلاقي بشيوع المحرمات والفواحش ما ظهر منها وما بطن، فجرائم الإغتصاب والإباحية في حالة ازدياد، ومظاهر الإباحية أصبحت روتيناً يعايشه الناس في كل مكان يرتادونه، كما أن اللجوء للمخدرات والمسكرات أصبح ميسوراً وكبيراً، وبفعل تراكمات من المشاكل الحياتية تفشّت حالات التفكك الأسري وسوء المعاملة الزوجية وانحراف الأبناء. في هذه الظروف التي تحكي عنها الأرقام ما تحكي أصبحت نفسية الإنسان المسلم مهترئة ومشتّتة بعيداً كل البعد عن حالة النقاء والصفاء التي يراد لها أن تكون فيه، وأمام هذا المشهد ينهضُ سؤال طالما راود الكثير من العلماء المفكرين: ماذا نصنع في زمن مظاهر العولمة السلبية وسيادة التكنلوجيا لجيل الشباب؟

والإجابة على هذا التساؤل الذي شغل عقل الكثير من المهتمين، ليس سهلاً بطبيعة الحال، لكون المعطيات والإمكانيات التي يتوفّر عليها المجتمع الإسلامي لا تفي ولو بجزء يسير لمواجهة الطوفان الجارف من العادات والسلوكيات السلبية واللاأخلاقية، فهنالك أموال

بالملايين تصرف بشكل مستمر لشحن السوق الإسلامية بالسلع الثقافية، التي من شأنها تغيير نمط حياة الإنسان المسلم، فالبعض وللإجابة على ذلك التساؤل اتهم ثقافة المسلمين بالتقصير، والبعض اتهم جهود العلماء والدعاة، والبعض وجّه التهم إلى الحكّام وسياسات التبعية، والبعض يدعو إلى العزلة عن كل ذلك العالم، والبعض دعى إلى الدخول بكل ما أوتينا من قوّة بالفعل والأداء الجيّد مستفيدين من التكنولوجيا الحديثة، فكل تلك الإجابات أسباب للمشكلة وبعض الحلول التي لا يرقى لها الواقع وفقاً لإمكانياته المحدودة.

في زمن العولمة وفي ظل هذه الإشكالية، وبغض النظر عن تبّني أي الحلول والتوجهات لمواجهة المدّ الجارف، فإن الإنسان المسلم له خصوصيات نفسية وروحية متشكّلة من تعاليم الدين، وهي ما يدعو إليها الدين في مجمل إرشاداته وتوصياته، حيث الإنسان المخلص لله تعالى، والخاشع في عبادته، والبرّ في أعماله، والوقور في هيئته، والبشوش في عشرته، والمنصف في تعامله، المرتبط بالله بشكل دائم، هذه النفسية هي ما ينبغي أن تصان، وهي ما ينبغي أن نتوجّه إليها بالعناية، لأنها هي التي سوف تتحرّك في دائرة التحدّي الدائر، وهي التي يوجّه إليها النفوذ في سياسات إعلامية وثقافية مدروسة، لكي تتغيّر وتنحرف عن المواصفات التي ينبغي أن تكون عليها.

يأتي هنا دور الحج في ذلك الزمن المعلوم، للخروج بالنفس من

زمن العولمة وأجوائها السلبية المطبقة على كافة نواحي حياة الإنسان، لتدخل في الأشهر المعلومات، والأرض المباركة التي جعلها الله عزَّ وجل هدى للناس وأمناً من كل المشكلات العالمية، ليؤدّي فيها الإنسان السلوك القويم، ومحل التزوّد بوقود التقوى للاستقواء على مكاره الدهر، حيث يقول تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧]. فرحلة الحج وإدمانه بالخصوص هو محطة تزوّد بشكل دوري لكافة المسلمين في العالم، لأن الله تعالى جعل البيت الحرام مكاناً آمناً لا يجوز فيه الإعتداء ولا ارتكاب المحرمات، ووضع الله عز وجل فيه الآيات البينات والمعالم الربانية التي ترشد النفس إلى ضالتها، كما يقول عز وجل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ۞ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران٩٦.٩٧]. ففي الحج يتوفّر الجو الخاص الذي عبّر عنه تعالى بالمبارك لينال الانسان قسطاً من الوقت خارجاً عن دائرة الصراع الدنيوي وخارجاً عن جميع مشكلاته وتحدياته، لكي يعود لمواجهتها نقياً ومحافظاً على هذا النقاء بصورة مستمرة، لذلك نجد أن السياق القرآني في سورة الحج وبعد أن عدّد مناسك الحج للناس، قد ذكر ما يواجهه في الحياة من مشكلات الإظطهاد والتهجير ووعده بالنصر، وذكرعمارة البلاد

والتمكين في الأرض بالمعروف، حيث قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [سورة الحج من ٣٩ ـ ٤١].

تفاعلات الخوف والحذر
في سوق الدنيا وسوق الآخرة

لا شك أن «العقل يوجب الحذر»، وأن «الحذر يغلبه القدر»، إلا أن الإنسان قد يشغله هاجس الحذر وهو متلبّس بالخوف، فيكون أسيراً مرتهناً لذلك الخوف، فلا يحرك ساكناً تجاه ما ينفعه.

الداعي لهذا الكلام هو ما رأيناه في موسم الحج في العام ١٤٣٠ للهجرة، حيث أصاب الناس الهلع والخوف جراء انتشار الوباء الشهير بانفلونزا الخنازير، الذي اتخذت الدول إزاءه الإجراءات الكبيرة من أجل محاربته وانتشاره، كونه وباءاً عالمياً. . وقد تسبب موتاً لبعض الناس في كافة أرجاء العالم.

لقد ظهرت التأثيرات على موسم الحج بدءاً بالحديث في أروقة حكومات الدول الإسلامية عن فكرة منع الحج أو تقييده أو وضع اشتراطات على الحجاج، بهدف الحدِّ من ذلك الوباء، وبسبب تلك الأحاديث الرسمية، إضافة إلى التناول الإعلامي الواسع، بدأ الناس في إعادة التفكير في التوجه لبيت الله الحرام، وقد تجلت بالفعل تلك التخوفات في إعلان الكثير من أرباب الحملات التي تقدم خدمات

الحج، بالامتناع هذا العام عن التوجه للحج لمعاناتها من عدم تسجيل العدد الكافي، وقد تقلصت بالفعل أعداد الحملات، بل أعداد الوافدين إلى بيت الله بشكل عام نسبةً للأعوام السابقة، حتى أن بعض الدول الإسلامية أعلنت أنها ألغت ٥٠٪ من عقود إيجارات العمارات التي تستأجرها في كل عام، وأعلنت العديد من الدول أن أكثر من ٥٠٪ من حملاتها قد ألغت ذهابها إلى الحج.

وقد طالعتنا صحيفة الشرق الأوسط، في عددها الصادر في ٢٨ ذو القعدة١٤٣٠هـ، أنه قبل يومين من إغلاق أبواب تصاريح حجاج الداخل ـ بالسعودية ـ نقلاً عن رئيس لجنة الحج والعمرة أن انخفاضاً يعدّ بـ ٧٠٪ من أعداد حجاج الداخل نسبة عن كل عام لنفس الفترة، وأعلنت أن هذا سيكبد شركات ومؤسسات حجاج الداخل خسائر مالية تقدر بمئات ملايين الريالات، وعزا هذا التراجع الكبير في أعداد حجاج الداخل إلى الخوف من تفشي مرض انفلونزا الخنازير بين حجاج هذا العام.

فهذا العزوف النسبي يعدّ كبيراً أمام أهمية الحج بالنسبة للمسلمين، وأمام أهمية الحج بالنسبة لبناء الشخصية المؤمنة، وهنا نحن بحاجة لوعي التوازنات المفاهيمية في مسألة الخوف والحذر والقدر، لكي يكون سلوكنا متوازناً ولا تفوتنا بسببه الفوائد العظمى في رحاب بيت الله الحرام.

يمكننا أن نلاحظ النظرة العامة لارتياد الأسواق والمناسبات

الاجتماعية والترفيهية في مقابل النظرة حول الإقبال على الحج، فإن المقطوع به لمن يخشى شيئاً أنّه يأخذ الحيطة والحذر لكي يؤدي حياته بشكلها الطبيعي، وهذا ما حدث بالفعل في مسألة ارتياد الأسواق من أجل أن يوفر الإنسان لنفسه الغذاء أو اللباس، بل حتى لكي يمارس حياته الاجتماعية والترويحية بشكل طبيعي، فقد بدأ الناس بأخذ احتياطاتهم في الأسواق والمدارس والمناسبات لتجنب أي إصابة بالمرض. إلا أن هذا التوجه لم يحدث عند الكثير من الناس إزاء فريضة الحج فامتنع الكثير منهم عن أصل الذهاب إلى الحج.

ويبدو أن أهم الأسباب في ذلك العزوف هو التلبس بالخوف الذي يجعل الإنسان ينشغل بالحذر ويتعذر به، متناسياً أو غافلاً عن الفوائد العظمى لحج بيت الله الحرام، فعندما شعر الإنسان بفائدة سوق الدنيا في أطعمتها وألبستها، وعندما شعر بفائدة التعليم في المدارس والجامعات وكذا شعر بفائدة التواصل الاجتماعي، أخذ على عاتقه اتخاذ إجراءات الحيطة العادية من أجل الوقاية من الوباء بناءاً على أن «**العقل يوجب الحذر**» وأن «**درهم وقاية خير من قنطار علاج**»، كما يقول الإمام علي عليه السلام.

إلا أن الكثير من العازفين عن الحج لم يستشعروا تلك الفوائد التي لا يمكن أن تقدر بثمن في سوق الآخرة وهو الحج، كما في الأحاديث الكثيرة، ومنها قول الإمام علي عليه السلام: «**الحاج والمعتمر وفد الله وحق على الله تعالى أن يكرم وفده ويحبوه بالمغفرة**».

وقال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: «**حجوا واعتمروا تصح أبدانكم وتتسع أرزاقكم وتكفون مؤونات عيالكم**».

ويتحدث الإمام الصادق عليه السلام عن هذا السوق العظيم بقوله: «**الحج والعمرة سوقان من أسواق الآخرة اللازم لهما في ضمان الله، إن أبقاه أدّاه إلى عياله وإن أماته أدخله الجنة**».

فأمام هذا الفضل العظيم لابد أن يجدّ الإنسان في التفكير على الحرص بأن يكون ضمن وفد الله، خصوصاً أولئك الذين أدمنوا الحج في أوقات الرخاء والدعة، فيتركوه عند أول خوف، فكما أخذت الاحتياطات لأسواق الدنيا فينبغي أن تؤخذ الاحتياطات لأسواق الآخرة، بغية نيل فوائدها الجمّة.

فالحل هو استحضار عظمة الحج، والإيمان الحقيقي بتلك الفوائد التي ترجع إلى الحاج في الدنيا والآخرة معاً..

فإن قلب الإنسان عندما يميل إلى تبرير واقعه بناءً على موازين الهوى، فإنه ينحرف ولا يتخذ القرارات الصائبة، فلابد أن يستحضر العقل والإيمان من أجل الوصول إلى النضج في القرارات.

يقول الإمام علي عليه السلام في هذا الصدد: «**أعجب مافي الإنسان قلبه، له موارد من الحكمة وأضداد من خلافها** ـ إلى أن يقول ـ **وإن سعد بالرضا نسي التحفظ، وإن ناله الخوف شغله الحذر**».

ففي نهاية المطاف ومع أخذ الحيطة والحذر، فإن القدر لا مفر منه، فعلى الإنسان أن يسعى ويعمل ما في وسعه لكي يدفع عن نفسه الأمراض وكافة أشكال الأذى، ولكنه لا يملك أجله، لهذا قال أمير

المؤمنين عليه السلام: «**القدر يغلب الحذر**». مع الفارق بين أسواق الدنيا وأسواق الآخرة، في أن الأذى في أسواق الآخرة يثاب عليه الإنسان وهو بعين الله تعالى، «**فإن أماته أدخله جنته**» كما قال الإمام الصادق عليه السلام.

بل إن إدمان أسواق الآخرة أمانٌ في الدنيا والآخرة، فعن الإمام الصادق عليه السلام: «**عليكم بحج هذا البيت فأدمنوه، فإن في إدمانكم الحج دفع مكاره الدنيا عنكم، وأهوال يوم القيامة**».

قراءة مشروع الإمام الصادق عليه السلام
بين الطائفيين والموالين

للمرّة الثانية قامت قناة المستقلة التي يترأسها الدكتور حامد الهاشمي، بإطلاق حلقات حوراية مثيرة للجدل قبل فترة[1]، فإن كانت الحوارات المذهبية الأولى لها وجه تبرير في انفعاليتها وشذوذها عن المطلوب، لكونها تناقش أسساً مذهبية يحرص الجميع على إثبات أحقيتها والتزامه بمنهج الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أن إنشاء حوارات مطوّلة حول شخصية الإمام الصادق عليه السلام لا يبرر بأدنى تبرير المنحى الذي انتحته هذه الحوارات. فقد اتجهت نحو الجدل الأول، أي المذهبي، وتركت أساس البحث وهو قراءة مشروع الإمام الصادق عليه السلام جانباً، ولعل ذلك نابع من ثأر المتحاورين على خلفية الحوارات التي بثّت قبل ذلك، وهذا الخطأ الذي وقع فيه المتحاورون، وكان يمكن للقناة أن تتخطّى هذا الأمر بتجنّب تكرار الوجوه، واختيار شخصيات باحثة تعبّر عن موضوع البحث بكل تجرّد.

(١) كانت الحوارات الأولى حول المسألة المذهبية في شهر رمضان من العام ١٤٢٤هـ، أمّا الحوارات التي كانت عن الإمام الصادق عليه السلام، فكانت في أوائل العام ١٤٢٥هـ.

لست هنا مدافعاً عن طرف من أطراف الحوار، ولكني آسف على الحال العامّة التي تنتج مثل هذه الفعاليات، التي تقوم بدور سلبي في الأمة، ولا تقدّم الإرث الإسلامي بشكله الحقيقي والمطلوب، بل ولا تنتهج نهجاً علمياً يظهّر ويكتشف الإنجازات العلمية والفكرية التي تمثّل نقاط إشعاع في التاريخ الإسلامي، ويمكن من خلالها أن يتعرّف غير المسلمين على التاريخ العلمي والعطاء المتنوّع في المجالات العلمية المختلفة. فضلاً عن ذلك فإن مثل هذه الحوارات والندوات ينبغي أن تكون مصدر وفاق وتقارب لا مثيرة للشقاق والإحتراب، فيكون التاريخ الناصع والذي يمكن أن يكون محل وفاق هو الذي يثير في الطرفين كوامن الحقد، والنتيجة هي الفشل على المستويين، فلم نستطع أن نستفيد من تراثنا العلمي الناصع، ولم نفلح في رأب الصدع وتقريب المسافات في واقعنا الاجتماعي، وهذه هي القاعدة الثابتة التي يتحدّث عنها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، فالنزاع يصيب المجتمع الإسلامي بالفشل، فلا يتقدّم ولا يستفيد من مكامن الوفاق لديه، وذهاب الريح هو ذهاب للقوة والخصوصية التي يراها الآخر في المسلمين، فالآية تقرر هذه الحقيقة وهي ضياع المستويين، الداخل والخارج، وهذا ما ينتجه التعامل الخطأ، والتعامل غير المدروس مع الإنجازات التاريخية ومواطن القوة في التاريخ.

فهل يصل بنا الأمر أن نحجّم دور الإمام الصادق عليه السلام في حقبة من حقب التاريخ المهمة، بما أنتج من فكر وعلم، وبما تبنى من

مشروع في تلك المرحلة التي قدّم فيها أكبر مشروع علمي إسلامي بلا خلاف؟

إنني بلا أدنى شك لا أظن أن هناك من العلماء الراشدين، من كلا الفريقين السني والشيعي، منْ يذهب لتحجيم دور الإمام الصادق عليه السلام، أو يلغي المشروع الذي قام به من أثر على النهضة العلمية للمسلين كافة بمختلف مذاهبهم، وقد تابعت الكثير من الفعاليات العلمية الراقية التي عبّر فيها كلا الفريقين بما يؤمن به، عبر دراسات وتصريحات تنمّ عن وعي لضرورة المرحلة التي عاشها الإمام عليه السلام وأثره في تنميتها، إلا أنه قد يشذ الشاذ من كل قوم، على خلفية الإلغاء والتكفير.

وأتذكر في العام ١٩٩٠م قامت المستشارية الإيرانية في دمشق بإقامة مؤتمر الإمام الصادق عليه السلام، وقد دعت إليه الكثير من العلماء من مذاهب مختلفة،كان منهم الشيخ أحمد كفتاروا المفتي السوري، وقد صدر عن المؤتمر كتاب لمّ بحوث المؤتمر، وقد كانت بحق بحوثاً تبرز الدور العلمي للإمام الصادق عليه السلام للمسلين كافة من دون استثناء.

وتحت عنوان (الإمام الصادق مشروع حضاري شامل) أقامت الحوزة الزينبية بالتعاون مع مركز الفردوس للثقافة والإعلام (اللبناني)، ندوة مطوّلة في منطقة السيدة زينب بسورية، وقد دعت لها الكثير من علماء الدين والأكاديميين من كلا المذهبين السني والشيعي، وقد شارك في الندوة والبحوث كلا من العلامة الشيخ

جعفر الهادي (أستاذ في الحوزة العلمية ـ إيران)، والأستاذ الدكتور أحمد راسم النفيس (أستاذ في كلية الطب ـ مصر) والأستاذ علي حيدر (أستاذ في كلية الطب ـ العراق) والشيخ الدكتور محمود عكام (أستاذ في كلية الشريعة ـ سوريا) والأستاذ الدكتور علي عقلة عرسان (رئيس اتحاد الكتاب العرب ـ سوريا) والأستاذ جوزيف الهاشم (شاعر وكاتب مسيحي ووزير سابق ـ لبنان). . . وقد ناقش المؤتمر موضوعات عدّة هي: الإمام الصادق والحركة الفكرية، الإمام الصادق والعلوم الطبيعية، الإمام الصادق أسوة في الفقه والاستنباط، الإمام الصادق ورسالة أهل البيت، الإمام الصادق محيي السنة المحمدية، الإمام الصادق ملهم الكيمياء.

و كان الحضور لافتاً، حيث حضر الكثير من العلماء من غير المشاركين، وقد أبدوا سعادتهم بالندوة وموضوعاتها، وعبّروا عن أهمية أن تقام مثل هذه الندوات حول الإمام الصادق عليه السلام بالخصوص، لأنه وكما يقول الشيخ محمود العائري ـ إمام وخطيب جامع منطقة السومرية: «إمام المذاهب وشيخ أبي حنيفة والمذاهب كلها»، ويردف قائلاً: «كما أعجبتني كلمة قالها الشاعر جوزيف الهاشم في الندوة، هي: «أن لا نعرف سيرة الإمام الصادق فمعنى ذلك نقص بحقنا». وهذا هو العمل الذي يجب ان يقوم به المسلمون من أجل التكافؤ والتعاصم، إذن علينا أن نقتدي بالنبي وآل البيت. ونكثر من إقامة هذه المؤتمرات وهذه المحاضرات. فوالله إن لم نجتمع لم نكن أمة مسلمة إلا إذا اعتصمنا بحبل الله جميعا».

ومن أجل وضع ملامح لقراءة مشروع الإمام الصادق عليه السلام، لا بدّ من دراسة العصر الذي عاشه ومراجعة الظروف السياسية التي أحاطت به، كما ينبغي أن نطرح مجموعة من التساؤلات في النتائج التي أفضت إليها تلك الممارسة، ببحث مقارن بين فترة ما قبل الإمام والفترة التي تلته، ولا بدّ من دراسة طبيعة المشروع ومدى ملائمته مع تلك الظروف.

إن الظروف التي ابتدأ خلالها الإمام الصادق عليه السلام مشروعه كانت تحكمها الصراعات على السلطة التي تمثلت في صراع بني أمية مع بني العباس، فكانت نتيجتها انتهاء الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية، وبطبيعة الحال فإن المجتمع سيكون مشغولاً بتلك التجاذبات والولاءات، في حين أن الفترة التي عاشها الإمام زين العابدين عليه السلام جدّ الإمام الصادق، وكذلك أبيه الإمام الباقر عليه السلام كانت فترة فتوحات للجيوش الإسلامية، فبسطت أيدي المسلمين على دول كثيرة من الحجاز إلى الشرق وأقصى الغرب، فقد شخّص الإمام الصادق عليه السلام هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها المسلمون عامة، ولجأ لإطلاق مشروعه بشكل واضح، وبقوة ووثاقة، وهو المشروع العلمي الذي يراد له النهوض بالمستوى العلمي للأمة الإسلامية من خلال بناء قوافل من العلماء في مختلف المجالات، كما أن الإنفتاح على الثقافات الأخرى شكّل بعداً هاماً في الإصرار على المضي قدماً في المشروع، لكي تكون لدى المسلمين الحصيلة العلمية الكافية والقادرة على المواجهة والتعاطي مع الثقافات الأخرى.

وقد تم ذلك بالفعل، واختار الإمام عليه السلام مسجد جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون منطلقاً لدروسه التي كان يحضرها أكثر من أربعة آلآف من العلماء، والذين بدورهم انتشروا في البلاد الإسلامية، فتكوّنت حركة فكرية منقطعة النظير، ونشطت الإجتهادات فبرزت المذاهب المختلفة، ويقرر هذه الحقيقة ابن حجر العسقلاني في كتابه (الصواعق المحرقة) بقوله: «ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر صيته في جميع البلدان».

وقد كان الإمام الصادق عليه السلام أنسب رجل لهذه المهمة الصعبة، لأنه كان أعلم أهل زمانه باتفاق جميع من أرّخ له، فقد قال عنه النووي: «اتفقوا على إمامته وجلالته وسيادته»، وقال عنه مالك بن أنس: «وما رأت عين ولا سمعت أذن ولا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر بن محمد الصادق علماً وعبادة وورعاً»، وقال عنه أبو حنيفة: «ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد». فكان التناسب بين المشروع وقائد المشروع من عوامل نجاحه، أما العوامل الأخرى فهي كثيرة أبرزها أن الإمام عليه السلام جعل مدرسته أو قل جامعته قلباً يستوعب جميع الناس وإن اختلفت آراؤهم أو بلدانهم أو انتماءاتهم، سياسية أو عقيدية، يقول المؤرخون: «أرسلت الكوفة والبصرة وواسط والحجاز إلى جعفر بن محمد أفلاذ أكبادها، ومن كل قبيلة من بني أسد ومخارق، وطي، وسليم وغطفان، وغفار، والأزد، وخزاعة، وخثعم، ومخزوم، وبني ضبّة، ومن قريش»، واستفاد منه الكثير من الأئمة ـ السنة ـ منهم مالك بن أنس، والثوري، وابن

عيينة، وأبي حنيفة وغيرهم، ثم أن اختيار الإمام الصادق عليه السلام لمسجد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أعطى رسالة واضحة، بأن المنطلقات العلمية وكوامن نجاح الأمة الإسلامية هي التي أسسّها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

فإننا لو قرأنا مشروع الإمام الصادق من النواحي الصحيحة فإنها ـ ولا شك ـ ستضيف للرصيد الإسلامي إسهاماته في التطور الحضاري الذي ترفل فيه البشرية من خلال النظريات العلمية التي أبداها الإمام الصادق عليه السلام أو التي شجّع عليها من خلال تلاميذه والتي استوعبت علوم شتى، قد جُمعت في محاولة من أحد الكتّاب في كتاب بإسم (الإمام الصادق كما عرفه علماء الغرب) وقد نقله للعربية الدكتور نورالدين آل علي.

العالِم الرسالي من خلال
شخصية آية اللّه السيد محمد رضا الشيرازي
(قدس سرّه)

القلم يقف عاجزاً أمام شخصية عظيمة كشخصية الفقيد الفقيه آية الله السيد محمد رضا الشيرازي (قدس سره)، تلك الشخصية التي آلمتنا برحيلها المبكّر، والمبكّر جداً.. فلقد كان في موسم عطائه وأوجّه، فاجأنا برحيله فحارَ القلم فيما يمكن أن يخطّه بهذه المناسبة الأليمة[1].

أتوكل على الله بذكر بعض النقاط التي وجدتها مهمة في شخصية السيد الراحل، أذكّر بها نفسي والعلماء والمؤمنين، فيما يرتبط بمييزات العالم الرسالي، وهي مميزات أجدها منسجمة تمام الإنسجام مع توجيهات القرآن الكريم ووصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام حول العلماء.

ولأن التذكير مهم في هذا الجانب، لحساسية دور العلماء في

(١) توفي صبيحة يوم الأحد ٢٦ جمادى الأولى من سنة ١٤٢٩ هجرية الموافق ١/٦/٢٠٠٨م.

قيادة الأمّة وبناء شخصيتها، والدفاع عن هويتها، فلا بدّ أن يعاد التذكير بها بين الفينة والأخرى، فيكون العالم متذكّراً، ويكون المجتمع متبصّراً بذلك الدور، ليقف مع العلماء العاملين ويستنهض المتقاعسين منهم.

فمن مميزات السيد الراحل (قدس سره):

١/ كان متفانياً في خدمة الدين وملتزماً بدوره كعالم من العلماء في البحث والخطابة والكتابة والتأسيس والتشجيع على العمل ولقاء الناس يومياً وتوجيههم وبحث المستجدات والإحتياجات معهم، لم يجد مكاناً للإنزواء في حياته برغم مرضه بظهره، ولم يجد الكسل أي مبرر ليقنعه بأن يفتر عن العطاء، ولم تهزمه التبريرات المادية بأن ينعزل عن العمل الرسالي ويتفرغ لجمع المال والترفل في الرفاهية.

٢/ أن يكون عاملاً ومبادراً لا يعني ذلك أن يحجر على غيره العمل والنجاح في العمل، بل كان مبالغاً في تشجيع العاملين، وتحفيز العلماء، واستنهاض الطاقات لكي تسير في خط العمل الرسالي، لأن همّه وتطلعه منحصران في الغايات، ومنبثقاً من المبادئ والقيم، وليس متمحوراً حول ذاته وشخصه.

٣/ رأي الآخرين لا يشكل بالنسبة إليه جبهة حرب ضدهم، فما كان محله الرأي تبقى ساحته المحاورة وقوّة الحجة، بعيداً عن القسوة والتكفير والغلظة المنفّرة، كان يؤمن بذلك إيماناً علمياً خصوصاً فيما يرتبط بالإختلافات والإجتهادات داخل المجتمع العلمي الإسلامي، ويمارسه ممارسة عملية، حيث كان يطرح الرأي المخالف بكل أدب،

ويناقشه ويُقيم الحجّة عليه، دون اللجوء إلى القسوة ودون الإحتماء بضوضاء الصوت والإنفعال، في عملية امتزاج بين قوّة الحجّة، ولين المعاملة، ليبقى طريق العودة مفتوحاً أمام الآخر.

٤/ لم يحبس نفسه عن التعاطي مع المشكلات المعاصرة للمسلمين بحجة الإشتغال ببعض القضايا العلمية، فكان يؤمن إيماناً قاطعاً بأن العلماء أصحاب الرؤى يجب عليهم إظهار علومهم في مواقع الفتن، وعليهم أن يقدّموا رؤية الدين فيما يستجد من إشكاليات، فقد طرح على سبيل المثال مسألة التكفير، والتعددية، والذوبان الثقافي، وعالج مسائل تفكك الأسرة وبناء الأسرة الفاضلة في الزمن الحاضر، وماشابه ذلك.. ففي الوقت الذي كان يطرح القضايا العقيدية لأهميتها، فإنه يطرح المشكلات المعاصرة لأهميتها أيضاً، وإن كان يغلّب في بعض الأحيان جانباً على آخر فيما يراه أكثر أهمية.

٥/ قد يكون الإشتغال العلمي بالدراسات العليا، سدّاً لدى البعض أمام التعاطي مع المجتمع في خطاب يحاكي فهمهم، هذا السدّ الذي خلقته بعض الأعراف، لا وجود له في مسيرة سماحة السيد الراحل، فلقاؤه المباشر بالناس كان ميسّراً في كل يوم، ومحاضراته التربوية كانت متواصلة ومتنوعة، فالعلماء إنما يشتغلون بالعلم ليضيء للناس دربهم لأن العلم نور، لا أن يشغلهم العلم عن الناس وعن توجيه الناس.

لاشكّ أن هنالك مميزات كثيرة للسيد الفقيد غير ما ذكرته هنا،

وقد ذكرها الكثيرون في مجالس التعزية والمواساة، إلا أنني أضع هذه النقاط التي أعتبرها مهمة لتقويم دور العلماء وضمان استمرارية العطاء والفاعلية، وحتى لا توقفنا الخلافات الإجتماعية عن أداء الدور الرسالي، ولا يستبدَّ بنا الرأي عن التعاطي مع الآخرين، ولكي لا يحبسنا الفقر عن المواصلة، ولكي لا يخلدنا التعب إلى الكسل والتبرير.

نسأل الله التوفيق والسداد للعلماء والمؤمنين.

فيلم (فتنة) وتسطيح الثقافة

سيظل سؤال الأخلاق ماثلاً وملحاً أمام أي عمل يدّعي صاحبه بأنه إبداعي، بينما هو يسيء للآخر ويشوّه صورته في عيون الناس، فإذا تذرّع مخرج فيلم (الفتنة) جيريت فيلدرز الهولندي، ومن وافقه وأيدّه بممارسة الحرية في أعمالهم الفنية، فإننا نضع نصب أعينهم حقيقة فطرية يؤمن بها جميع بني البشر من دون استثناء، وهذه الحقيقة هي: ما هو المخرج الأخلاقي للاعتداء على الآخرين وعلى معتقداتهم بالتشويه والاستهزاء؟..

لم يخلُ المجتمع الغربي من تناول سؤال الأخلاق في مجمل أعماله الاستكشافية أو الاختراعية، فمازال هذا السؤال ملحاً على المستحدثات من الأعمال والأفعال، باعتبار أن هنالك طرفاً آخر في أي معادلة وإن لم يكن الطرف الآخر موجوداً فالذات والنفس تستحق أن تُحترم.

فيما يحدث في الغرب من تموّجات ضد الإسلام بصوره المختلفة نجد أن جميع القيم التي يؤمن بها أصحاب الإدعاء تلاشى وتتبدد، مادام أن الطرف الآخر هو الإسلام أو المسلمين، أما إذا وضعت في الطرف الآخر، اليهود مثلاً، فإنه لن يحقَّ لك حتى النقاش العلمي

التاريخي في محرقة اليهود (الهولوكوست)، لأنك بكل بساطة ستتعرض للمحاكمة في البلدان الغربية نفسها.

لا أعتقد أننا بحاجة إلى كثير جهد لنثبت الانحياز الغربي لدى الكثير من سياسييهم ومفكريهم وفنانيهم، فهذا أمر واضحة معالمه، وبيّنة نواياه، ومعلومة غاياته.

دعنا من كل ذلك.. وتعال معي لفيلم (الفتنة) الذي أخرجه رئيس حزب الحرية اليميني في هولاندا جيرت فيلدرز، عام ٢٠٠٨م، في محاولة لإظهار الإسلام والقرآن تحديداً بصورة وحشية المعالم، غليظة الطباع، عنفية الممارسة، مما أثار ردود أفعال ضد هذا العمل في كثير من بلدان العالم.

مثل هذا العمل، لا أعتقد أننا يمكن أن ننظر إليه بنقد جاد لمضامينه، فهو عمل سطحي بمعنى الكلمة، ولعله يأتي في سياق صياغة رأي عام في الغرب من خلال التأثيرات الشكلية، وهو أشبه ما يكون بإعطاء جرعة معلبة من الأفكار لصناعة موقف ليس ضد المسلمين باعتباراتهم المختلفة وصفاتهم المتنوعة في الأفهام بين التشدد والتسامح، بل ضد القرآن ككتاب مرجعي يعتمد عليه كل المسلمين في حياتهم، بهذا العمل يريد أن يقطع المخرج دابر كل صوت ينادي بالحوار مع القوى المعتدلة من المسلمين، فهو يتهم الأصل المتمثل في القرآن الكريم، وما يترشح عن ذلك هو عداء أبدي لكافة المسلمين.

عندما جئت إلى الفيلم، أخذت ورقي وقلمي لأسجل المضامين،

وبالتالي أقوم بتحليلها بغية الوقوف أمام الأسباب التي دعت المخرج لتكون ذلك الفهم، ثم أقف عند مقاصده، وبالتالي يمكن الخروج برؤية حول العمل بشكل استيعابي، إلا أنني فوجئت بالسطحية التي كان عليها هذا الفيلم الوثائقي القصير، الذي كانت مدته سبع عشرة دقيقة، كان عبارة عن تجميع لقطات من أحداث العالم التي تحفل بالتعقيدات السياسية والفكرية، تخللها مقاطع من آيات قرآنية مبتورة عن سياقاتها.

بمعنى آخر، فإن الأداة التي عمد إليها المخرج، لصياغة الرأي العام الأوربي، هي أداة التأثير السريع عبر الصورة المتحركة، وهذه الأداة لا يتأثر بها إلا من لا عهد له بالمعرفة، فالثقافة والمعرفة هي التي تصيغ الرؤى عبر الأدلة والبراهين، فتعامل المخرج بهذا العمل مع العقل الأوربي هو استخفاف بالعقل الأوربي ذاته، وكان ينبغي للأصوات العاقلة أن تدين هذا العمل من ناحية معرفية، لما يمثله من استخفاف واستهزاء ليس بالقرآن فحسب، وإنما بعقل المتلقي أيضاً، وهو هنا المجتمع الغربي نفسه، باعتباره أراد إقناع مجتمعه وبلده، للضغط على الجاليات المسلمة هناك.

فكيف يريد أن يقنع الناس بالخطاب القرآني عبر تقطيع الآيات ووصلها بمجموعة من الأحداث المتقلبة هنا أو هناك!! حتى أنك تجد بعض المضحكات في حشد الصور التي يعتبرها ذات علاقة بالآيات التي يسوقها، فأحيانا يذكر آيات جاءت في سياق الحرب وتقصد المعتدين على المسلمين، فتمثلها الصور بعدها كأنها تقصد

كل من لا يؤمن بالدين، ويعرض مشاهد عن حكم الإعدام قصاصاً وكأن الإسلام وحده من أقر بذلك، وخلاله يأتي بمشاهد لا تمت إلى هذا الواقع بصلة..

ورغم ذلك فالمخرج يعترف بأن الإسلام في نمو دائم في الغرب، ويعرض مشاهد المحجبات في الطرقات الغربية وهن يتمشين، ثم يعرض رسماً بيانياً، يبيّن تنامي نسبة المسلمين في الغرب من العام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٧م.. وهو بهذا يردُّ على نفسه، إذ أن كل تلك الأعمال التسطيحية لم تكن تنفع في تحجيم المسلمين وتقليل نسبتهم في العالم، لأن التغيير الحقيقي إنما يُبنى على أساس المعرفة، ولعل مخرج فيلم (فتنة) يدعو الغربيين بشكل غير مباشر إلى الإطلاع على القرآن الكريم لمعرفة الإدعاء، ونحن نعتقد أن كثيراً ممن سيطلعون على القرآن الكريم من دون تأثيرات أجوائية أو غيرها، فإنهم سيقدّرون القيم التي يدعو إليها القرآن الكريم، وسيقولون: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾.. وبالفعل فإن الأنباء وافتنا بعد فترة من خروج هذا الفيلم عن توافد الكثير من الغربيين لشراء نسخة من القرآن الكريم (المترجم)..

وخلال متابعتي لتقرير الكتب الصادر عن موقع العربية نت، لفت نظري أن كتاباً تحت عنوان (تاريخ ضائع) لمؤلفه مايكل مورغن، وقد صدر العام الماضي ـ أي في سنة ٢٠٠٧م، أنه سوف يعاد طبعه من جديد، وهذا الكتاب، يقوم بعكس ما يقوم به فيلم (الفتنة) لأنه يعرض تاريخ المسلمين بصورة محايدة، ويُعرِّفُ الغربيين أن هذا

التقدّم الحضاري الذي يعيشه، إنما هو بمساهمة فاعلة وأساسية من علماء الإسلام، ونقلاً عن تقرير (العربية نت) يقول المؤلف: «إن إنجازات المسلمين المبكرة في الثقافة والعلم كانت حجر الأساس لعصر النهضة في أوروبا ثم حقبة التنوير والمجتمع الغربي الحديث». ويتحدث عن «العصور الذهبية» للإسلام التي تبدأ مع الرسول ﷺ ولا يزال صدى هذه العصور حتى اليوم». ويتحدث بالإسم عن ابن سينا، ابن الهيثم، الطوسي، الخوارزمي، عمر الخيام. ويقول: «إن هؤلاء أحدثوا ثورة في الفلك والطب والرياضيات وفتحوا الطريق أمام نيوتن وكوبرنيكوس وعلماء آخرين في الغرب».

ويضيف «أن النبي محمد ﷺ كان ملهماً للعديد من القادة في الغرب الذين تحدثوا عن العدالة والتسامح الديني ودعم العلوم والفنون».

ويبدوا أن مخرج فيلم (فتنة) في هولندا وكذا رسام الرسوم المسيئة في الدنمرك للنبي ﷺ، عليهم أن يقرأوا هذه الفقرة الأخيرة، ليعرفوا أن النبي محمد ﷺ هو من علّم البشرية قيم العدالة والتسامح.

أما طريقتهم فينطبق عليها قول الله تعالى في سياسة المنافقين: ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾. [التوبة: ٤٨].

مماخضُ الرأي

كثيرة هي العوامل التي لا تدفع مؤسساتنا الثقافية والسياسية إلى اجتراح فاعلية تتناسب واحتياجات الواقع الراهن، فمهما قدّمت المؤسسات من أنشطة وخطوات ومشاريع، فإنها تبقى فاترة أمام حرارة الواقع، ومتقلّصة أمام حجم الاحتياجات.

لا يستثنى أي مجتمع من احتياجات، حتى ذلك المجتمع الذي يعتقد أنه وصل إلى ذروة التقدم، فهو يحتاج إلى ما يُبقي ذلك البريق ثابتاً وينميه، بمعنى أن الحاجات المجتمعية ثابتة وحتمية تاريخية ومستقبيلة لكل المجتمعات، إلا أن أنواعها قد تختلف باختلاف الخصوصيات.

وعلى رأس تلك العوامل المعوّقة لبلوغ غاية التناسب بين أهداف المؤسسات واحتياجات الواقع، هو عدم الاهتمام بالبعد التفكيري لبلورة الرأي، وهو ما قد نسميه بـ(مماخضُ الرأي) استلهاماً من كلمة الإمام علي عليه السلام: **(امخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الآراء)**، أو لجان الرأي والفكر التي تُعنى بالتفكير المعمّق في استراتيجيات وحلول ومشاريع للمؤسسات الثقافية والسياسية، فإننا قد قمنا بخطوة تأسيس تلك المؤسسات والجمعيات، ولكنها تفتقر

للعمود الفقري والمقوّم العملي، المتمثل في بعد التفكير المعمّق والهادئ، حيث أن الاهتمام بهذا البعد يستدعي تخصيص لجان تأخذ على عاتقها هذه المهمة، أو مستشارين متخصصين دائمين.

وفي التجربة الأمريكية لهذه المهمة نرى أن هناك اهتماماً بإنشاء مؤسسات الفكر والرأي التي تزوّد الدولة بالحلول والبرامج والنظريات، بل وتقوم بتوفير المواهب المتخصصة والقادرة على استلام المناصب وإنجاز المهام، ومهمات أخرى ذات علاقة.

ونحن كمؤسسات إسلامية نحمل رسالة جعل الله فيها للكلمة مقاماً سامياً، وللقراءة جذراً أصيلاً، وللتفكير عمقاً غائراً، وللتعقّل أفقاً رحيباً، أولى بالاهتمام بما دعا إليه القرآن الكريم قبلاً.

«**مماخضُ الرأي**» أو لجان التفكير أو هيئات الاستشارة الدائمة، والتي ستعمل إن قيّض لها الوجود على سدّ الفراغ في نقص الكفاءات الذي تشكو منه المؤسسات، وستعمل على ردم الهوّة بين المؤسسات وأفراد المجتمع، وتقرّب المسافة بين الأهداف وتحقيقها، ونحن في أمس الحاجة لهذا البعد في الوقت الراهن، لأننا نعيش واقعاً مؤسساتياً جديداً، لا زال يخطو خطواته الأولى، فلا بدَّ أن يخطوها على قاعدة متينة وببصيرة ثاقبة، لضمان مستقبل عريق وفاعل.

هل لدينا كفاءات بمستوى التحدّي؟

لقد أتيحت الفرصة لتأسيس المؤسسات الثقافية والسياسية بشكل رسمي في البحرين، لتأخذ القدرات متنفساً أوسع مما كانت عليه، ولكن هل يكفي ذلك لتحقيق طفرة نوعية على مستوى وعي المجتمع؟ وقبله هل نملك الكفاءات التي يمكن أن نصبّها في قالب هذه المؤسسات لتخاطب المرحلة بخطاب معاصر يفي بمتطلبات المرحلة، خطاب معاصر يفي بمتطباتها الثقافية في وسط تموّج فكري عالمي، وتحدٍّ في القناعات لسد الثغرات المعرفية في الوعي الاجتماعي؟

هنالك من يشكك في قدرة المؤسسات ذات النهج الإسلامي في تبؤ هذا الموقع، والبعض يشير إلى الاكتفاء بالطرح السائد، إلا أننا نرى أن مجتمعنا يتوفر على القدرات ويمتلك المؤهلات، وبالطبع توجد مشكلة، إلا أنها لا تكمن في أصل وجود الكفاءات، بل قد نستطيع تحديدها في جانبين:

الأول: القدرات المبعثرة، فالكفاءات لا زالت تحصر ممارستها في العمل الفردي الذي يحدّ من التأثير والذي يفتقر إلى الوسائل

والإمكانيات التي تمتلكها المؤسسات، ولا شكَّ أن ذلك لا يتناسب مع متطلبات الواقع وتحديات المرحلة.

الثاني: القدرات المنفصلة عن لغة الواقع، فالخطاب السائد لا يخالط الخطاب المعاصر في عملية تثاقف وحوار في أغلبه، ولا يرقى لمناقشة المفردات الفكرية المعاصرة التي تشغل الساحات الفكرية العالمية كالعولمة والعلاقة بين الحضارات والمجتمع المدني وغيرها.

ولبلوغ المستوى المطلوب في التعاطي مع قضايانا الثقافية وللمساهمة في رقي المجتمع الإسلامي، فإنّ أمامنا طريق المؤسسات كقوالب يمكننا الانسكاب فيها، لتتضاعف الجهود على قاعدة **(وتعاونوا على البر والقوى)**، و**(يد الله مع الجماعة)**، فيبقى أن نسعى لامتلاك لغة الخطاب وفقهِ الواقع حسب التعبير الثقافي، والقدرة على التشخيص وتحرير الموضوعات حسب التعبير الفقهي، ومعرفة **(الحوادث الواقعة)**، **وأن نكون من العارفين بزماننا، حسب تعبير الروايات**.

هذه هي الأسباب.. ونحن قادرون.. فلسنا بـ شواذٍ عن قاعدة المعرفة والإدراك، ولسنا استثناء من هذا العالم.

التداول الثقافي

لا تولد المجتمعات فجأة ومن دون إعداد أو مقدمات، فكما هي الحالة الطبيعية التكوينية لولادة الإنسان تسبقها مقدمات الحمل فالمخاض، كذلك هي الحركة المجتمعية في وعيها ونضوجها، لابد أن تمرّ بمثل تلك المقدمات.

ومن تلك المقدمات هي الحالة التداولية الثقافية التي تتمثل في انعقاد الندوات والمحاضرات والدورات والكتابات والحوارات؛ لتتعاطى المعرفة قراءة وفهماً وتجربة ونقاشاً وإبداعاً، لتكون الثقافة متنفساً لعموم الناس في كل مكان، عندها يمكن أن نستشرف مرحلة جديدة للمجتمع، تلك المرحلة هي مرحلة التداول الثقافي الواعي لمختلف قضاياه ومشكلاته بعيداً عن الارتجال والسطحية.

﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾، هذه الآية أشارت لأولئك الذين لا يعرفون الحديث ولا يميّزون بين ما هو من عند الله وما هو من عند غيره، مما دعاهم للخلط فالتخبط، لذلك دعا نبي الله موسى عليه السلام رب العالمين أن يحلل عقدة من لسانه لكي يُوصِل الرسالة بصورة تعيها الأذن وتستوعبها العقول، إذ قال: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ

مِّن لِّسَانِي ۞ يَفْقَهُواْ قَوْلِي﴾، لأن الوعي شرط من شروط رقي وتقدّم المجتمعات.

والحالة التداولية للشأن والقضايا المختلفة بوجهة ثقافية طلباً للفهم وزيادة في المعرفة، ليس ترفاً فكرياً، وليس تغليباً للكلام على الأفعال كما قد يفهم البعض، بل هي من منطلق وعي قضايانا بصورة جادة لنقوم بأداء عملي قويم، كما أن هذه الحالة تجعل المجتمع متمسكاً بمواقفه التي اقتنع بها تماماً لضمان عدم انفكاكه عنها، والتي قد تبناها عن طريق التقليب والتمحيص، ألم يقل الإمام علي عليه السلام: **«أمخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الآراء»؟**

وعليه فإن كثرة الندوات الأسبوعية وغيرها التي تقيمها الجمعيات والحسينيات والديوانيات والأندية والمؤسسات الثقافية، إنما هي بداية طريق لولادة مجتمعنا ولادة طبيعية وجديدة واعية.. نأمل في إثرائها بتداول جاد ومتنوّع.

الكتاب وثقافة المجتمع

يوم الثالث والعشرين من أبريل من كل عام يوم الكتاب العالمي، يستوقفنا لنتساءل عن تساؤلات عديدة، ذات أهمية كبرى في حياة مجتمعاتنا بما يتصل بأهم شيء لدى الإنسان، ألا وهو الثقافة، ذلك المكوّن الأساسي لأفق تفكيره وتطلعاته ومراميه، والمكوّن الأساسي لطباعه وسلوكه وتعاملاته مع الحياة، ناسها وحيواناتها وآلاتها وقيمها وتقلباتها.

تلك التساؤلات هي من قبيل: لماذا أصبح الكتاب في هجران من فئة الشباب، ولماذا لا ينظر المجتمع للمعرفة والثقافة بذات الأهمية الواقعية التي تحتلها؟ والأهم من ذلك كيف يمكن أن يصبح للكتاب والمعرفة مساحة من الأهمية في حياة مجتمعاتنا الإسلامية والعربية؟ وما السبب في تقلّص دور الكتاب وبالتالي دور الثقافة؟

تبرز أهمية تلك التساؤلات مما يعانيه مجتمعنا من سمات ذات طابع سطحي يفتقر إلى العمق في التفكير، ويفتقر إلى الطموح والإنجاز المساوق لمتغيرات العالم المعاصرة، وبساطة التفكير أو سذاجته، مسألة خطيرة جداً تجعل الإنسان يذوب في ثقافات الآخرين وينسلخ من قيمه ومبادئ بتبعية عمياء تضرّ أكثر مما تنفع، وافتقاره

للطموح يعني بقاءه في مقام التقليد والبغبغائية، حيث سيكون إلى الرجوع خلفاً أكثر منه إلى التوقف، لأنه أساساً ليس هنالك توقف في مسيرة الحياة، فكل شيء يسير إلى الأمام من حول الإنسان، وإذا كان هو متوقفاً، فهذا يعني أنه متراجع باستمرار.

إذا لاحظنا واقع الكتاب وحركته عالمياً مقارنة بما هو في واقعنا، فسنجد أن الكتاب في بلاد مثل بريطانيا وفرنسا أسبانيا وغيرها له اهتمام واسع ونوعي، ولا يقتصر الكتاب على فئة النخبة والأكاديمين الذين يضطرون إلى الكتاب اضطراراً كما هي الحال في بلادنا العربية، الكتاب هناك متداول بشكل ملحوظ عند عامّة الناس، يطالعون في محال مختلفة من محطاتهم اليومية عند محطات القطار، وعند انتظار الطائرة، وحال سير الحافلة أو انتظار صديق أو عند الجلوس في الحديقة وما شابه ذلك، تلك المحطات التي هي ضائعة في حياتنا ولا نعير لها حساباً.

لابد أن يكون فعل القراءة بالنسبة لنا مشروعاً مستمراً، يبدأ معنا ولا ينتهي إلا بنهاية الحياة، لأنه يمثل العلم، وبأمر القراءة جاءت (إقرأ) في القرآن، وبالعلم والوعي والتفكر جاءت آياته المباركات.

الحراك الاجتماعي
وحاجة الإيمان والثقافة

الحراك الثقافي والاجتماعي يعد ضرورة من ضرورات المواكبة لتطور الحياة وتغيّرها السريع، وتنامي الحراك الثقافي والاجتماعي في اتجاه إيجابي يعتبر ضرورة لأبناء المجتمع؛ لأنه يعني أن يتحول هذا المجتمع من طور فكري بسيط إلى طور آخر يمثل النضج، ويعتبر أنّ المعرفة هي أساس حركته.

عندما نلاحظ المشهد الثقافي والاجتماعي في المنطقة، فإننا قد نكون حذرين بشأن الحكم على حركة المجتمع وتغيّره، بأنه يعيش حراكاً ثقافياً واجتماعياً حقيقياً وملفتاً، فملامح التغيير أقل من المطلوب بمقايستها بمتطلبات الواقع الذي يحتاج إلى المعرفة في حقول شتى، ولكن التغيرات التي حدثت في المجال السياسي قد ألقت بظلالها على المشهد الثقافي والاجتماعي باعتباره كان وائداً لها، وهذه التغيرات الثقافية والاجتماعية هي بداية إلى حراك حقيقي يعبر عن حيوية المجتمع ونضجه.

ومن الضروري أن ننظّر لحالة الحراك الثقافي والاجتماعي، ونحن

على أعتاب حصوله، ولعل أكبر عائق لانطلاقة المجتمع هو السلوك الذي يمارس تجاه الآخر وتجاه الفعاليات والمؤسسات التي تعبر عن روح التغيير، فالوأد قد يكون بكلمة، وقد يكون بفعل، سواء بالتثبيط والتعويق أو بالمجابهة والقسر الفعلي، هذا في جانب، وفي الجانب الآخر للسلوك هو سلوك القائمين على حركة التغيير في المجتمع، الذين يعبِّرون عن روح تلك الحركة وعن حقيقتها.

فليس من الصواب أن نفصل الحالة السلوكية عن الحالة الثقافية والاجتماعية، فالعلم والمعرفة لهما ارتباط عضوي لا ينفك بالنظام السلوكي للأفراد، أما إذا تنافرا فإن حالة الازدواج يمكن أن تنشأ، وهي ما نستطيع أن نعبّر عنها بحالة (النفاق الثقافي)، فالنفاق مفهوم عام ينطبق على معنونات خارجية عديدة، وينطبق على تمثلات الواقع المختلفة.

يطيب لي أن أعرض قولاً مأثوراً عن الرسول الأعظم ﷺ يعبّر عن هذه الحقيقة، وهي الارتباط العضوي بين الحالة الثقافية والاجتماعية والنفسية، ويعتبر بعضها إفرازات للبعض الآخر، وهي الحقيقة التي لا يمكن أن نغفلها، وإن سوّق لخلافها آخرون، يقول الرسول ﷺ في حديث طويل عن العقل: «**تشعب من العقل الحلم، ومن الحلم العلم، ومن العلم الرّشد، ومن الرّشد العفاف، ومن العفاف الصّيانة، ومن الصّيانة الحياء، ومن الحياء الرزانة، ومن الرزانة المداومة على الخير، وكراهية الشر، ومن كراهية الشّر طاعة الناصح**».

نلاحظ أن الحلم وهو حالة سلوكية من إفرازات العقل، والحلم بدوره يفرز العلم، فحالة التفكير والعلم تتوسطهما حالة أخلاقية هي الحلم، وهكذا ينتج الرشد وهو مفهوم واسع لا ينحصر في الفرد ولا يتوقف عند المجتمع، ثم أن مظاهر الرشد هي السلوكيات الأخلاقية كالعفاف والصيانة، والمداومة على الخيرات وكراهية الشر، ثم ينتج عن ذلك حالة سلوكية ثقافية هي طاعة الناصح، والنصح والتناصح هي عملية الاستفادة من قدرات الآخرين ومعارفهم.

الأمر الذي يمكن أن نؤسس له من خلال هذا الحديث، هو أنه لا يوجد تنافر بين الحالة الإيمانية وبين الحالة الثقافية، بل بينهما تكامل عضوي وأساسي، لا يمكن أن ينفك، ومن أهم المشكلات التي تواجه عملية الحراك الثقافي والاجتماعي هي انفكاك تلك الصفات عن بعضها البعض، فيتكوّن العطل الثقافي وتوقف عجلة التغيير الإيجابي في المجتمع.

فالتفريق بين الشخصية الإيمانية والشخصية الثقافية هو أمر مختلق، ولا أساس له، فالإنسان المؤمن بحسب التصور الإسلامي هو الذي يجمع السلوك الإيماني مع المعرفة والبصيرة، ولذلك اقترنت العبادة بالمعرفة، كما في الحديث **(لا عبادة بلا معرفة)**، ففي الوقت الذي نطالب به المثقف أن يتعامل تعاملاً إيمانياً ويلتزم السلوك الاجتماعي المنصف، نطالب المؤمن وعالم الدين أن يتعامل تعاملاً ثقافياً مع المجتمع، ويمارس سلوكه الإيماني في ميدان الثقافة.

في عملية الحراك بشكل عام تتجلى مظاهر الصدق، وتنكتشف

حقيقة الناس ومعادنهم، وهذا تحد عام يواجه كافة العاملين، لذلك جاء عن الرسول ﷺ: **(النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ والْفِضَّةِ)**، فكما أن هناك تفاوتاً بين المعادن فهناك تفاوت بين الناس، وتنجلي حقيقة كل واحد في عملية الحراك التي تحدث في المجتمع، وكيف يتعامل معها الناس، فقد يؤمن بفكرة ما، لكنه يناقضها بفعله وسلوكه عندما يأتي زمن الحراك.

باتجاه ورش عمل مستمرة

أي عمل يراد له النجاح ولا يعتمد نظام تكثيف الجهود واستمرار الإهتمام بتحويل البعد النظري إلى بعد عملي، ستكون نهايته الفشل الذريع، حتى لو أنجز فيما بعد وبعد مراجعات أو ممارسات لضغوط خارجية أو واقعية، فإنه لن يكون بالنسبة المطلوبة من النجاح والتمامية، حيث سيكون عبارة عن نتيجة صورية وحسب، وهو ما يمكن أن نسميه بالانجاز الكارتوني، ذي المواصفات الهشّة، ولربما يتسبب ظهور ذلك العمل المنجز بالسلب أكثر من الإيجاب.

ورش العمل هي نظام يحقق هدف وضع الأفكار المجرّدة والشخصية التي ينتجها الفرد عادة، في دائرة البلورة في نظام تثاقفي يساهم في صناعته عدّة جهات، وهو أيضاً يمكن أن نطلق عليه بالتفكير الجمعي، كبداية للوصول إلى قرارات وأفكار متقاربة أو متفق عليها من قبل المتحاورين، هذا بعد أساسي في فكرة ورش العمل، ويضاف بعد آخر لا يقل أهمية عن قرينه، وهو تكثيف الجهود في أمر ما، فنظام التداول المستمر ولأوقات طويلة ينم عن اهتمام مشترك بالأمر المجمع عليه، أمّا الاجتماعات العابرة والقصيرة فليست مثمرة بالعادة.

واقعنا الذي نعيشه الآن في البحرين يعاني من مشكلات كثيرة تتمثّل في النقص المبتلى به في مختلف المجالات، على مستوى الدولة ـ البحرين مثالاً ـ نجد أن المشاريع الإسكانية تحتاج إلى تحريك على مستويات عديدة أمام الطلبات المتزايدة على خدمات الإسكان، ونجد أن الخدمات البلدية مقصّرة جداً في بلوغ رضا المواطن وتنفيذ مخططاتها، وهنالك أزمات تمر عليها تحتاج إلى حلول سريعة لكي تستمر مسيرتها العملية، ولو لاحظنا مختلف المجالات الخدمية، بل السياسية كذلك سنجد أنها بحاجة إلى توسعة جهود وإلى تكثيفها لكي تنهض بمهامها، وفي الجانب الآخر يمكن أن نلتفت إلى الفعاليات الأخرى كالجمعيات السياسية والثقافية فهي أيضاً بحاجة ماسّة إلى تكثيف الجهود ومسابقة الزمن في مشاريع تطرحها كقضية التمييز الطائفي، والمسألة الدستورية، والفقر والبطالة، ومشاريع أخرى بحاجة إلى طرحها كمسألة المشاركة أو عدمها في المجلس النيابي، وسبل تطوير الأداء وبلورة المشاريع لتكون مطالبها أكثر فاعلية على المستوى السياسي. والجمعيات الثقافية والدينية هي أيضاً أمام صعوبات واستفهامات الشارع في مدى تقديمها الخدمات وتحقيق الأهداف التي تنشدها ومجارات الحاجات الواقعية والرقي إلى التعامل مع التحديات المستجدّة وغيرها.

هذه المشكلة عامّة حتى على مستوى الأفراد والتجمعات والمشاريع الصغيرة، وسببها هو السرعة الهائلة التي تتقدّم بها وتيرة الحياة، وتتقدّم بمعيتها المتطلبات والحاجات، ونظام الطوارئ

كإصطلاح قديم، لا يفي بالغرض في هذا الإتجاه، لأن الطوارئ يتعامل مع القضية بشكل محدود جداً، ولا يعالج المستقبل، ولا يجد خطّة عمل واستراتيجية مستقبلية، فليس من شأنه ذلك. جاءت خطط الطوارئ لتكون معالجة سريعة لنتيجة سلبية طارئة، أمّا ورش العمل التي يتم فيها التداول والدراسة للمشاريع فهي التي من شأنها أن تضع الخطط وترسم المستقبل، لذا فإن واقعنا يحتاج بالفعل إلى ورش عمل منتظمة في كافة الإتجاهات، وأقول منتظمة لأن المتطلبات كثيرة وليس من السهل اختصارها في محاولات نادرة، تماماً كما حصل على هامش مؤتمر الإسلام والديمقراطية في ٦و٧ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤م، من ورش عمل أبانت التداولات التي حصلت فيها بأن هنالك حاجة ماسّة لأن لا تتوقف هذه الورش، لأن الواقع يحتاج إليها.

الشباب والقراءة

تقفز مسألة الإهتمام بالشباب فوق سلّم أولويات العمل الإسلامي والثقافي، لأن للشباب طاقة وفاعلية يمكن من خلالها أن يحققوا إنجازات أو يبدأوا بمشاريع تأتي ثمارها على الفرد ذاته وعلى المجتمع ككل، وكذلك يأتي الأهتمام بالشباب مقدّماً ومهماً لكون الكثير من المجتمعات، ومنها مجتمعنا، هي مجتمعات شبابية تغلب فيها نسبة الشباب على سائر المراحل العمرية.

والملاحظ أن فئة الشباب وهم الذين تأسرهم في العادة التقليعات الحديثة، تراجع لديهم التوجه نحو القراءة التي هي بوابة الثقافة والمعرفة، خصوصاً عندما ظهرت القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، كوسائل مريحة في التلقّي، والمشكلة لا تكمن في أن يعتمد الشباب في انتهال المعرفة على الإنترنت مثلاً، ولكن المشكلة أن الإنشغالات الهامشية في هذه الشبكة هي التي سلبت عقول الشباب، وأصبحوا لا يعيرون المواقع التي تهتمّ بالمعرفة الجادّة والمواقع الثقافية الرصينة التي تحتوي على دراسات وبحوث تنمي قدرات الإنسان وتنمي مقدرته الفكرية، يلاحظ ذلك عبر التجوّل بشكل عابر على أمثال تلك المواقع ومقارنة عدد زياراتها بالمواقع التي تقدّم التسلية أو المحادثات

والثرثرة أو الجدلات السطحية، وحيث سنرى الفرق في عدد الزيارات كبيراً جداً.

و عندما نوجه سؤالاً لبعض الشباب عن موضوع أو تحليل أرسل إليه عن طريق البريد الألكتروني وعن محتواه، فإنه يبادرك بالنفي، ويقول أنا أحذف الرسائل الطويلة ولا أقرأها.

فهذه عبارة أصبحت شائعة مع الأسف الشديد. قال الإمام علي عليه السلام: «**قطع العلم عذر المتعللين**». فبعد أن كانت الأبواب موصدة في وجه طالب المعرفة والعلم التي تفرضها السياسات المتبعة في الكثير من الدول المستبدة، أصبحت الآن مفاتيح العلم وآفاق المعرفة في متناول أيدينا، ومفاد كلمة أمير المؤمنين عليه السلام، أن الحجة تكون علينا أبلغ، ولا عذر لمن يلهو بوقته عن المطالعة التي تفتح له أبواب المعرفة ليتقدَّمَ في الحياة وعلى كافة المستويات: الدينية والاجتماعية والسياسية والذاتية وغيرها.

ولا أعتقد أننا في زمن نحتاج أن نبيّن فيه مدى أهمية القراءة للشباب على الخصوص، فهل نبدأ في التوجه نحوها بجدية؟

الطموح في إعلام كربلاء

إننا نجد أنفسنا نفكر ببساطة عندما يكون مبلغ مطلبنا وأمنياتنا أن نستخدم التقنيات الجديدة كخدمة إعلامية لمبادئ كربلاء وقيمها، فنرضى عن أنفسنا إذا استخدمنا النقل المباشر عبر شبكة الإنترنت بالشكل المحدود أو عندما تتبنّى قناة أرضية ساعة من الزمن التغطية الإعلامية لفعاليات عاشوراء، أو عندما تخصص إحدى الصحف صفحة واحدة لتكتب عن الإمام الحسين وثورته.

لعل ما أودى بنا إلى أن نستأنس بهذا القدر من استخدام الإعلام الحديث لقضية عاشوراء هو الحال الذي عليه أغلب أتباع أهل البيت عليهم السلام من اضطهاد وسلب للحقوق، لكن ليس ذلك كافياً كمبرر ولا يمكن أن يكون مسكّناً لهواجس إلا فاقدي الطموح، بينما ينبغي أن نطير بطموحنا إلى أفق رحيب جداً، كما يطير الطائر بجناحيه.

ولابد أن نتهم أنفسنا أيضاً ولا نوقع اللوم بكامل ثقله على الظروف المحيطة، علينا أن نوجّه النقد لهممنا، لطريقة تفكيرنا، لتفككنا الذي يلقي بظلاله على كافة مشاريعنا، ومنها الكربلائية.

ولكي نتخطّى تلك البساطة، علينا أن نفكّر بطريقة تناسب

متطلبات الواقع في السياسة الإعلامية لقضية الإمام الحسين عليه السلام، فإن في القضية الحسينية امتيازاً ذاتياً وبعداً إلهياً، ذلك الامتياز هو عمق القضية وأصالتها وحقّانيتها ومبدئيتها ويميزها لون قيمها، والبعد الإلهي هو أنها قضية عالمية ليست لفئة معينة بل جاءت للإنسان ولرفع كرامته وتمكين سيادة الحق في الأرض من خلال جهود الإنسان ونشاطاته. فلا بدّ أن يكون الطموح بقدر القضية التي نحملها من جهة، وبقدر التحديات التي يفرضها الواقع من جهة أخرى.

إننا نجد تلك القضايا التي ترتبط بمصالح دولة خاصة أو بمصالح مصنع من المصانع أو بمتجر ما، كيف يخطط أصحابها لها، لكي تغزوا العالم بأسره من خلال الإعلام بكافة وسائله، وذلك ليس لأن الوسائل الإعلامية متوفرة فحسب، وإنما بسبب السياسة الإعلامية الطموحة التي تريد أن تدخل خبراً معينا أو فكرة أو سلعة ما، إلى كل بيت، فتنطلق تلك الدمية من أمريكا لتنتشر لدى أطفال كل العالم بما فيهم أطفال المسلمين، فمن منا لم يعرف وال ديزني مثلاً؟، فإن لم يتعامل معها، فإنه قد سمع بها.. وأمثال هذه كثيرة جداً..

فقضية الإمام الحسين عليه السلام تحتاج منّا أن نفكّر في نشرها عالمياً عبر خطط بهذا المستوى، ولا أعتقد أن هناك أحداً سيصغي لقضية كربلاء لن يداخله التأثر والإعجاب بمبادئها وقيمها التي خطتها وتريد أن تخطها في الوجود الإنساني ككل، فضلاً عن الاقتناع والإتباع.

فلا يكفي أن نصل إلى وسائل الإعلام بالقضية الحسينية، وإنما لابد أن نوصلها لكافة الناس، لأن الإعلام وسيلة لتكون بين أيدي

الناس، فأعداد الصحف والمجلات لا حصر لها، فكيف نرضى بصفحة واحدة في صحيفة محدودة التداول؟.. والقنوات القضائية تغزو الفضاء والأرض، فكيف نقنع ببث ساعة هنا وساعة هناك على قناة أرضية محدودة المشاهدة؟ وكيف نرضى عن بث مباشر على شبكة الإنترنت لا يتحمل إلا عدداً محدوداً في المشاهدة، والإنترنت شبكة عالمية عنكبوتية، تنشر خيوطها في مساحة واسعة من المستخدمين؟

فعندما ندرس السياسة الإعلامية التي اتبعتها السيدة زينب عليها السلام لإيصال أحداث كربلاء ورسالتها في الناس، وهي إمرأة وحيدة في زمن لا تتوفر فيه أي وسيلة إعلامية، فمبلغ الفرد إيصال مقدار صدى صوته للناس، ولكنها تغلبت على ظروف تلك الحياة وأوصلت رسالة الإمام الحسين عليه السلام لكل بقعة حطّت بها عبر مسيرة السبي، ووضعت في كل بقعة علامة تدل على ذلك، فسواء في العراق الذي أبلغت أسواقه، أوالقصر الذي جلجلت فيه بصوتها الشجاع، أوالقرى والمدن التي مروا بها مثل حلب في سوريا والمدينة المنورة، بل ووصلت إلى مصر، فكان لها أنصار وكان لها متعاطفون.

إذاً الخطوة التالية في التفكير في إعلاميات القضية الحسينية هي أن نوصلها إلى العالم كافة ولو سماعاً.. فهي بداية لتأخذ مداها العالمي في التأثير، كما أراد لها الله عزَّ وجلَّ والإمام الحسين عليه السلام أن تكون هداية وتحرراً للبشرية جمعاء.

قانون المرور بلغة استحسانية

قد يأتي كاتب ما، وقد أتى بالفعل لينتقد التشريعات المنبثقة من الشرع المقدّس التي استنبطها أحد مراجع الدين العظام، برؤية استحسانية سطحية لا تمت إلى الروح العلمية أو الشرعية بصلة، فبماذا عسى أن يقوم القلم لردِّ ذلك الاستحسان؟، يمكن أن يتقبل الباحث رأياً اجتهادياً رصيناً يحاول أن يأخذ بمداخله الفكرية وبمبانيه العلمية ليتحاور معها حواراً قائماً على روح التلاقح العلمي، فيكون الحوار نفسه ذا فائدة للقارئ الكريم، إلا أن لغة الاستحسانات فيما يرتبط بالرؤى الشرعية يمكن لكل قلم أن يردها باستحسان خاص، إلى أن نقف أمام ألف رأي، لألف كاتب، هي نتاج استحساناتهم.

كتب أحد الكتاب منتقداً توجّه الفقهاء إلى التنظير وإصدار الفتاوى في الأمور القانونية المختلفة التي يحتاجها الناس، والتي هي الآن من اختصاص الدول ومن ضمنها قانوان المرور، فأدّعى أن المفترض إيكال هذه المهمّة إلى الدولة لتكون المشرّع الوحيد، ليتسالم عليه الناس، وفي محاولة لخلط الأفكار بالأفكار، بيّن حرصه على حياة الناس وعدم التلاعب فيها من خلال الالتزام بفتاوى الفقهاء، وقد جاء بمثال كتاب (فقه المرور) لمؤلف المرجع المجدد السيد محمد

الشيرازي (قدّس سره) من أن الإلتزام بقوانين المرور يكون على نحو الوجوب إذا سبّب ذلك على نفسه ضرراً بالغاً أو على الآخرين مطلقاً. . ويبدو أن الكاتب فهم من ذلك أن هذا الحكم يعطي فسحة للناس بأن يتجاوزوا قوانين المرور التي تعرّض حياة الناس للخطر، وهنا يكمن خلط الأفكار بالأفكار، حيث أن الكاتب لم يلاحظ مسألتين:

الأولى: أن المسألة التي مثّل بها تتحدّث عن تحوّل أيِّ التزام مروري إلى مستوى الوجوب الشرعي الذي يحتّم شرعاً على الإنسان أن يمتثله، ومعلوم أن الوجوب الشرعي لا يمكن أن يتخذ من أنظمة يتصالح عليها البعض ويستحسنها آخرون، بل هي مستنبطة من الدليل الشرعي المشخّص في كتاب الله الكريم، والسنة المطهّرة المتمثلة في الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار عليهم السلام.

الثانية: لم يلحظ الكاتب أن هنالك تشديداً كبيراً بخصوص تسبيب الضرر على الآخرين (مطلقاً) كما في نص الفتوى، أي سواء أكان ذلك الأذى بالغاً أو غير ذلك، ولا يخفى أن القوانين المرورية إنما هي لتنظيم حركة السير ولتفادي الحوادث المؤذية للناس، مما يعني إلزام المكلّف إلزاماً شرعياً إذا تسببت المخالفة بأذى للآخرين.

علماً بأن كتاب (فقه المرور) يعدُّ ضمن موسوعة فقهية استدلالية مكوّنة من أكثر من مائة وخمسين جزءاً، من بينها: فقه الحقوق، والقانون، والاجتماع، والسياسة، والبيئة وغيرها. . . والإمام الشيرازي (قدّس سرّه) معروف عنه بأنه من المجددين في مجال الفقه

الإسلامي، وكتاب فقه المرور هو إحدى هذه الرؤى التي ينبغي أن يسترشد بها مشرّعوا القانون لكي لا تشطّ القوانين التي يشرّعونها وتنتقص من حقوق الناس، اعتماداً على المبادئ الإسلامية العظيمة، كالمساواة بين المواطنين، واحترام دمائهم، وأموالهم، ومشاعرهم، وعدم سلبهم بالباطل ومن دون وجه حق، وإن مبرر الاستحسان الذي يطالبه به البعض أو يعمل به، لا يبرر الظلم وسلب الحقوق، وكما أن للدولة تشريعاتها فقد وضعت مقابلها عقوبات للمخالفين، فإنْ كان الكاتب يطالب الناس بأن يلتزموا بالقوانين المرورية، فإن الرادع الوحيد الذي سيكون أمامهم وفقاً لهذه الرؤية هو الخوف من العقوبة، إلا أن التشريع الإسلامي يعالج الجذر، فيكلّف الإنسان بتكليف شرعي يحاسب عليه في الآخرة، مضافاً للتداعيات الدنيوية كالضمان والعقوبة وما أشبه، فهذا أدعى للإلتزام وللمحافظة على أرواح الناس.

متى نشهد تأسيس مراكز دراسات إسلامية؟

في وضع الخطاب الإسلامي الراهن الذي يعاني من الشتات المنهجي في طرح الرؤى، وفي رأب الصدع الذي يصاب به المجتمع، وكذلك عند مواجهة التحديات والمشكلات المتنوعة، نحن بأمس الحاجة إلى وجود مراكز دراسات إسلامية في البحرين، لتُسد الثغرات الحاصلة في الخطاب الإسلامي الراهن. فالمتابع للخطاب الديني في الحراك الإجتماعي والسياسي والثقافي في البحرين، يكتشف أن هنالك نوعاً من التلقائية والارتجالية في معالجة مشكلات مهمة تحتاج إلى مزيد من التمعّن وإلى ردود وافية تناسب الطرح المقابل، بل ويلاحظ أن الخطاب الإسلامي هو خطاب ردودِ أفعال واستجابات لأفعال الآخرين، وحسناً يفعل عندما يتصدّى لبعض الإنحرافات أو المشكلات المجتمعية، إلا أنه من المفترض أن يكون له قصب السبق في بيان رؤى تهتم بالتنمية الشاملة بروح إسلامية مؤسسة على القيم الدينية، لكي تعبّر بحق عن الروح الوثّابة التي يدعو إليها الدين الإسلامي، ولكي تعبّر عن الفكر المستنير لخاتم الأديان، والطريق السليم الذي ينبغي الإلتفات إليه للقيام بهذه

المهمّة هو تأسيس مراكز دراساتية متعددة تأخذ على عاتقها بلْورة خطاب الإبداع وخطاب التنمية وخطاب التأني في مواجهة الآخر، وخطاب السداد في مواجهة المشكلات.

فالحاجة إلى مراكز دراسات هي الحاجة إلى رؤى تأصيلية جادّة بعرض إسلامي واضح وقائم على الأسس والقيم الدينية العليا، إضافة إلى بلورة الخطاب الديني بشكل يتوافق مع الواقع القائم، طولاً وعرضاً.

فالمراكز الدراساتية الموجودة في البحرين تعدّ على أصابع اليد الواحدة، فضلاً عن أنها لا تعبّر عن الطرح الإسلامي والهم الديني بشكل أساس، والتجارب التي أبصرت النور في الأعوام الأخيرة من قبل المجهود الديني، هي تجارب لممارسة الأعمال بشكل مؤسسي، وهذا أمر إيجابي إلا أن تلك المؤسسات أغفلت الجانب البحثي والدراساتي، أو أنها لم توله اهتماماً بالغاً بحيث يأخذ أبعاده المتوخاة، تماماً كبقية دول العالم الثالث التي لا تولي البعد البحثي والعلمي اهتماماً يليق بأهميته ومكانته عند إرادة التقدّم وتحقيق خطوات إيجابية منجزة، فإسرائيل بمفردها تخصص مبالغ من ميزانيتها للأبحاث أكثر من الدول العربية مجتمعة وهي الدويلة المغتصِبة والمضطربة، فما يحتاجه الخطاب الديني هو أن ينعتق من أسر التشابه بين حراكه الأهلي والديني وبين سياسات أنظمته.

يمكن أن تخفّف هذه المطالب في حال تواجد جو اشتغالي من قِبل مجموعة من العلماء في إعداد البحوث الجادّة ولو بشكل منفرد،

إلا أننا لا نرى أي وجود لهكذا خطوات لتشكل تراكماً بحثياً يمكن الرجوع إليه والإطمئنان به ليكون داعماً لحراك أكثر نضجاً وأبلغ حجة.

إن العمل لتأسيس مراكز بحثية هو العمل في ميدان خصب تحكمه القدرة العلمية والموضوعية لا الشهرة المجتمعية والوجاهة الرسمية، وهو ميدان بعيد عن الضجيج والمؤثرات الصوتية والأجوائية، ميدان يعجّ بالمعرفة والحكمة، والكلمة الفصل فيه للبرهان والدليل، والإختلاف فيه اختلاف محترم تحكمه أخلاقيات الإجتهاد الحر، والمُعذّرية فيه هي الولوج إلى أبواب المعرفة بأفهام تجد لها نصيباً من الأصالة المؤسسة على ثوابت الدين.

حول المؤسسة الدينية

تتباين المؤسسات المؤثّرة في حركة المجتمع من واقع دولة إلى واقع دولة أخرى، فقد تكون مؤسسات المجتمع المدني المتحرّكة في ميدان الاجتماع والثقافة لها النصيب الأوفر في التأثير في مجتمع ما، وقد تكون مؤسسة الدولة المتمثلة في وزاراتها، هي المؤثر الأكبر في مجتمع آخر، ولا شك أن المؤسسات بشتى أنواعها تضفي نوعاً من التأثير ولو بنسبة من النسب، إلا أنه عادة ما يكون هنالك دور بارز لإحداها، وعندما نتحدّث عن المجتمعات الإسلامية بشكل عام، وعن مجتمعنا البحريني بشكل خاص، فإننا نرى أن المؤسسة الدينية تنافس بقية المؤسسات بشكل كبير، بل هي صاحبة الحظ الأوفر في عملية التأثير الاجتماعي، وتساهم بشكل واسع في رسم الوعي العام للمجتمع وتشكيل رؤاه ومتبنياته الفكرية والسياسية، مما يؤثّر على منهج سلوكه وطريقة تعامله مع الأطراف المختلفة، ومدى فاعليته ونمط أدائه وإنجازه.

ولأنها تحتلّ هذه المكانة الحسّاسة فإن النظر لها من بعد وعدم الإهتمام التقييمي لها ولأدائها، سيكون عامل تراجع مساهم في وأدها، لأن النظرة النقدية التي تسعى لتقييم المؤسسة الدينية، هي

بمثابة مراجعة من أجل الإصلاح، والتقدّم إلى الأمام، فمن يعش في البوتقة الذاتية ولا يريد أن ينظر إلى نفسه في المرآة، ولا يريد أن يتحدّث أي أحد عن حركته ومشروعه، لن يستطيع تقديم شيءٍ ذا قيمة للمجتمع، لأن الإنكفاء على الذات بمثابة انتحار الفاعلية لأي مؤسسة، فالمؤسسة بخروجها للعمل في دائرة المجاميع، وككيان له رسالة وهدف، تصبح همّاً مجتمعياً، الأمر الذي يقتضي منها الخروج من العزلة إلى الانفتاح، ومن الفردية إلى الجماعية والمؤسسية، ومن الإستبداد بالرأي إلى التشاور وتداول الرأي وصولاً إلى السديد، ولكي ينشّط الفاعلية للمؤسسة الدينية، بما يتناسب وتحديات الواقع ومتطلبات المجتمع المعاصرة.

٤

حول المرأة

إشكالية المرأة.. وطريق النهوض

إلى متى ستتواصل جدلية المرأة حول طبيعة أدوارها في مسار الحياة؟ وإلى متى سيبقى التشكيك في مقدار كفاءتها على العطاء في مسيرة التقدّم؟.. وإلى متى ستبقى إشارة إلى الإسلام كعامل أساسي في تعثرها وفي وأد حقوقها؟

لا أعتقد أن تلك الإشكاليات ستتوقف، أقلّه في الوقت الراهن والمستقبل القريب، وذلك لسبب رئيسي وهو بقاء الحملة التشكيكية ضد الإسلام ومفاهيمه، لكي لا يتبوأ مكانته الحقيقية في الحياة الإنسانية، فإن قضية المرأة قضية مختلقة وموجهة صوب المدّ الإسلامي في عصور متأخرة، حيث لم تكن هنالك مشكلة تذكر في الأزمنة التاريخية المتقدمة والتي اشتعل فيها الصراع وعلت حدّته بين المسلمين وغيرهم، وكتب التاريخ تذكر الكثير من الإشكاليات التي كانت شائعة في ذلك الوقت، فمنها ما هو إشكال للحفاظ على المصلحة ليس إلاّ، كتلك التشريعات التي تساوي بين الناس كأسنان المشط، فلا تصمد أمام الدليل والمنطق لهشاشتها، ومنها ما هو فلسفي أجاب عليه القرآن الكريم بأبلغ جواب، وبعد عصر الوحي استمرت التشكيكات، وقد واجهها الأئمة بكل براعة واقتدار، فلم

نعثر في الكتب التاريخية على إشكالية الجانب التشريعي للمرأة أو لأقل لم تكن ظاهرة تشكيكية أو اعتراضية، فتلك التشريعات قد خصّها الإسلام بالمرأة وبشّر بها الرسول الأكرم ﷺ، وقد شنف مسامع كافة الناس بتلاوته، فلم يوجد معترض على تلك التشريعات آنذاك إلا بهت في بدء تلفظه بها، حتى أن القرآن الكريم أنزل إليهم تحدياً صارخاً وصريحاً حول تشريعاته القرآنية ومنها الكثير من مختصات المرأة، في قول الله عز وجل: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

فالافتعال لإشكالية المرأة في الفكر الإسلامي قد يكون بدأ عند دراسة المستشرقين للتاريخ الإسلامي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، وحيث أنهم كانوا ضمن سياسة فهم الإسلام لدعم عملية الاستعمار الغربي للدول الإسلامية، فقد اتخذوا التشكيك في الفكر الإسلامي لتنفيذ مآربهم سبيلاً، وقد وجدوا مادة غنية وباباً واسعاً للدخول منه، ألا وهو قضية المرأة..

كان الواقع في المجتمعات الإسلامية والعربية واقعاً يرثى له آنذاك، فلم تكن المرأة ذات أثر في الحياة الاجتماعية أو السياسية والثقافية، وكانت معاملة الرجل للمرأة على غير ما يريده الإسلام.. فقاموا بإسقاط الواقع المعاش على المعطيات الفكرية بشأن المرأة، فتكوّنت الإشكالية التي يتغنون بها بشكل دائم في خطاباتهم المعاصرة.

وقد بقيت تلك الإشكاليات تتضاعف مع تراكمات المشككين،

والمصدقين لذلك التشكيك، إلى يومنا هذا، فلا يزال المفكرون الإسلاميون يقدمون الدراسات العلاجية لشتى الإشكاليات المتوالدة من رحم تلك الحقبة الاستعمارية الاستغلالية. ومن أجل تخطي هذه الحملات ضد المرأة المسلمة، إضافة للحاجة إلى تقديم الدراسات حوال المرأة بشكل عصري يخاطب العقل المعاصر، لا بد أن تنهض المرأة نفسها بثورة لإثبات الذات وتحقيق الرؤى الإسلامية في ذاتها، مكونة الصورة المثلى للمرأة المسلمة في عطاءات الحياة المتشعبة، لتدمغ سياسات التشكيك، فتولي زاهقة؛ لأن الكثير من الحلول التي أثيرت حول خروج المرأة من مأزق الإشكال والإتهام، صبت ضمن مسؤوليات الرجل، الأمر الذي استبعد المرأة المسلمة من المساهمة في مقدرتها على النهوض بكيانها، واعتقد أن استثناء المرأة من المساهمة هو تكريس للمشكلة وليس علاجا لها.

الطريق العملي الواضح في تمثّل الدور المنشود للمرأة المسلمة، هو استلهامها من سيرة الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام، السيرة التي كانت حافلة بالعطاء، والتحدي لكافة الظروف الحياتية، ومن نتاج تربيتها عليها السلام تخرّجت السيدة زينب عليها السلام، لتضرب مثالاً للمرأة المسلمة للعطاء على كافة الأصعدة، الثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية والإعلامية، ففي عصر سمته الأساسية التحدي على المستوى الحضاري، فإن بإمكان المرأة المسلمة أن تقدم أرقى صورة للمرأة التقدمية، التي تتحمل أعباء الرسالة، وتحترم نفسها، ومجتمعها، لتكون عامل بناء وداعم لمشاريع الخير والفضيلة.

نحو اهتمام منصف
في القضاء على العنف ضدّ المرأة

قضية العنف ضدّ المرأة، من القضايا التي ينبغي الاهتمام بها، والتوقّف عندها مليّاً، فالإهتمام بها نابع من الإحساس بأهمية التصدّي لهذه المشكلة التي تجسّد مقولة الظلم في أبلغ المستويات؛ لأن ذلك الظلم ينتج من معادلة تشكلها إرادة القوي الخشن في اعتدائه على الضعيف الرقيق، وهذا ما أجمع على رفضه العقلاء في كل مكان، ولا نظنّ أنه يوجد من يقبل بهذا الفعل من ناحية فكرية، وما تمظهرُه في المجتمعات إلا بسبب مجموعة من المشكلات، فقضية العنف ضدّ المرأة هي نتيجة لمشكلات ما، وليست هي مشكلة ذاتية تغذي نفسها بنظرة فكرية وفلسفية، في الأعم الأغلب من الممارسات.

والقرار الذي أعلنته الجمعية العامّة للأمم المتحدة، بأن يكون يوم ٢٥/ ١١ من كل عام هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة، والذي صدر في ١٧/ ديسمبر ١٩٩٩م، هو تعبير عن هذه الإرادة التي تشكّلت مؤخراً لدى المجتمع الدولي، مع أن المشكلة قديمة ويعتبر هذا الإهتمام فعلاً متأخراً، إلا أنه يبقى محل ترحيب العقلاء، لما يتضمّنه من مقاصد مهمّة لحماية المرأة وللإهتمام بها.

أمّا التوقّف الذي يتطّلبه هذا الإهتمام بمسألة العنف ضدّ المرأة فهو من جهة التحرّك الذي نراه من قبل بعض القوى، والآراء التي يُدلي بها بعض الكتّاب، والتي تعبّر عن جلد الذات عبر تظهير كافّة السلبيات التي تعيشها المجتمعات الاسلامية والعربية في التعامل مع المرأة، ما هي إلا نتيجة لعدم وجود الرؤية المتوازنة التي تنظر للمشكلة في صورتها العالمية وضمن أطرها وملابساتها الموضوعية، ونحن هنا نقرّ بأن واقع المرأة في المجتمعات الإسلامية والعربية واقع يحتاج إلى مزيد من الإهتمام والتوعية، إلا أننا لسنا وحدنا نعاني من هذه المشكلة، وإنما هي مشكلة عالمية تعاني منها أكثر الشعوب تقدماً في المجالات العلمية والتقنية، ومن المواطن المستهجنة أن البعض يتحيّن الفرصة لكي يصبّ جام غضبه على الدين، معتقداً أن الثقافة الدينية التي يتبنّاها الناس هي وراء هذا السلوك الشاذّ، وهذا رأي مجانب للصواب، ومخالف لما جاء به الإسلام من ثقافة سمحاء قد أولت المرأة الإهتمام البالغ ونالت عناية الرسول الأكرم ﷺ حينما قال: «**أوصيكم بالضعيفين، النساء وما ملكت أيمانكم**»، وقال ﷺ معبّراً عن المفاضلة التي تتأسس على معيار التعامل مع الزوجة: «**خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**»، وما إلى ذلك من نصوص لا داعي لسردها في هذا المختصر.

وفي الغرب عنف ضد المرأة

تشير الإحصائيات والواقع الذي تعيشه الدول الإسلامية والعربية إلى وجود ظاهرة للعنف ضدّ المرأة متمثّلة في عدّة أشكال، مع

التحفّظ على التعميمات التي تصدر من البعض، إلا أن النظرة المتوازنة هي التي تأخذ هذه الظاهرة كمشكلة عالمية تسود أرجاء العالم من دون استثناء، مع وضع الإعتبارات إلى الخصوصيات لهذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، وللحالة التي تعيشها الدول الغربية خصائص تختلف عنها في الدول الإسلامية والعربية، ومن تلك الخصائص: واقع العلاقات المفتوحة بين النساء والرجال والتي لا تعترف بأية قيود أخلاقية أو دينية أو قانونية، أفرزت بدورها حالات عنف ضدّ المرأة، فتشير التقارير إلى أن نسبة ٧٠٪ من ضحايا القتل من الإناث يقتلن على أيدي رفاقهن الذكور، حسب ما أكدته منظمة الصحة العالمية، وكذلك فإن النساء والأطفال يمثلان قرابة ٨٠٪ من القتلى والجرحى من جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة، وقد أشار تقرير نشرته مؤسسة تابعة للإتحاد الأوربي في بروكسل حول استفحال ظاهرة تجارة الرقيق الأبيض (وهي أحدى مظاهر العنف ضد المرأة كما اعتبرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة) في دول الإتحاد الأوربي الخمسة عشر التي تسبب في أسر الفتيات، معظمهن من القاصرات، سنوياً، وترمي بهن في عالم الدعارة، وفي أمريكا أبدى كولن باول وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من يونيو ٢٠٠٣م، استياءه من هذه الحالات في التقرير السنوي الثالث المتعلق بالمتاجرة بالأشخاص وقال: إنه يظهر اهتماماً وقلقاً بالغين حيال هذه «الممارسة المروعة». ويقدر التقرير الأميركي على لسان باول: أن حوالي ٨٠٠

ألف إلى ٩٠٠ ألف شخص يجري تهريبهم كل عام. وقال: «إن فتيات قد تصل أعمارهن إلى خمس سنوات تم بيعهن إلى بيوت الدعارة».

ومضى باول إلى القول: «إن طبيعة هذه الجريمة التي تتخطى الحدود الوطنية للدول، تعني أنه يتعين على جميع الدول التي يتم تهريب الأشخاص منها قسراً والدول التي يمر بها هؤلاء الأشخاص والدول التي يريدون الوصول إليها، أن تعمل كشركاء لوقف مثل هذه العمليات وحماية ضحاياها ومحاكمة أولئك المسؤولين عن عمليات التهريب».

إذاً فالمشكلة عالمية وليست مختصّة بأصحاب ثقافة دون أخرى، لذلك فإن من الضروري مناقشة المشكلة في إطارها الجغرافي للوصول إلى معرفة الأسباب الحقيقية وراء تفشيها، والبحث عن سبل تتناسب والواقع الاجتماعي لمكافحتها.

الإزدواجية في المعايير

عند قراءتنا للقرار الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص العنف ضد المرأة، وما تلاه من التقارير الصادرة عن الأمين العام حول المسار الذي حققوه في هذا المجال، نرى أن هنالك ازوداجية في المعايير التي تسجل ضمن قائمة العنف، وتلك التي يسكت عنها، رغم أن المفهوم العام الذي وضع لتبيان العنف ضدّ المرأة عرّف العنف ضد المرأة بأنه: «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس

ويترتّب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسّفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامّة أو الخاصّة». إلا أن التفسيرات والأمثلة تغضّ الطرف عن بعض السلوكيات التي تُمتهن فيها المرأة والتي تقع بنتيجتها أثار سلبية على المجتمع بشكل عام، أو تلك التي تعبّر عن الأداء المؤذي للمرأة مستقبلياً أو واقعياً كالذي يجري على الفتيات والمسمىّ بالجنس الآمن، والذي قامت بعض المدارس الإبتدائية بشرحه لطلابها وطالباتها ليتخطين مشكلة الإنجاب عند ممارسة الجنس، فهنالك الكثير من الممارسات في الدول الغربية يمكن أن تدان وفقاً للمعايير الدولية والمفهوم الذي وضعته الأمم المتحدّة عبر تحليل مفرداته لبيان الأمر الذي يسبب الأذى من غيره، سواء على الفرد ذاته أو على المجتمع بشكل عام، فيدخل ضمنها تلك الممارسات الشاذّة، والجنسية خارج إطار الحياة الزوجية وما شابهها.

في الوقت ذاته الذي تغفل فيه التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية هذا الجانب، فإنهم يعممون المفهوم على جميع السلوكيات التي تجري في المجتمعات الإسلامية، من دون النظر إلى حالة القناعة الشخصية والمجتمعية، لبعض تلك السلوك، بل وما يستدعي التحفظ على بعض هذه القرارات هو عدم إعطائها أي اعتبار للرؤية الدينية صراحة كما جاء ذلك في مقدمّة التقرير المذكور.

فكما ينبغي على الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية أن تسعى جاهدة لإيقاف حالة الإعتداء على المرأة بما هو واقع فعلاً في مجتمعاتنا وإيجاد الحلول التي تتناسب وهذه البيئة، كذلك علينا أن نبيّن وندين الممارسات التي يعتبرها الغرب من الممارسات العادية، والتي هي في الحقيقة إما تعبّر عن سلوك عدواني ليس في مصلحة المرأة، أو تسبّب في الأذى ضدّها.

فاطمة طريقك إلى الحسن

المرأة في رحلة الحياة الشائكة، المليئة بأنواع الفتن والإغراءات، والمثقلة بالمهام الصعبة، يتوجّب عليها إثبات ذاتها في تلك الرحلة، وتمثل الدور الأفضل من خلال تلك الأدوار المتنوعة، سواء التربوية أو الاجتماعية أو المهنية والعلمية.

فليس المطلوب من المرأة أن تؤدّي دوراً فحسب، بل المطلوب منها أن تتقن ذلك الدور بأفضل وسيلة، ليكون على أحسن صورة، هكذا توجهنا الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، وكذلك العقل الرشيد. فما هو سبيل المرأة للوصول إلى ذلك الحسن؟ عندما يخاطبنا الله عز وجل في كتابه الكريم، عن محاسن خلقه وآفاق آياته، يشير بعدها إلى العقل، كما في قول الله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، وهكذا لندرك محاسن تفاصيل تلك الآيات فإن ربَّنا جل وعلا يقول: **(نفصّل الآيات لقوم يعقلون)**. فغاية العقل أن يدرك محاسن آيات الله تعالى، فيتبعها، ويهتدي بهديها الإنسان، وكذلك قال المناطقة والفلاسفة في مقولتهم الحسن والقبح العقليين.

العقل إذا كان فاعلاً وطاهراً من كل شائبة من هوى أو تأثّر بشيء آخر، فإنه يرشد إلى الفطرة الحسنة وإلى محاسن الأفعال والأدوار، ولكن بما أن الحياة محفوفة بالشهوات ومتلبّدة بغيوم الفتن، فتحتاج حينها إلى عاصم يعصمها من الزلل ويأخذ بيدها إلى طريق الحسن، ولذلك بعث الله النبيين، والأوصياء ليكونوا ترجم الحسن في الحياة، ولنقيس أداء عقولنا بأدائهم. فمسؤولية المرأة أن تتبع الحُسن لأنه غاية الأفعال والأدوار في الحياة، لتصل به إلى غاية الغايات، وهي رضوان الله تعالى، فكانت سيدة نساء العالمين أنموذج المرأة المسلمة هي التي تجسَّد فيها الحُسن بأسمى صوره، فقال عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **(لو كان الحُسن شخصاً لكانت فاطمة، بل هي أعظم، إن فاطمة ابنتي خير أهل الأرض عنصراً وشرفاً وكرماً)**.

وعندما تقتدي المرأة بفاطمة عليها السلام، فإنها تكون قد ضمنت الحُسن في سلوكياتها وأدوارها الحياتية، وبالتالي يكون المآل إلى دار الرضوان، جنة الله تعالى، فهي «إنما سميت فاطمة لأن الله عزّ وجلّ فطم من أحبها من النار»، فكانت: سيدة نساء أهل الجنة.

السيدة زينب عليها السلام
الكلمة الحضارية للمرأة المعاصرة

إن من ينكر السياسات الغربية في إغراء وإغواء المجتمعات الإسلامية بقصد الهيمنة والسيطرة، سيناقض الواقع الصارخ المعبّر عن ذلك، فإذا صعب على إدراكه ملاحظة كشف سياسات الإغواء المختصة بالرجل، فإن ما يتجه نحو المرأة من خطط يعتبر من أوضح الواضحات.

تجهد الكثير من الجهات نفسها سعياً لتوهين العزم الإسلامي وإبعاد الروح الدينية المحمدية والعلوية والحسينية والزينبية عن المجتمع لكي تنفرد بالإنسان خالياً من كل درع فيدخل الجبهة بلا سلاح.. فالأموال الطائلة تنفق من أجل إبراز المرأة من المنظور الغربي، تلك المرأة السافرة التي تكشف من جسمها أكثر مما تستر، يبرزونها بصورة تتسنّم فيها طرق المجد وتؤدّي أدواراً فاعلة في المجتمع إيحاءً للناس بأنها المرأة المثالية والقدوة التي يجب على النساء أن تحدوا حدوها.. كما أن هنالك شقّاً آخر من سياسة الإغواء للمرأة وهو إبراز الصورة المخلة واستخدامها كسلعة للإغراء، فالسياسة الأولى تعتمد الإبهار في الإنجاز، والثانية تعتمد

الإغراق في الهوى، كما نشاهد في هذه الأيام شيوع البرامج التلفزيونية المستنسخة من الغرب كما هو حال برنامج (استار أكاديمي) وبرنامج (الأخ الأكبر) الذي يعرض على شاشات التلفاز، وهذه البرامج التي تقام على أراض مسلمة، يُجمع فيها مجموعة من النساء والرجال في بيت واحد لعدة أسابيع يشتركون في الأكل والحديث واللعب وفي أحواض السباحة، ومن خلال هذه البرامج يتم تمييع الشباب، عبر توهين قيم الدين وإلغاء تعاليمه من الحياة الشخصية للناس.

في هذا الظرف المعاصر ليس للمرأة المسلمة إلا البحث عن الكلمة الحضارية المعبرة عن الإشراق الحقيقي والإنجاز المؤثّر، الذي يعبّر عن الصورة الناصعة للإسلام، ومن أبرز ما يلوح في الأفق هي شخصية السيدة زينب عليها السلام، التي تقدّم لنا المفاهيم الإسلامية في قالب نسائي فاعل، دون أن يدنّس ذلك الفعل من عفافها، بل ترقى بسببه أرقى الدرجات.

إن السيدة زينب ضربت أعلى الأمثلة في مختلف ميادين العمل النسوي، سواء في العمل الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي أو الإعلامي، فهي العالمة غير المعلّمة، تبث علمها وعلم أبيها وأخيها في الناس، بعقد مجالس علمية وتفسيرية.. وهي التي تحيط برعايتها الفقراء لتحفظ توازن المجتمع، وهي التي تحمل الراية ضد الطغيان والجور وتعالج المفاهيم المغلوطة عند السياسيين، وهي الصوت الذي أوصل الثورة الحسينية للعالم بكل صدق..

تؤدّي كل ذلك الإنجاز الحضاري المتنوّع وهي محافظة على عفافها وملتزمة بحجابها، فالسيدة زينب عليها السلام أبلغ كلمة يمكن أن تقرأها المرأة لدحض المزاعم الباطلة حول الحجاب الإسلامي، وحول ما يثار من شبهات أو ما يسوّق له من مجون وتمييع عبر رفض قيم الدين، فالمرأة الحضارية المتقدمة هي المرأة الزينبية، التي تقود الحياة وتؤثر فيها لا بجسدها ومفاتنها وسفورها، بل بعملها وعلمها وقيمها ورسالتها.

٥

رؤى في
التنمية البشرية والإدارية

النجاح
ليس في قائمة المقهى

كيف يمكننا أن ننجح في الحياة ونقوم بالإنجازات المختلفة في مجال تعليمنا وأعمالنا وتفكيرنا؟؟

أسئلة حائرة تؤرّق الواقع الشبابي وتدور في خلده بشكل مستمر، ونحن في هذا المقال لن يكون دورنا بأن نقدّم إجابة لهذه التساؤولات، لأن الجواب عليها يحتاج إلى مزيد من المساحة، ولكننا سنتحدث عن سبيل لوصول للنجاح بشكل عام بما يتناسب وهذا المختصر، أي كيف ندخل ونفكر في مسيرة النجاح وإلإنجاز، لكي يكون مدخلنا صحيحاً وسليماً.

ولعل أهمية طرح هذا الموضوع يكمن في الظاهرة المتنامية للدورات التي تبشر بتنمية بشرية وإعطاء كفاءة جديدة للأفراد، ووعود بالنجاح والإنجاز، في مجتمعنا، وتزايد إقبال الناس عليها، ولا شك أن هذه الرؤى ليست تنفيراً، ولا هي حالة دعائية لتلك المراكز والدورات، بل لكي ندخل أي مضمار من مضامير هذه الدورات بصورة متوازنة فتؤثر أثراً إيجابياً لا سلبياً. .

النجاح لا يقدّم على طبق من ذهب

هنالك فرق بين النجاح الحقيقي وبين الشعور بالنجاح، فيمكن لأي إنسان أن يشتري شعوراً بالنجاح في أي قائمة هنا أو هناك، ولعل البعض يعتقد أنه يحصل عليه في قائمة المقهى أو مطاعم الوجبات السريعة، إلا أن النجاح الحقيقي شيء آخر، فهو يحتاج إلى بذل جهد وتراكم في العمل والخبرة والمعرفة.

إن النجاح متاح لكافة الناس ولا شك في أن أي واحد منّا يمكنه أن ينجح ويقدّم إنجازات عظيمة، وإن كان النجاح لا يقدّم إلى أحد على طبق من ذهب. وإن حصل أحد منّا على نجاح ما في مكان ما بسهولة، فهو هبة وعطية، وليس نجاحاً وانجازاً يحسب لشخصيته، هذه حقيقة مهمة ينبغي أن نتعرّف عليها، لكي نكون على استعداد لبدء طريق النجاح الحقيقي.

لا تنس مصدر النجاح

معرفة مصدر النجاح الحقيقي يجعل الإنسان متصلاً بذلك المصدر ليستمد منه القوّة ويستعين به في مسيرة النجاح، فأنت من يقوم بالتغيير وأنت من يحقق الإنجاز،كل هذا صحيح، إلا أنك لست مصدر ذلك النجاح والإنجاز، وواهم من يقول عكس ذلك، فإن النجاح من الله تعالى، فهو الذي يغيّر واقع الإنسان وبفضله تهطل البركات، وما نقوم به نحن إنما هو تهيئة القابلية والعمل بالأسباب لكي نستوعب تلك القوّة الربانية عبر التوفيق في أعمالنا، كما يقول

الإمام الجواد عليه السلام: «**المؤمن يحتاج إلى توفيق من الله، وواعظ من نفسه، وقبولٍ ممن ينصحه**».

أهمية معرفة هذه الحقيقة هي لكي لا ننسى فضل الله علينا ولكي نتصل به بالدعاء والتوكل والإستعانة بشكل دائم، ولكي لا نضخّم ذواتنا إلى حد العبادة، فبعض الفرق والمناهج بالغت في الأنا حتى أصبحت تؤلّه الذات، حتى ليشعر الإنسان كأنه هو المتصرّف الأول والأخير في نفسه وفي الكون من حوله، ليأخذ شعوراً وهمياً بالإنجاز وما هو بإنجاز، وما هذا إلا انحراف عن النهج القويم.

يقول الإمام زين العابدين عليه السلام في دعائه: «**ومن توجّه بحاجته إلى أحدٍ من خلقِك أو جعله سببَ نُجحِها دونَك، فقد تعرّض للحرمان واستحق من عندِك فوتَ الإحسان**».

التفت إلى مصنع المفاهيم

مسيرة النجاح بطبيعتها تحتاج إلى الإيمان بمجموعة من القواعد ومن ثم إنزالها إلى الواقع التطبيقي والإستمرار عليها، وكل طالب للنجاح أو لإنجاز تغيير ما في واقع ما، يحتاج إلى تلك القواعد التي تشكل مفاهيمه، وهذه الخطوة الهامة تحتاج إلى معرفة واطلاع على المفاهيم الدينية التي نؤمن بها، لكي لا تدخل بعض المفاهيم المغايرة والمناقضة لمقاصد الدين في المكون العقلي للإنسان فتصبغ تفكيره وتوجه مساره، كما هو الحاصل في كثير من المناهج والدورات المهتمة بشأن النجاح وصياغة الإنسان وما شابه ذلك، فقد يعتقد الإنسان بمفهوم مخالف للحق، بينما الحق هو الميزان وليس الواقع،

فقد يكون الواقع سقيماً حتى لو كان له تأثير على مستوى من المستويات، وهذا قد يجعل الإنسان منحرفاً في تفكيره وفي فهمه للنصوص الدينية، بحيث يفهمها من خلال تلك القاعدة وذلك المفهوم الذي تعلّمه، وهذا من مصاديق التفسير بالرأي والتأويل الخاطئ.

سُئل الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾، فقال: «**علمه الذي يأخذه عمّن يأخذه**».

الأثر يدل على الوجود لا على الصحة

لعل البعض ينبهر كثيراً بما يراه من أثر لبعض التقنيات، إلا أن هذا الأثر ليس بالضرورة معبّراً عن صحة العمل، فإن الأثر الخارجي يدل على وجود الشيء فقط، ولا يدل على صحته، فالصحة لها مقاييسها المختلفة، وهي المطابقة مع القيم أو عدم التناقض معها، فلو أخذنا السحر مثالاً، فإننا قد نجد له أثراً خارجياً، سواء يراه الإنسان بعينه أو يلمسه بأي حاسة أخرى، ولكن ذلك لا يبرر لنا الإقبال عليه، لأن الشريعة المقدّسة حرمته ودعت الإنسان للإبتعاد عنه.

يسألونك عن النجاح

هل أن كل ما يحقّقه الانسان يمكننا أن نسميه نجاحاً؟ بالطبع ليس الناجح هو كل من ينجز شيئاً بغض النظر عن ماهية ذلك الشيء، وإلا لكان السارق المحترف ناجحاً، فالبعض ينبهر بما ينجز أو بالأشخاص ذوي الشهرة الإجتماعية أو السياسية أو العلمية، ويقيس بعد ذلك

أعمال كل الناس من خلال منجزاتهم، بينما ينبغي أن نحقق في مفهوم النجاح الحقيقي والمطلوب، كأن ينجح الإنسان في الخير وأن ينجز شيئاً بالوسائل السليمة ومن دون التخلّي عن القيم الربانية التي يؤمن بها، فلذلك أنت عندما تحاول أن تنجز ويكون العائق لبلوغك لذلك الإنجاز هو عدم تخليك عن القيم، فأنت هنا قد حققت نجاحاً، حتى لو لم يعتبره الناس كذلك، لأنك حافظت على قيمك، وهذا يكفي في زمن يراد لك فيه أن تُسلب كل قيمة إلهية.

النجاح الأكبر

قد تؤسس شركة ضخمة أو تمتلك عشر شهادات عليا، إلا أنك لم تربِ نفسك تربية صحيحة، فأنت سيد الفاشلين، لأن الإنسان وتربيته هما المحور الأساس؛ فما الذي ستربحه إذا خسرت نفسك؟! فالنجاح لا يقاس بالمقاييس المادية وحسب، وإنما النجاح الأكبر أن يصيغ الإنسان شخصيته ويربي نفسه ويكون إشعاعاً للخير والفضيلة، ولن يكون ذلك إلا من خلال مصدر الفضيلة ومصدر الخير وهو الله تعالى من خلال بصائر القرآن الكريم، وهدي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

بعد معرفة هذه الأساسيات المهمة يمكنك أن تنطلق في مشروعك وتشق طريق النجاح.

موجة الـ N.L.P
مناقشات في البرمجة اللغوية العصبية

يعرّف المتخصّصون في فن أو علم الـ N.L.P بأنه علم هندسة النجاح، وهو الذي يزوّد الإنسان بقواعد لكي تُطلق العملاق الذي بداخله المتمثّل في قواه وطاقاته وكافة الإمكانات التي أودعها الله عزّ وجلّ فيه، ويقرّب البعض تعريفه بأنه بمثابة الكتيّب (الكاتالوج) الخاص بشخصية الإنسان والذي تجعله من خلال إراشاداته يتحكّم بنفسه كما في بيئته الداخلية، ويسخّر طاقاته ويوجّهها إلى حيث ما تريد وإلى ما تحب، وهذا الفنّ يسمّى (البرمجة اللغوية العصبية) (Neuro Linguistic Programming) التي اختصرت منه الحروف الثلاثة الآنفة الذكر.

لا يُخفى أن هذا العلم الذي يسمّى أيضاً بالمهارات ولعلّها الوصف الأقرب لحقيقته، ذو منشأ أمريكي على يد الأمريكيين: جون غرندر (عالم لغويات)، وريتشارد باندلر (عالم رياضيات ومن دارسي علم النفس السلوكي وكان مبرمج كمبيوتر أيضاً)، وقد بدأ الـ n.l.p بالإنتشار منذ منتصف السبيعينات من القرن المنصرم، ونال رواجاً كبيراً في أمريكا، وبعض الدول الأوربية، وقد خلق هناك جواً تفاعلياً

واسعاً في مدى صدقية ادعاءات أصحاب هذه المهارات ومدى تأثيراتها الحقيقية على الإنسان، بل ومدى ارتباطها بالعلم أساساً، لذلك لم تجد الجامعات الغربية عموماً في البرمجة اللغوية العصبية ذلك المحفّز لجعلها ضمن موادها الدراسية، إلا جامعة يتيمة كما يقال، حتى أن (مايكل هيب) (Michael Hea) عالم النفس السريري بجامعة شفيلد البريطانية، الذي قام في عام ١٩٨٨م بتقييم سبعة وستين بحثاً علمياً مقدّماً في مفردات البرمجة اللغوية العصبية، انتهى إلى أنها تفتقر إلى الأدلة الموضوعية لإثبات ادعاءاتها. . وفي المقابل هنالك الكثير ممن يراهن على صدقية هذه المهارات ويبيّن بالأعداد أنها استطاعت أن تغيّر حياة الملايين، وهو الشعار الذي اتخذه مروجو البرمجة اللغوية العصبية ومضوا في تسويق الدورات المؤثّرة، فانتشرت كالنار في الهشيم.

الموجة تنتقل إلى البلاد العربية

بعد مدّة طويلة من ظهور الـ (NLp) نسبياً جاء دور الدول العربية لتعيش أجواء هذه الجداليات حوله، إلا أنها تختلف عن التداولات الغربية بأنها أكثر ضجيجاً، وأقلّ علمية وموضوعية، كما هو حال الكثير من التداولات، فقد خلقت البرمجة اللغوية العصبية جوّاً متوتراً لدى بعض أصحاب الانتماء الديني خصوصاً وبعض علماء النفس، حيث يختصّ كلٌّ بسبب استنفاره من جهة اختصاصه، فبعض علماء الدين وجدوا فيه وثنية جديدة ومجموعة أفكار عقيدية ليست بمهارات كما يدّعى، وهي تتنافى مع العقيدة الإسلامية، وتتصادم مع مسلّمات

الانسان المسلم، وما عرضها بثوب العلم أو الفن إلا تقمّصاً، لكي يقع الناس في اللبس، ويرجعون التأثيرات الإيجابية التي تقع على البعض نتيجة هذه التطبيقات إلى الإيهام أو السحر والشعوذة وما إلى ذلك من الإتهامات التي تحتاج إلى دراسة متأنية، أمّا علماء النفس أو بعضهم فاعتراضهم ناتج عن أن البرمجة اللغوية العصبية هي منافس أشبه بالسحر لما يُدّعى بأنه يقوم بتأثيرات سريعة ومدهشة على المرضى النفسيين، كما يُبدون تخوّفهم من أن البعض سرعان ما يأخذ دورة أو دورتين في هذه المهارات فإنه يلجأ لمعالجة الآخرين، وهو ما اعتبروه أمراً خطيراً ينبغي للجهات الرسمية الوقوف ضدّه.

عقليتان متقابلتان

لقد كان التعامل مع مهارات البرمجة اللغوية العصبية بعقليتين في دولنا الإسلامية والعربية، وهاتان العقليتان جسدتا الواقع المألوف الذي تعيشه حالنا العامّة في استقبال أي وافد أجنبي، والتي تحدّد طريقة التعامل مع كل جديد.

فالعقلية الأولى: هي التي بادرت بالإنبهار اللامحدود بهذه المهارات من أول نقطة معرفة، وقبل دراستها ومعرفة كنهها، وتوافد الكثير من الناس لحضور الدورات التي أنشئت لتدريس الدبلوم، ومن ثم مرحلة الممارس، والممارس المتقدّم ثم المدرب والمدرب المعتمد، حيث يستلم الطالب في آخر المطاف لكل دورة شهادة تأتي من الإتحاد العالمي للبرمجة اللغوية العصبية في أمريكا، وهذه العقلية

هي العقلية الإنبهارية والتي لا تميل إلى الخوض في العمق، بل تهتم بالنتائج السريعة.

والعقلية الثانية: التي استقبلت البرمجة هي عقلية الإلغاء لكل جديد، والتشكيك في كل ما يأتي من الغرب، وخصوصاً إذا كان فيه بعض النفع حسب النظرة ألأولية، فالتشكيك يأتي ليقول: ليس لسواد عيوننا جاؤنا بهذا العلم؛ فلا بد أن هنالك من أسباب أخرى وراء ذلك، فافترض أولئك وأغلبهم من علماء الدين أو الأكاديميين في الشريعة، افتراضاً واضحاً وجاهزاً وهو أنهم يريدون ابتعادنا عن القرآن وعن الدين بمسمّيات مبهرة، فصدرت بعض فتاوى التحريم ومقالات التحذير والذي أوصله البعض إلى درجة الكفر والألحاد، وأمام هذا الموقف، تلك العقلية السائدة أيضاً في مجتمعاتنا، والتي ترفض الوافد دون دراسة وترمي بكل تجربة انسانية قد يكون فيها بعض الصلاح في سلّة المهملات دون اكتراث، ولعلّ هذا الموقف المتشدّد هو ما يساهم في تنامي عقلية الانبهار، حيث يجد البعض أن هذه نظرة ضيّقة لا تتسع لابداعات الإنسان بما هو إنسان وكما يقول الإمام علي عليه السلام: **في التجارب علم مستحدث**.

تتابع الموجة إلى البحرين

جاءت موجة البرمجة اللغوية العصبية إلى البحرين بعد أن أخذت مداها في دول الخليج العربي وبعض الدول العربية الأخرى كمصر وسوريا ولبنان، واتسعت دائرة الدورات، وتأسست بعض المراكز المتخصّصة في مجال التنمية البشرية التي أضيفت مهارات الـ N.L.P

إليها، وأصبحنا أمام إعلانات متنوّعة وبأسعار متفاوتة بشكل ملفت، فبعضها بمبلغ زهيد، وبعضها بمبالغ خيالية جداً، وتكوّن هناك نوع من الإقبال لدى شرائح معيّنة، حتى أن بعض القاعات في إحدى الفنادق امتلأت عن بكرة أبيها، حيث اجتمع أكثر من ألف وخمسمائة شخص للإستماع إلى المحاضرة الترويجية الأولى.

بخلاف ما جرى في الساحات العربية الأخرى، ولا شك أنه بخلاف ما جرى في الدول الغربية كذلك، قابلت الساحة البحرينية البرمجة اللغوية العصبية، حيث لم يكن هنالك إلا اتجاه واحد هو الإتجاه المنبهر الذي جعل الناس يتوافدون على حضور الدورات، ولو باستدانة أموال الدورات، رغبة في الوصول إلى النجاح السريع الموعود الذي يكفل لهم السعادة، والإنطلاق في الحياة وتحقيق ما عجز الساسة من تحقيقه من النجاح، وتحقيق الأرباح والرقي بالمستوى المعيشي الذي يعاني منه الكثير من الناس، فلعل هذا السبب، إضافة إلى الطموح الواسع لدى بعض الشباب، جعلهم يأخذون هذه التقنيات بنوع من التسليم، إلى درجة أن يصفها البعض بأنها الأسلوب الحياتي الأمثل الذي يجب على الناس جميعاً أن يسلكوه.

وعند حضوري لأحدى هذه المحاضرات التي يحاضر فيها أحد الذين وصلوا إلى درجة مدرّب معتمد من قبل الاتحاد العالمي للبرمجة اللغوية العصبية، وقد كان من الذين أحترمهم وأثق بهم، دُهشت للتعميمات التي كان يطلقها وإلى مستوى الإقتناع الذي وصل إليه بأهمية هذه المهارات، حتى أنه أرجع سبب تخلّف المسلمين،

وجهلهم حتى لِما في قرآنهم وأحاديث الرسول وأهل بيته إلى أنهم لم يستفيدوا من هذا العلم، مردداً كلاماً لأحد الدعاة المعروفين في دولة خليجية قوله (آه لو كنّا نمتلك هذاالعلم منذ سنين). هذا المستوى من الإطلاق والتعميم، الذي يصل إلى تبسيط القضايا واختزالها في مهارات معيّنة، يحتاج منّا إلى وقفة بحثية ودراسية، ولا بد للمنخرطين فيه من الإقتناع بتكوين دورات بحثية خاصّة لدراسة المواضيع التي تشكّل هواجساً لدى البعض من أجل سبر أغواره بشكل متّزن.

دعاة مبرمجون

لقد لاحظنا أن الكثير من الدعاة الإسلاميين انخرطوا في سلك مهارات البرمجة اللغوية العصبية، بل وقاموا بالترويج لها في مناطق شتّى، وأخذ البعض يمارس أسسها وقواعدها في خطاباته الدينية، منطلقين من رؤية أن هذه القواعد تساهم في تنمية الدعوة إلى الله، وتنمية الوازع الديني لدى الشباب، عبر استخدام تقنيات التواصل والتأثير على الآخرين وتغيير المعتقدات بمجموعة من الحركات والأفعال والأقوال، عبر تفاعلات فكرية وسلوكية وشعورية فيطوعونها لخدمة أهدافهم المحدّدة سلفاً، وحسب هذا الإتجاه فهي وسيلة وليست هدفاً، فيمكن لأي شخص أن يستغلّها في كلا حدّيها السلبي أو الإيجابي.

إلا أن الملاحظ على هذا التوجه هو تغاضيه عن بعض الأفكار المشكّكة فيها لدى البعض والتي قد تكون بالفعل مخالفة للدين وهي

التي عادة ما تكون في الدورات المتقدّمة لهذا الفن أو العلم كالعلاج بالطاقة وما تحويه من مفاهيم فلسفية تتعلّق بعلاقة الإنسان بالكون وعلاقة الإنسان بالله، بل وقد قام البعض بالتصرّف بهذا العلم كلياً وشرحه وفق ما يراه هو، لا وِفْقَ واقع العلم... ومن جهة أخرى فإن هؤلاء استخدموا تلك التقنيات لإقناع الآخرين وتغيير قناعاتهم في شؤون دينية، متغافلين دور الفكرة وقوة الإستدلال الصحيح في الوصول إلى قناعات الإنسان كما يقول الله عز وجل: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾، فالمسلمون هم أصحاب الدليل ويدورون معه حيث ما دار، وقد يكون أحدهم مقتنعاً بفكرة ما، فيمارس تقنيات التأثير لإيصالها للآخرين من منطلق أنه يريد لهم الخير، إلا ذلك لا يسوّغ هذا الفعل أيضاً، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾.

نعم هنالك فرق بين أن يستخدم المحاضر أو الداعية تقنيات فن الخطابة لشدّ انتباه الناس وتشويقهم لما يطرحه من أدلّة وبراهين، فهم بذلك يتأثرون بالدليل، وتلك القواعد إنما هي جاذبة لذلك الدليل، وبين أن يمارس الداعية تقنياته للتأثير على قناعات الناس، فهذا بلا شك أمر مخالف لحركة التفكير ولإحترام عقول الناس، هذه بعض الملاحظات التي نراها جديرة بالإهتمام والتوقف.

أفكار معلبة

لقد اكتفى البعض في تسليمه بهذه التقنيات بمبدأ الأفكار المعلّبة والذي يعني القبول بأفكار جاهزة من غير إمعان الفكر، وهي القاعدة

التي يرفضها القرآن الكريم باستنكاره لأولئك الذين وقفوا على رأي الآباء والسابقين لهم ولم يحرّكوا عقولهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾، وأمام هذا المدّ الجارف والمتنامي للبرمجة اللغوية العصبية عبر التسويق الفني البارع، وأمام الوعود التي يطلقها مريدوه، نحتاج إلى وقفات تدرس مواطن الإشكال، وتفرز القواعد الجيّدة المساهمة في التنمية البشرية من دون محاذير، فإننا كما نلاحظ أن المُلقين والمدربين في هذا المجال إنما يمارسون بعض التقنيات لإقناع الناس بجدوى هذا العلم الذي يبدو كأنه سحري، متغاضين عن الجدل الذي دار حول هذا العلم في الغرب، فهم يلجأون لسرد فتوحاته وانجازاته من دون التعرّض للإشكالات التي سجّلت عليه، فعلى سبيل المثال لم يحقق النجاح في اقناع الجامعات ليكون مادة علمية (باستثناء جامعة واحدة)، وأن هنالك البعض ممن مارس التسويق الكبير قد تراجع وأخذ موقفاً مغايراً، كالدكتور (شلي كرابو) استاذ علم النفس بجامعة (يوتا) بأمريكا، الذي وضع ثلاث ملاحظات جديرة بالإهتمام، وهي: الأولى: حول شخصية أحد المؤسسين وسلوكياته التي حوكم عليها، والثانية: التشكيك في صدقية الأثر وقوّته، الثالثة: أن العلم لا يزيد في الناجحين بل يزيد في عدد المدرّبين.

النظرة الفاحصة تدعونا إلى أن نقرأ الواقع الغربي وتفاعلاته، خصوصاً ونحن أمام معلومات خطيرة تقول أن أكبر الفئات المتبنية له في العالم هي حركة «النيو ايج» العصر الجديد، ودعاة عبادة قوى

النفس «الشامانيون الجدد» وهم من حركات الوثنية الجديدة في الغرب. وعلينا أن نعرف أن تقارير المركز البحثي التابع للجيش الأمريكي عند دراسته للإدعاءات في تنمية القدرة البشرية، التي صدرت في ثلاثة تقارير، الأول في عام ١٩٨٨م، والثاني في العام ١٩٩١م، والثالث في العام ١٩٩٤م، كلّها أجمعت على أنه ليس هناك شواهد علمية لدعم الادعاء بأن الNLP استراتيجية فاعلة للتأثير في الآخرين، وليس هناك تقييم للNLP كنموذج لأداء الخبير.

أسلمة معكوسة

عندما تناول هذه المهارات بعض المهتمين دينياً، والذين أعجبهم الإنخراط فيه، عمدوا إلى أسلمة العلم، ليثبتوا أن القواعد والمهارات كلها موجودة في القرآن وفي أحاديث الرسول ﷺ، فكتبوا بعض المقالات المطوّلة وألّفوا كتباً تشرح ذلك باستدلالات نصية، ابتداء من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، لإثبات أن التغيير يبدأ من الداخل، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، كدليل على تصنيف الناس وفقاً لقدراتهم (السمعي، البصري، الحسي وما إلى ذلك)، إلا أن هذا الإتجاه ورغم أن هنالك بالفعل لفتات صحيحة، أصبح يسير في اتجاه معكوس لإسلمة هذه القواعد، فإن الرؤية الإسلامية تعتمد على قراءة النص الديني من خلال قواعد معيّنة، وبعيداً عن التأثيرات والمسبّقات لكي يقوده النص إلى الفكرة التي يتضمنها، لا العكس، والحال أن الكثير ممن قرأت وسمعت، يقومون بإخضاع النص

وتحميله الفكرة المسبّقة واليقينية التي حملوها من حضورهم لدورات الـ N.L.P، وهذا الأمر بلا شك خطير جداً، لأنه يطوّع النصوص الدينية وفق ما يراه هذا العلم، فيقومون بقيادة النص ولا يقودهم النص، فترى البعض يطوّع النصوص إلى معان غريبة حيناً، ويسطّح النص حيناً آخر، وما هذا إلا مصداق من مصاديق التفسير بالرأي الذي خطأته الروايات ولو صح في بعض المواضع.

لسنا هنا من دعاة الرفض والقطيعة لهذه المهارات بشكل إجمالي، بل نريد أن نضع بعض النقاط المهمّة في التعامل معها، لكي نصل إلى أفضل استفادة من تجارب الآخرين من غير أن يضر ذلك بمفاهيمنا ومعتقداتنا.

هواجس التسليم

إن خيار البحث والمداولة والتحاور الجاد في مفردات وقواعد البرمجة اللغوية العصبية هو الخيار الأمثل في التعامل مع أي وافد، وهو الخيار الذي يكفل لنا أن نأخذ أفضل ما تحتويه، والإستعانة بمعطيات نصوصنا الدينية للرقي بالإنسان، وهذا الخيار هو الأصلح لتأسيس علاقتنا بالأشياء من منظور فكري، وليس الخيار التجريبي الذي يقضي بتجريب القواعد والنظر إلى النتائج هو الخيار الأنسب، لأننا بكل بساطة لا نستطيع جعل هذ النهج هو المقيّم لصدقية هذه القاعدة أو تلك، لأن هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في الواقع ولكن الشرع يعتبرها مؤثراً ممنوعاً كالسحر والشعوذة، التي ثبت أن لها تأثيراتها، وأكّد القرآن الكريم عليها وقال: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا

يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾، فحتى لو استخدم السحر فيما هو لصالح الإنسان فهو أمر مرفوض شرعاً، بالإضافة إلى أن المسألة التجريبية قد تتيح المجال لتكوين جماعات ذات أفكار ومعتقدات مغايرة للدين في حال صح ذلك، وهذا ما حصل بالفعل في إحدى الدول العربية.

ولا بد أن نشير في نهاية المطاف إلى أن الدورات الأولية والتي لا تعتمد أسساً فلسفية في الغالب، بها الكثير من المهارات الفعّالة التي تستحق الإطلاع والممارسة، مع النظر للملاحظات المذكورة.

رؤيتان إداريتان

هناك رؤيتان يمكن أن تسيّرا الكيانات السياسية والثقافية والدينية في البحرين، وتحددا أولوياتها على مستوى الآليات ومحركات الدفع للعمل في مختلف الأطر، وهاتان الرؤيتان تعبران عن رؤية إدارية لهذه الكيانات. **الرؤية الأولى** تتحدّد في نظرية المبادرة والمسارعة في الإنجاز من دون أن تنتظر الشروط التي يمكن أن تساهم في تأخير العمل كالبرتكولات الادارية أو بناء الكوادر العاملة على أسس علمية أوتوفير كافة الشروط التي تعتبر كمقدمات تقانية، أمّا **الرؤية الثانية** فهي التي تعطي للمقدمات والشروط أهميتها، فتسعى إلى خلق آليات عمل تفي بمتطلبات الحاضر وفقاً لأسسه ومقدماته الموصلة حتى لو كان ذلك على حساب السرعة في تحقيق الهدف وانجاز المشاريع.

ولا شك أن الرؤية المبدأية التي ينبغي أن تأخذ زمام الأمر ليقوم العاملون بتنفيذها، هي الرؤية الثانية التي تستجيب للمقدمات الموصلة المتمثلة في الشروط التي تجعل العمل ذا أهمية وليؤدّى بشكل متقن، إلا أن الواقع قد يتدخّل ههنا فيفرض شروطه على البعض، فيجعله يقدّم شروط الواقع على شروط العمل.

إذاً محط الإفتراق هو في مدى استجابة إداريي العمل اليساسي

والثقافي والاجتماعي للواقع وتحديداً هو الإختلاف في اختيار الزاوية التي ينطلق منها للواقع، فمن يأخذ بحاجات الواقع الملحّة يسوؤه الانتظار واتباع شروط من شأنها أن تؤخّر العمل، فيسعى لانجازه على حساب التنظيم الإداري، ومن يأخذ بالتنظيم الإداري يأخذ أيضاً في اعتباره حاجة الواقع، ولكنه ينظر إليها من جهة الإتقان لا من جهة السرعة في تلبية الطلب.

إن ملاحظة السرعة في تلبية الحاجات الواقعية لهو أمر محمود وله محاسنه، إلا أنه يتصف بقصر النظر ومحدودية الأثر، فهذه الرؤية قد تعالج مشكلة آنية بنفس إيجابي وحماسي، ولكنها لا تستطيع أن تعالج المشكلات المستقبلية بنفس النفس، وقد تعالج مشكلة هنا ومشكلة هناك بشكل محدود، إلا أنه سيكون من الصعب عليها أن تتوسع في معالجاتها وخدماتها إلى رقعة أوسع لتطال القضايا التي لا تتمكن من رؤيتها إلا من خلال البعد التخطيطي والإستراتيجي للمشروع.

عندما نشخّص الواقع، فإننا سنجد أنه بحاجة إلى عمل جبّار وإمكانات هائلة لتفي بشيء بسيط من متطلباته، سواء على مستوى الوعي الثقافي أو على المستوى السياسي، أو الإقتصادي والمعيشي للمجتمع أو غير ذلك، وهذه المتطلبات لا يمكن المراهنة عليها بأسلوب أبلاه الزمان، وضمن طريقة إدارية عفى عليها الدهر، فالمشكلة بين الطريقتين الإداريتين هي في وعي المتطلبات الجديدة من جهة، ومستوى الطموح الذي يسعى إليه المسؤولون.

إذاً ماذا يحدث لو أننا توقفنا قليلاً عن العمل في سبيل الإنطلاق إلى عمل بمستوى المطلوب، فهذا يقتضي من الإداريين في بعض التجمعات والجمعيات أن يأخذوا استراحة عمل، ومعنى ذلك أن يوقفوا كافة نشاطاتهم التي تحتاج إلى إعادة نظر، والتوقّف هنا سيعتبر إنجاز أيضاً لأنه استعداد للعمل، ولا يقلق المسؤولون من غيابهم عن الإعلام أو عن أعين الناس لفترة، فإن ما يعدّ له يستحق ذلك، فالتعثّر الكثير الذي نراه في الفعاليات المتنوّعة، والمؤشر الذي يرتفع حيناً إلى درجة عالية ثم يهبط إلى العدم لهو خير شاهد على فشل طريقة المبادرة في العمل على حساب الإتقان والجودة.

المؤسساتية..
وإشكاليات الفردية

تلاقي مسألة العمل لتحقيق أهداف ومقاصد ما، على كافة المستويات، حرج الرأي السديد والكيفية المثلى التي تدار بها تلك الأعمال. لقد كانت ومازالت فكرة الإدارة الفردية التي تقوم على أساس مجهود وطاقات وآراء الفرد الواحد، حيث كانت المجتمعات التي يتم العمل فيها مجتمعات صغيرة أو فقيرة من الطاقات والكفاءات، فكان الفرد ينجز أعمالاً مرضية بالنسبة للاجتماع الذي يناسبه مجهوده المحدود، خصوصاً إذا كان ذلك الفرد محط ثقة عند الناس، ويتمتع بقدرات تتعدّى قدرات الفرد العادي.

لذلك يمكن التفكير في آليات أخرى لتحقيق الأهداف أو إنجاز الأعمال، حيث أن الدين الإسلامي لا يجمد في الآليات إنما يتحرك ليستوعب الضرورات المختلفة، وفي هذا الجانب يمكن أن نلاحظ انتقال آلية العمل من الحدود الفردية إلى الدائرة الجماعية استلهاماً من قيمة التعاون في قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِۚ**﴾، بل يزيدنا الحديث عن الرسول الأعظم ﷺ: «**يد الله مع الجماعة**»، فكرة إضافية هي أن العمل الجماعي هو فكرة

متقدّمة ومتطوّرة من الحالة الفردية وذات أثر أكبر باعتبار البركة الإلهية التي عبرت عنها الرواية بـ(يد الله).

ولم يكن اصطلاح (المؤسسة) في أوائل القرن العشرين منبثقاً من اجتهاد علماء الاجتماع الغربيين إلا وعياً للدور الفاعل الذي من الممكن أن ينجزه هذا الشكل التنظيمي في البناء المجتمعي، وقد تكوّن هذا التوجه بفعل تلمّس الحاجة للعاملين لسمة الديمومة في المشاريع التي كانت تمتلك كل مقومات العمل من المنطلقات والأهداف والتي كانت تنقصها الآليات السليمة والفاعلة والدائمة، فكانت فكرة (المؤسسة) سدّاً لذلك النقص والفراغ.

وتأسيساً على ذلك نرى أن انبثاق فكرة المؤسساتية في بناء المجتمع أو في التصدّي للمهام السياسية أو التنموية أو الثقافية أو غيرها... إنما انبثقت من بعدين يشكلان ضرورات التمسك بها والتوجه لدعمها:

الأول: ضرورات الاجتماع في قبالة الواقع الراهن بما يشكل من تحديات معاصرة لا يتمكن الجهد الفردي من التصدّي لها، وهي مجمل التحديات التي تواجه المجتمع الإسلامي والثقافة الإسلامية على المستوى المجتمعي والتنموي الحديث، وعلى مستوى الصد والدفاع.

فإن ما يلفت الانتباه هو المد الزاخر الذي توليه القوى الغربية (كثقافة رأسمالية ونفعية) لبث ثقافتها التي تتنافر مع ثقافتنا الإسلامية وتحاول إفراغ الدين من محتواه وتعمل على التأثير على ثقافة الشباب

بوسائل متقدمة وبدعم هائل فإنه كما جاء في التقرير السنوي للبرنامج التنموي للأمم المتحدة أن أكثر الإنفاق لدى الولايات المتحدة لم يكن على الطائرات أو التسلح بل يتركز على السلع الثقافية التي تشكل نوافذ تجسيد الثقافة الغربية في البلدان الأخرى، والتي تُنفق عليها الملايين من الدولارات، فتبلور عندها ضرورات الواقع، فمن غير المعقول أن تواجه كل تلك الجهود بالجهد الفردي، بل يحتم علينا ذلك الواقع أن نؤكد على ضرورة الاهتمام بالعمل المؤسساتي والذي هو بدوره يحتاج إلى عناية تفصيلية لسنا بصددها.

الثاني: ضرورات المعرفة التي تدعو إلى التعاون والاستشارة وتداول الرأي من أجل الوصول إلى آراء ناضجة ونافذة، حيث تجتمع الآراء المتعددة ليُرى أقواها وأصلحها عبر تغليب الأكثرية، أو عبر التداول والتدوير والمخض للآراء، كما في الأحاديث، عن الإمام علي عليه السلام: «**من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ**»، «**أمخضوا الرأي مخض السقاء ينتج سديد الآراء**»، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.

فإن المراهنة على رأي الفرد دون الجماعة وإلغاء القدرات الأخرى يلاقي عدّة إشكاليات لا تجعله صالحاً في كثير من المواضع، وإن كان صالحاً في أخرى، حيث أننا لا نلغي رأي الفرد كحق من حقوقه في التفكير، إنما الكلام حول خروج هذا الرأي إلى دائرة الفعل والإلزام، وهذا مقبول اعتباري، حيث يكون مقبولاً في جهة من جهات الرأي (حيث التخصّص المحض) أو الواقع الاجتماعي القابل

لذلك الفرد والرأي، أما الحديث بصورة عامة عن الآراء التي تتخلل الجهود الأهلية والمجتمعية فقولبتها في قالب المؤسسة سيكون أكثر فاعلية ونضوجاً وبالتالي قبولاً وتاثيراً.

ومن الإشكاليات التي أصابت العمل الإسلامي والتطوعي بيد الفردية، هي النزوع إلى إلزام ما لا يلزم، بأن يكلّف الناس برأي أو أسلوب أحادي قد لا يرتضونه أو لا يرونه أهلاً، فالإلزام يولِّد حالة الاستبداد التي تؤدي إلى تقهقر العمل، وكما في الحديث: «**من استبد برأيه هلك**».

ومنها إلغاء حق الآخرين في التفكير والعمل وإبداء الرأي، ولا يتاح في الأسلوب الفردي حق الاختيار من بين الكفاءات العديدة، وفكرة المؤسسة هي استيعاب هذه الإشكاليات وبلورتها لصالح المجتمع والعمل.

وفي كلمة أخيرة، إن المسؤولية الإسلامية التي تنتظر كافة الكفاءات من علماء ومثقفين، ينبغي أن تخرج من إطار الفردية البحتة، خصوصاً في بعد العمل الاجتماعي المتعدد، للتخلّص من إشكاليات الماضي التي قصمت ظهر العمل الإسلامي وعطّلت مساره، وينبغي أن ندعم روح المؤسسة لتتظافر الجهود وتستوعب الطاقات، ولتكون أقدر على أداء المسئولية الراهنة.

العمل الديني
من الطور الفردي إلى الطور المؤسسي

إن الإنتقال من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي في المجال التطوّعي الديني يعتبر تحوّلاً نوعياً في مساراته وتكامليته، استجابة لمتطلبات الواقع الذي يحتاج إلى كثافة في الإمكانيات وتوحيد للجهود ورصٍّ للصفوف، في سبيل إنجاز المهام الموكلة للمؤسسة الدينية في المجتمع.

إلا أنها لا ينبغي أن تقف عند هذا الحدّ من طور التقدّم، وإنما عليها أن تستوعب الشروط الإدارية التي تقوم عليها فكرة المؤسسة لكي تؤتي فاعليتها بقوة المؤسسة لا بقوّة الفرد.

فمن الفجوات التي تعاني منها أغلب الجمعيات والمراكز والحوزات المهتمة بالشأن الديني هي أنها لم تولِ الجانب الإداري أهمية بقدرالجوانب الأخرى، برغم أن ما يمايز العمل الفردي عن المؤسّسي هو النظام الإداري الذي تعتمد عليه، ليكون مجرى ونهجاً لكافة الجهود، محققاً بذلك قوّة العمل المؤسسي.

إن الفكر الإسلامي لا يخلو من الأسس الأولية التي يعتمد عليها

التفكير المؤسسي مثل: قيمة التعاون، والتنافس، والتخصص، والتشاور، والتنظيم، والاتقان، وما إلى ذلك من قيم... إلا أن المؤسسة الدينية مازالت بعيدة عن هذه القيم العظيمة، وإن قربت منها بعض التجمعات الدينية، فإنها مازالت تطبقها على المستوى الفردي لا المستوى الجمعي والمؤسّسي، أي أنها لا تضعها في قالب المؤسسة ولخدمة المؤسسة، ولا تجد لها نظاماً يربط بينها لتشكل خلية تكاملية، لتصبح كل قيمة فيها تدعم الأخرى، ولذلك فإن هذه القيم تفقد بريقها وتفقد تأثيرها في الواقع بالشكل المطلوب ويبقى تأثيرها محدوداً وضيّقاً، فكأننا قمنا بإنشاء هياكل مؤسّسية تحركها الروح والفكرة الفردية، وهذا إنما يقتل الفاعلية لهذه المؤسسة.

ومن أجل إنقاذ المؤسسة الدينية بشكل عام سواء أكانت ذات مهام ثقافية أو اجتماعية أو خيرية أو شرعية، ينبغي أن يعاد النظر في طريقة سير هذه المؤسسات من الناحية الإدارية، ومعرفة مدى إحكامها وتفعيلها لقيم الدين في القالب المؤسسي، وإلا فنحن أمام خطر السقوط أو الفشل في تحقيق أي منجزات حقيقية على أرض الواقع.

إن الفكرة الأساس في هذا المقال هي أن تقوم المؤسسة الدينية بإعداد الكادر الإداري وفقاً للمتطلبات الجديدة التي فرضها واقع المؤسسة، عبر وقفة تعيد تركيب القيم الدينية من جديد في قالب المؤسسة، ولا ضير في أن تتوقّف هذه الكيانات عن العمل في سبيل تنمية الكفاءات الإدارية وإعداد النظام الإداري المتماسك الذي يضمن الفاعلية في الأداء والإستمرارية في العمل كما هي الخصائص الأساسية لفكرة المؤسسة.

لأن من الأسباب التي أدّت إلى هذه النتيجة الحالية هي المبادرة في تأسيس كيانات دينية من قبل الكوادر الفردية ومباشرة العمل فيها بذات النهج وبنفس الطاقات، فصارت المؤسسة الدينية مجرد ملتقى لمجموعة من الكفاءات، يزداد نشاطها عندما يزداد عدد الفكاءات المنتمية لها، ويقل النشاط بقلّتها.

ونحدّد نقاط عملية يمكن أن تساهم في هذا التحوّل هي كالتالي:

* صياغة نظام إداري فاعل: يجمع الكفاءات، ويربط بينها بالنظم الإدارية المعروفة: التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والرقابة والمحاسبة.

* تأهيل الكفاءات إدارياً: لكافة العاملين، فجميع العاملين بمختلف تخصصاتهم بحاجة إلى مهارات إدارية لخدمة المنحى الذي يسيرون فيه.

* التخصّص وفقاً لمتطلبات العمل: من جميع النواحي الإدارية البحتة، والمالية وغيرها، وعدم الإكتفاء بالكفاءات الفكرية والعلمية في المجال الديني.

* دراسة نواقص المؤسسة: وفقاً للمطلبات الجديدة لها كمؤسسة، لا كنشاط فردي، والعمل على معالجتها جذرياً، وليس بطريقة الطوارئ.

ولذلك فإن من المقترح على أغلب المؤسسات الدينية أن تأخذ استراحة عمل، ومعالجة كافة الفجوات بشكل جدّي، لكي يكون الإنطلاق للعمل بصورة أفضل وأكثر جدوى ليؤتي ثماره على نطاق أوسع وللمحافظة على استدامته ونمائه.

صدر للمؤلف

١/ على منابر من نور.

٢/ منهج الثقافة الإسلامية.

٣/ لقاء ثقافي في ريف دمشق ـ لقاء مع سماحة آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي.

٤/ معالم العظمة. (عدة طبعات)

٥/ آفاق من حركة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، تأليف مشترك.

٦/ الإمام المهدي الغيب الشاهد.

٧/ فن الاعتذار وقبول العذر.

٨/ العولمة والمجتمع.. التحديات الجديدة وبرنامج المهام.

٩/ الثقافة الحسينية.

١٠/ الحب في العلاقات الزوجية. (ثلاث طبعات)

١١/ الإمام الشيرازي وعلاقة الفكر والجسد.

١٢/ مشروع الحرية في القرآن (مشترك).

١٣/ نهج الإصلاح: قراءة في الخطاب الإصلاحي للإمام الحسين عليه السلام.

١٤/ فاطمة المعصومة، الجنّة الموعودة. (طبعتان).

١٥/ دراسات في مسارات المجتمع والحضارة ـ رؤى معاصرة على ضوء القرآن.

١٦/ مشروع القراءة ورسالة الكتابة، المخاض والتجربة (مشترك ضمن كتاب تجارب الكتّاب لحسن حمادة).

١٧/ أيام عاشوراء: نظرات نقدية على واقعنا في عاشوراء.

١٨/ الدليل المفهرس لتفسير من هدى القرآن.

١٩/ شهر رمضان، شهر الإنجاز: ٨ قواعد لتكون من المنجزين.

٢٠/ زيارة الإمام الحسين عليه السلام سماتها الربانية وآثارها التربوية (بين يديك).

٢١/ حوارات، في المشروع والتجربة، في قضايا الدين والسياسة والمجتمع.

٢٢/ المحكم والمتشابه وتوليد المعرفة، نموذج تطويري لعلوم القرآن.

٢٣/ الخروج من واقع الأزمة (بين يديك).

للتواصل مع المؤلف

السيد محمود الموسوي

الموقع على شبكة الإنترنت:

www.mosawy.org

البريد الإلكتروني

smamood@gmail.com

smamood@hotmail.com

info@mosawy.org

الفهرس

المقدّمة ٥

١ ـ في الوعي السياسي ٩

أدب الاختلاف السياسي إساءة الظنّ بالآخر.. مثالاً ١١

الطائفية بين خطابين... قراءة في التعاطي ١٧

العمل السياسي بين انتماءين: الطائفة والوطن ٢٢

ظاهرة الندوة والوعي الخليجي ٢٩

التقييم على أساس مبدأ العلاقة مع الآخر ٣٥

إطلالة على التيار الشيرازي في البحرين في الذكرى الثالثة لرحيل المرجع الشيرازي ٤١

الحراك العام ٤٢

البدايات ٤٤

من أبرز سمات الفكر ٤٥
٢ ـ قراءات في الحدث السياسي ٤٧
الرسوم المسيئة للرسول ﷺ ومؤشرات الوعي ٤٩
الحريات وأزمة الإساءة ٥٥
قراءة موجزة في كلمة آية اللّه السيد هادي المدرّسي ٥٨
صناعة الشياطين ودعاوى... الحكمة ٦٣
حادثة جسر الأئمة... رؤى ومواقف ٦٩
ضريح العسكريين وثوب الحسين ٧٤
الإساءة إلى الإسلام المهمة المنجزة في أحداث العراق ٧٧
جدليات المجالس العلمائية والمسار الجديد ٨٣
عولمة المعايير في الأحوال الشخصية خطر على المجتمع ٨٩
البحرين واتهام العولمة ٩٢
مفارقات مؤتمر الإسلام والديمقراطية ٩٦
أول الغيث معرفة بأحوال الناس ٩٩
أين المثقفون من قانون التجمعات؟ ١٠٤
الحدث أبلغ واعظ.. (حديث المقاومة) ١٠٧
تكسير الطغيان (من درس لبنان) ١٠٩

أميرٌ.. حكيمٌ.. في العرب ١١١
لقد ولّى زمن العزة ياغزة ١١٥
شمّاعة: (من هو المستفيد؟) ١٢١
٣ ـ في الوعي الثقافي ١٢٥
الثقافة للجميع ١٢٧
المنظار الثقافي ومشكلات الاجتماع والسياسية ١٢٩
التكامل الحضاري ١٣٤
السياسات الإصلاحية والإصلاح الإجتماعي ١٣٨
مبدأ الحوار بين نظرتين.. التلهّي والتعدّي ١٤٤
الغرب في اتجاه التديّن.. فهل يستمر؟ ١٤٩
ثقافة الباندا.. التكنولوجيا ومعركة الإستيعاب الاجتماعي .. ١٥٤
الحجّ.. خروج من زمن العولمة ١٦١
تفاعلات الخوف والحذر في سوق الدنيا وسوق الآخرة ١٦٧
قراءة مشروع الإمام الصادق عليه السلام بين الطائفيين والموالين . ١٧٢
العالِم الرسالي من خلال شخصية آية اللّه السيد محمد رضا الشيرازي . ١٧٩
فيلم (فتنة) وتسطيح الثقافة ١٨٣
مماخضُ الرأي ١٨٨

هل لدينا كفاءات بمستوى التحدّي؟ ١٩٠
التداول الثقافي ١٩٢
الكتاب وثقافة المجتمع ١٩٤
الحراك الاجتماعي وحاجة الإيمان والثقافة ١٩٦
باتجاه ورش عمل مستمرة ٢٠٠
الشباب والقراءة ٢٠٣
الطموح في إعلام كربلاء ٢٠٥
قانون المرور بلغة استحسانية ٢٠٨
متى نشهد تأسيس مراكز دراسات إسلامية؟ ٢١١
حول المؤسسة الدينية ٢١٤
٤ ـ حول المرأة ٢١٧
إشكالية المرأة.. وطريق النهوض ٢١٩
نحو اهتمام منصف في القضاء على العنف ضدّ المرأة ٢٢٢
وفي الغرب عنف ضد المرأة ٢٢٣
الإزدواجية في المعايير ٢٢٥
فاطمة طريقك إلى الحسن ٢٢٨
السيدة زينب عليها السلام الكلمة الحضارية للمرأة المعاصرة ٢٣٠

٥ ـ رؤى في التنمية البشرية والإدارية ٢٣٣

النجاح ليس في قائمة المقهى ٢٣٥

النجاح لا يقدّم على طبق من ذهب ٢٣٦

لا تنس مصدر النجاح ٢٣٦

التفت إلى مصنع المفاهيم ٢٣٧

الأثر يدل على الوجود لا على الصحة ٢٣٨

يسألونك عن النجاح ٢٣٨

النجاح الأكبر ٢٣٩

موجة الـ N.L.P مناقشات في البرمجة اللغوية العصبية ٢٤٠

الموجة تنتقل إلى البلاد العربية ٢٤١

عقليتان متقابلتان ٢٤٢

تتابع الموجة إلى البحرين ٢٤٣

دعاة مبرمجون ٢٤٥

أفكار معلبة ٢٤٦

أسلمة معكوسة ٢٤٨

هواجس التسليم ٢٤٩

رؤيتان إداريتان ٢٥١

المؤسساتية.. وإشكاليات الفردية ٢٥٤
العمل الديني من الطور الفردي إلى الطور المؤسسي ٢٥٨
صدر للمؤلف ٢٦١